مؤتمر مدى
الكرمل السنويّ
للعام 2023

العلاقات بين الفلسطينيّين في فلسطين التاريخـــيّة:

ديناميّات اجتماعيّة واقتصاديّة وسياسيّة

مهنّد مصطفى
محرّر

مدى الكرمل
المركز العربي للدراسات
الاجتماعية التطبيقية

العلاقات بين الفلسطينيّين في فلسطيـــن التاريخـيّة:

ديناميّات اجتماعيّة واقتصاديّة وسياسيّة

مؤتمر مدى الكرمل السنويّ لعام 2023

مدى الكرمل
المركز العربي للدراسات الاجتماعيّة التطبيقيّة

العلاقات بين الفلسطينيّين في فلسطين التاريخّة:
ديناميّات اجتماعيّة واقتصاديّة وسياسيّة

The interrelations among Palestinians in historic Palestine: social, political and economic dynamics

محرّر: مهنّد مصطفى

تدقيق لغويّ: حنّا نور حاجّ

تصميم: أمل شوفاني

مديرة النشر والانتاج: إيناس خطيب

جميع الحقوق محفوظة، 2023

مدى الكرمل- المركز العربي
للدراسات الاجتماعيّة التطبيقيّة
شارع هميجينيم (الملك جورج) 90.
ص.ب. 9132 حيفا 3109101
هاتف: 048552035 | ناسوخ: 048525973
www.mada-research.org
mada@mada-research.org

أُنتج هذا المنشور بدعم من مؤسسة روزا لوكسمبورغ، وتمويل الوزارة الفدراليّة الألمانيّة للتعاون الاقتصاديّ والتنمية. يمكن استخدام محتوى المنشور أو جزء منه مع ذكر المصدر فقط.
لا يعبر مضمون هذا المنشور بالضرورة عن وجهة نظر مؤسسة روزا لوكسمبورغ وهو من مسؤوليّة (مدى الكرمل) فقط.

This publication was supported by the Rosa Luxemburg Stiftung with means provided by the German Federal Ministry for Economic Cooperation and Development.
The content of the publication is the sole responsibility (Mada al-Carmel) and does not necessarily reflect a position of RLS.

المحتويات

7 **المقدّمة**

12 **تمهيد**
مهنّد مصطفى

20 علاقات على الأطراف: قراءة في استطلاع رأي حول طبيعة العلاقات في المجتمع الفلسطينيّ على طرفَيِ الخطّ الأخضر
سامي محاجنة

41 **الباب الأوّل: العلاقات الاقتصاديّة: مُقارَبات اجتماعيّة وسياسيّة**

42 بين شَقَّيْن: شعب يمارس وَحدته وانشطاره
عرين هوّاري

68 الحكم العسكريّ والتهريب وصُنع الحدّ: تبعثُر العلاقات الفلسطينيّة وترميمها على خطّ الهدنة
محمّد قعدان

87 **الباب الثاني: العلاقات الاجتماعيّة – مقارَبات تربويّة ونسويّة**

88 تصوُّرات وتطبيقات التربويّين لسياسات التقييم والاحتواء تجاه التلاميذ الفلسطينيّين من الضفّة الغربيّة في المدارس العربيّة في إسرائيل
إسلام أبو أسعد

104 "رحلة جبليّة، رحلة صعبة": التجربة المَعيشة للنساء الفلسطينيّات من المناطق المحتلّة عام 1967 المتزوّجات والمقيمات داخل "الخطّ الأخضر"
سهاد ظاهر- ناشف وعرين هوّاري

134 **الملاحق**

135 **ملحق 1**
نتائج الاستطلاع

142 **ملحق 2**
تقدير موقف: قراءة في نتائج انتخابات الكنيست الـ25 في المجتمع الفلسطينيّ في إسرائيل
وحدة السياسات

151 **ملحق 3**
تقدير موقف: مواقف المواطنين العرب من المشاركة في المظاهرات ضدّ خطّة ليـڤـين
وحدة السياسات

162 **برنامج المؤتمر**

164 **صفحات للمُلاحظات**

المقدّمة

يحاول المؤتمر الحاليّ أن يطرح مقاربات جديدة حول العلاقة بين الفلسطينيّين في فلسطين التاريخيّة. يتعمّق المؤتمر في العلاقات الاجتماعيّة والاقتصاديّة في أبعادها السياسيّة والتاريخيّة، ويحاول فهم مواقف الفلسطينيّين داخل الخطّ الأخضر من أنماط العلاقة وشكلها ومعانيها مع الفلسطينيّين في المناطق المحتلّة عام 1967.

إنّ أشكال وأنماط العلاقات الاقتصاديّة والاجتماعيّة ومسارها والمواقف منها -على نحوِ ما سنرى في نتائج استطلاع الرأي المنشور في الكتاب- غير مفصومة عن الحالة السياسيّة العامّة التي تمرّ بها القضيّة الفلسطينيّة عمومًا، والحقل السياسيّ في صفوف الفلسطينيّين داخل الخطّ الأخضر خصوصًا، سواء أكان ذاك على المستوى الفكريّ، أَمْ على مستوى الممارسة السياسيّة والتنظيم السياسيّ، وحال النخب السياسيّة. فالحقل السياسيّ، بمفهومه الواسع، يعاني من مآزق على مستويات ثلاثة؛ سياسيّ وفكريّ واجتماعيّ -وسآتي على ذكرها لاحقًا.

في البداية، يمكن القول إنّ الحدثين المفصليّين في آخر عَقدين ونصف العَقد، بعد واقعة أوسلو، هما انتفاضة القدس والأقصى في أكتوبر عام 2000 وهبّة الكرامة في أيّار عام 2021. حمَلَ الحدثان كثيرًا من المعاني السياسيّة، أهمّها هو فشل حالة التجزئة داخل الشعب الواحد. هذا لا يعني أنّ التجزئة والفصل بين الفلسطينيّين على جانبَي الخطّ الأخضر لم يتركا آثارًا في الفكر والوعي والسلوك السياسيّة، ولكن في لحظات تاريخيّة تنتفي هذه التجزئة، تارةً بفعلنا السياسيّ، وتارةً أخرى بالتوازي مع الفعل الاستعماريّ نفسه الذي يتعامل معنا تارةً على أنّنا شعب مبتور، وطَوْرًا على أنّنا شعب واحد. ليس هنالك منطق واحد للاستعمار يتجسّد في فعل وسلوك التجزئة؛ ففي بعض الأحيان يكون الفعل الاستعماريّ بوعي وأحيانًا بدون وعي في التعامل مع الفلسطينيّين على أنّهم شعب واحد، وبالتالي تعاملُه معنا يفرض الوَحدةَ على الرغم منّا.

إنّ جوهر المنطق الاستعماريّ هو التجزئة، في رسم الحدود لا على الأرض فحسْب، بل كذلك في الوعي، وفي الفكر والممارَسة السياسيَّيْن. ولا شكّ أيضًا أنّ حظر الحركة الإسلاميّة وملاحَقة التجمّع كان جزءًا كبيرًا منه، وسبقهما ملاحقة حركة أبناء البلد؛ فقد حاول المنطق الاستعماريّ غرس محور التجزئة في الأرض وفي الوعي.

حُظِرت الحركة الإسلاميّة لأنّها قطعت حدود القدس وجعلتها قضيّةَ الفلسطينيّين في إسرائيل، لا بسبب مشروعها للمجتمع العصاميّ. ولُوحِقَ التجمّع لأنّه أعاد الفكر إلى نقطة البداية وهي نكبة عام 1948 ولم يُعِدْها إلى الاحتلال العسكريّ عام 1967، وكذلك هو الأمر مع حركة أبناء البلد، لأنّها اعتبرت قضيّة الفلسطينيّين في إسرائيل جزءًا من القضيّة الفلسطينيّة والحركة الوطنيّة الفلسطينيّة. وعلى الجملة، كلّ من حاول تحدّي حدود التجزئة على الأرض وفي الوعي لُوحِقَ لأنّه تحدّى جوهر ولُبّ المنطق الاستعماريّ.

وعندما يتعامل معنا هذا المنطق كشعب واحد، هو يهدف بذلك إلى تلقيننا درسًا لنعود على واقع التجزئة المريح له، ولذا تعامل معنا بعنف وقمع في عام 2000 وفي عام 2021، كأنّنا تحت احتلال عسكريّ؛ اعتقَلَ المواطَنة قبل أن يعتقل الأفراد، وقتلَنا في عام 2000 وقمعَنا في عام 2021.

إنّ التفكير في دَوْر ومكانة فلسطينيّي الـ48 في المشروع الوطنيّ لم يكن نتاج تطوُّر فكريّ على الرغم من أهمّيّته، بل كان نتاج مأزق سياسيّ آلتْ إليه المشاريع السياسيّة المختلفة.

فمشروع المساواة، أي المساواة في تخصيص الموارد، اصطدم مع واقع الدولة اليهوديّة التي تنطلق فكريًّا -أصلًا- من تغييب المساواة.

ومشروع دولة المواطنين، أي إلغاء الطابع اليهوديّ للدولة بما يحقّق المساواة الفرديّة والحقوق الجماعيّة القوميّة، الذي أسهَمَ عميقًا في تطوير الفكر السياسيّ وحفَرَ جذوره في الوعي الجمعيّ، اصطدم مع حقيقة أنّ الدولة اليهوديّة ما هي إلّا جزء من مشروعٍ استعماريّ استيطانيّ كما يظهر اليوم بكلّ وضوح، مشروعِ دولة في إطار حركة صهيونيّة تتجاوز في فكرها وممارساتها حدود الـ48.

ومشروع بناء المؤسّسات الأهليّة، وتحدّي ممارسات الدولة على أرض الواقع دون مشروع سياسيّ واضح المعالم، أي مشروع للمجتمع دون طرح سؤال ماهيّة الدولة وماهيّة المشروع الوطنيّ، اصطدم بممارسات القمع والحظر القانونيّ.

من خلال مراجعة أدبيّات سياسيّة حزبيّة وغير حزبيّة، في الإمكان القول إنّه لا اتّفاق حول المكانة أوّلًا ولا الدَّوْر ثانيًا. وهنا يمكن التمييز بين توجُّهَيْن:

التوجُّه الأوّل يرى مكانته ودَوْره في المشروع الوطنيّ من موقعه وواقعه داخل الخطّ الأخضر، وينطلق منهما في تحديد مكانه ودَوْره، وهنا يحدث الفصل بين فلسطين المتخيَّلة وفلسطين المجزَّأة؛ حيث تكون المكانة متخيَّلة، والدور مجزَّأ، وينطلق من الحفاظ على البقاء والهُويّة وتحقيق المساواة في أعلى سقف يمكن الوصول إليه، وربّما تنظيم المجتمع. ينطلق هذا التوجُّه من اعتبار الفلسطينيّين على جانب المشروع الوطنيّ (أو -إن شئتم- على هامش هذا المشروع).

التوجُّه الثاني يرى أنّ قضيّة الفلسطينيّين في إسرائيل جزء من القضيّة الفلسطينيّة، ولذا لا يمكن التفكير في حالتهم دون التفكير في المشروع الوطنيّ الفلسطينيّ. ينطلق هذا التوجُّه من حالة التطابق بين فلسطين المتخيَّلة وفلسطين الواقعيّة، ويرمي إلى نفي الحدود في الوعي، والتعامل مع النظام السياسيّ الاستعماريّ كنظام واحد، واختلافُ أدواته (أي أدوات النظام الاستعماريّ) وحِدّتُها، كما تظهر في الضفّة الغربيّة وقِطاع غزّة والداخل، هما جزء من إدارة هذا النظام للفلسطينيّين تحت الاستعمار، أي إدارة استعماره.

التوجُّه الثاني لا ينطلق من مفهوم وَحْدة الشعب والقضيّة والأرض فحسب، بل ينطلق كذلك من وَحْدة النظام السياسيّ الإسرائيليّ. أمّا الأرض والشعب، فإنّ الحدث المؤسِّس بشأنهما هو نكبةُ فلسطين، الحدثُ المستمرّ ببقاء نتائجه وصيرورته. هذا الحدث يمثّل نقطة الفصل والبتر، والعودةُ إليها هي نقطة البدء للتفكير كشعب واحد متخيَّل وواقعيّ. ومن هنا تظهر وَحدة القضيّة؛ فهي لا تبدأ عام 1967، أي الاحتلال من جهة، ومسألة مواطَنة متساوية في الجهة الأخرى. فالقضيّة هي وجود حالة استعماريّة واحدة، ووَحْدة القضيّة لا تعني وَحْدةَ أنماط النضال، وإنّما تعني الإجماع على هدف نضال واحد، هو تفكيك الحالة الاستعماريّة وتحقيق العدالة التاريخيّة والسياسيّة والإنسانيّة. لذا، التحرُّر هنا يعني تحقيق العدالة بكلّ أشكالها؛ ولا يمكن التحرُّر دون مشروع ديمقراطيّ يشمل الجميع في فلسطين.

التحدّي الأساسيّ لا يَكْمن في الفعل الاستعماريّ، بل في الفعل الفلسطينيّ فكرًا وممارَسةً. فالعلاقات التجاريّة اليوميّة بين الفلسطينيّين، وتحديدًا من جانب فلسطينيّي الـ48، قد تُفْضي إلى تكريس التجزئة، لا بالضرورة إلى بناء الوحدة، وهذا يتعلّق بالفعل الفلسطينيّ لا بالفعل الإسرائيليّ؛ فقد تكون عمليّة عبور

الحواجز سلوكًا اقتصاديًّا استهلاكيًّا للبحث عن السلعة الرخيصة، وقد يكون فعلًا وحدويًّا يحمل في كنهه مشاعرَ حنين للعيش في فلسطين بلا حواجز، مشاعرَ نجدها ونشعر بها في جنين وطولكرم وقلقيلية ونابلس.

لا يتعلّق ذلك بماذا تريد إسرائيل، بل بما يريد الفلسطينيّون. كلّ فعل استعماريّ يمكن أن يكون تعزيزًا للاستعمار ويمكن أن يكون تراجعًا له، وهو يتعلّق بفعل الواقعين تحت الاستعمار. في هذا الصدد، يكمن مشروع التحرُّر الديمقراطيّ في تحويل العلاقات الاجتماعيّة والاقتصاديّة من علاقات تضامن أو تواصل أو استهلاك إلى علاقات وَحْدة وتحرُّر: تحرُّر الوعي السياسيّ قبل التحرُّر من الواقع السياسيّ.

لم تكن عمليّة تهميش الفلسطينيّين في المشروع الوطنيّ بفعل التجزئة الاستعماريّة فقط، بل كذلك بفعل فلسطينيّ تماهى مع التجزئة، وعمّقها في عمليّة أوسلو.

لا يتأتّى ذلك (أي تحويل التواصل إلى فعل وَحْدة) بدون مشروع سياسيّ في صفوف الفلسطينيّين في إسرائيل يستأنف على الحالة المترهّلة سياسيًّا وفكريًّا. كانت انتفاضة عام 2000 وهبّة عام 2021 تأكيدًا على وجود وعي مكبوت بوحدة الشعب، والقضيّة والأرض، وكانت القدس في الحالتين منطلَق الوَحْدة، وتعامُل النظام السياسيّ معنا كان تعزيزًا لها؛ إذ لم يفرّق هذا النظام بين مجموعات الشعب الفلسطينيّ. انتفاضة القدس والأقصى عام 2000 كانت نتاج تطوُّر فكريّ وسياسيّ، أكّد مركزيّة نفي وعي البتر والفصل عام 1948، وكانت هبّة الكرامة عام 2021 نتاج ضمور سياسيّ وفكريّ، إذ أكّدت وَحْدةَ النظام الاستعماريّ في فلسطين التاريخيّة. واحدة عزّزت وجود شعب واحد، وأخرى أكّدت وجود نظام سياسيّ استعماريّ واحد.

يحاول الكتاب الحاليّ طرح مقارَبات اقتصاديّة واجتماعيّة وسياسيّة لمنظومة العلاقات بين الفلسطينيّين على طرفَي الخطّ الأخضر، ويبدأ بتمهيد يضع الإطار العامّ، وعلى وجه التحديد ذاك السياسيّ منه لعلاقة الفلسطينيّين في إسرائيل مع المشروع الوطنيّ الفلسطينيّ من حيث المكانة والدَّوْر، ثمّ يقدّم استطلاعًا يفحص مواقف الفلسطينيّين في إسرائيل تجاه منظومة العلاقات مع الفلسطينيّين في الأراضي الفلسطينيّة المحتلّة عام 1967، في الجوانب السياسيّة والاجتماعيّة والاقتصاديّة، علاوة على رصد مواقفهم من مكانتهم القوميّة والمدنيّة داخل إسرائيل.

يتضمّن الباب دراستين حول جوانب مختلفة من العلاقات الاقتصاديّة بين الفلسطينيّين؛ الأولى تناقش التداعيات الاجتماعيّة والسياسيّة للعلاقات التجاريّة مع مدينة جنين على مستوى الحياة اليوميّة، في حين تطرح الدراسة الثانية قضيّة تهريب السلع خلال فترة الحكم العسكريّ كشكل من أشكال مناهضة العزل الذي فرضته إسرائيل على الفلسطينيّين في الـ48 بعد النكبة.

ويطرح الباب الثاني دراستين؛ الأولى تعالج حال ومكانة النساء الفلسطينيّات من الضفّة الغربيّة المتزوّجات لفلسطينيّين من مناطق الـ48، في حين تطرح الدراسة الثانية حال ومكانة التلاميذ في المدارس العربيّة في إسرائيل من أُسَرٍ فيها أحد الزوجَيْن من الضفّة الغربيّة.

المحرّر

تمهيد

مهنّد مصطفى[1]

ترمي الورقة الحاليّة إلى تتبُّع آثار المواقف والتصوُّرات السياسيّة للتيّارات الأيديولوجيّة _ السياسيّة في المجتمع العربيّ الفلسطينيّ في الداخل بشأن المشروع الوطنيّ الفلسطينيّ في مرحلة ما بعد اتّفاق أوسلو. تحمل هذه المَهَمّة المعرفيّة كثيرًا من الوعور البحثيّة، أهمُّها غياب إجماع على مشروع وطنيّ فلسطينيّ واحد، وهذا ينعكس بدَوْره على تبايُنات المواقف السياسيّة والأيديولوجيّة في الداخل من هذا المشروع أو هذه المشاريع. بناء عليه، استخدام التعبير "تتبُّع آثار" لم يكن من قَبيل المصادفة، فهنالك مواقف للتيّارات السياسيّة لا تزال في طَوْر التشكُّل والتطُّور من المشروع الوطنيّ الفلسطينيّ ودَوْرها فيه، وهنالك نقاشات داخل التيّارات السياسيّة نفسها حول كُنْه المشروع الوطنيّ؛ فالتباين ليس بَيْنيًّا فحسب، بل هو داخليّ كذلك، وهو تبايُن ناتج من تطوُّر المواقف أكثر ممّا هو ناتج من تناقضها الداخليّ.

على ضوء هذا، تقترح الورقة قراءة التناقضات الظاهرة على السطح في مواقف التيّارات السياسيّة من المشروع الوطنيّ الفلسطينيّ ودَوْرها فيه، باعتبارها ديناميكيّاتٍ أيديولوجيّةً داخليّة وبَيْنيّة لا تناقضاتٍ سياسيّةً بالضرورة. وتقصد الورقة بالديناميكيّات الأيديولوجيّة تراجُعَ السياسيّ وسلطان الأيديولوجيا على مواقف التيّارات السياسيّة، على الأقلّ على مستوى الخطاب. أسهَمَ سلطان الأيديولوجيّ، في بعض الأحيان، في تجاوز سقف المواطَنة الإسرائيليّة، إمّا كاستئناف عليها أو كتطوير لها في سياق الدولة الواحدة أو الدولتين. زِدْ على هذا أنّ التطوُّر الهامّ الحاصل في مواقف أغلب التيّارات السياسيّة هو تحرُّرها من سياق المواطَنة الإسرائيليّة في تعاطيها الأيديولوجيّ مع المشروع الوطنيّ الفلسطينيّ (نحو: حلّ الدولة الواحدة؛ حلّ الجامعة الإسلاميّة؛ حقّ العودة)، مع التأكيد أنّ هذا التحرُّر يتعلّق بالموقف والتصوُّرات المستقبليّة للمشروع الوطنيّ الفلسطينيّ وموقع

1. **د. مهنّد مصطفى**، المدير العامّ لمدى الكرمل.

فلسطينيّي الداخل فيه، وليس للدور السياسيّ والنضاليّ لهذه التيّارات، فدَوْرها لا يزال ملتصقًا بسياق المواطَنة، وكلُّ العمل السياسيّ والتنظيم السياسيّ للفلسطينيّين في الداخل يجري في إطار المواطَنة. ويظهر سلطان الأيديولوجيا في تصوُّر المشروع الوطنيّ الفلسطينيّ المفضّل للتيّارات السياسيّة وَفقًا للخلفيّة الأيديولوجيّة لكلّ تيّار، بينما يظهر السياسيّ في تحديد دَوْرها في الحركة الوطنيّة الفلسطينيّة على نحوٍ لا يتجاوز حدود المواطَنة الإسرائيليّة، مع محاولتها توسيع مساحة وجوهر هذه المواطَنة من خلال طرح إشكال الدولة اليهوديّة.

قبل توقيع اتّفاق أوسلو، وخلال مفاوضات مدريد، أيّد غالبيّة الفلسطينيّين في الداخل الوفدَ الفلسطينيّ في هذه المفاوضات، وتماهَوْا مع المطالب الفلسطينيّة في إقامة دولة فلسطينيّة في الضفّة الغربيّة وقِطاع غزّة تَكون عاصمتها القدس الشرقيّة. في هذا الصدد، أعلن رئيس بلديّة الناصرة الأسبق، توفيق زيّاد، على الملأ، في رسالة وجّهها إلى أعضاء الوفد الفلسطينيّ، أنّهم هم من يمثّلون العرب في إسرائيل لا رئيس الوزراء إسحاق شامير (Rouhana, 1997, p. 76). استمرّ دعم الأحزاب العربيّة آنذاك للمفاوضات في واشنطن، وبرز التوجُّه العامّ الذي مُفادُهُ أنّ ما هو مقبول على الحركة الوطنيّة الفلسطينيّة مقبول كذلك على الجماهير العربيّة -وإنْ جاء ذلك على حساب الجماهير العربيّة في الداخل (المصدر السابق).

أشارت الكثير من الأبحاث إلى هامشيّة فلسطينيّي الداخل في خطاب الحركة الوطنيّة الفلسطينيّة، ولا سيّما في مرحلة ما بعد النكبة الفلسطينيّة، حيث تبلورت الحركة الوطنيّة الفلسطينيّة والمشروع الوطنيّ الفلسطينيّ، وحتّى الهُويّة الوطنيّة الفلسطينيّة، دون مشارَكة وتأثير كبيرَيْن للفلسطينيّين في إسرائيل (بشارة، 1998، ص 123-135). وظهرت قطيعة في التصوُّرات السياسيّة والأدوات النضاليّة، وحتّى في مفهوم الهُويّة الوطنيّة بين الفلسطينيّين في إسرائيل وسائر فئات الشعب الفلسطينيّ (Agbaria & Mustafa, 2012). بينما شهدت فترة ما بعد أوسلو وعيًا أكبر في صفوف التيّارات السياسيّة _ الأيديولوجيّة لأهمّيّة دَوْرها في المشروع الوطنيّ كردّ فعل على تهميشها في المفاوضات، وتهميش قضاياها التي هي جزء من القضيّة الفلسطينيّة (حيدر، 1997، ص 221-222)، كما أنتجت فترةُ ما بعد أوسلو خطابَ الدولة اليهوديّة، كخطاب سياسيّ نضاليّ يتجاوز الكتابات الأكاديميّة النظريّة حول النظُم السياسيّة، ليكون خطابًا يضع جوهر الدولة كمتغيّر مركزيّ في تحديد مكانة فلسطينيّي الداخل القوميّة والمدنيّة. إذن لقد أنتجت فترة ما بعد أوسلو مسارَيْن يبدوان متناقضَيْن للوهلة الأولى، إلّا أنّهما متكاملان في جوهرهما، وهما: ازدياد أهمّيّة تعزيز دَوْر الفلسطينيّين في الداخل في

المشروع الوطنيّ الفلسطينيّ من جهة، وتعزيز خطاب المواطَنة والقوّة الكامنة فيها من جهة ثانية.

تعزّزت أهمّيّة الفلسطينيّين في الداخل في المسألة الوطنيّة، كحالة تتجاوز التضامنَ والمساعَدات الإنسانيّة -على نحوِ ما تجلّت في الانتفاضة الأولى- إلى محاولة للتأثير المباشر على المشروع الوطنيّ. ظهر ذلك في تعبيرات كثيرة، فمثلًا بدأت الحركة الإسلاميّة مشروعها العمليّ للدفاع عن المسجد الأقصى المبارك وتعزيز صمود أهل القدس، وبذلك تجاوزت الحركة الإسلاميّة مشروعَها للدفاع عن المقدَّسات داخل الخطّ الأخضر وصيانتها، المشروعَ الذي طغى على نشاطها في هذا الصدد منذ أواخر الثمانينيّات حتّى منتصف التسعينيّات، إلى الدفاع عن المسجد الأقصى المبارك ودعم أهالي القدس. جاء ذلك -في جزء منه- ردًّا على تهميش قضيّة القدس في المفاوضات، وتأجيلها حتّى الوضع النهائيّ، والرضوخ لمطالب الاحتلال بإبقاء السيطرة عليها. وقبل ذلك، برز دَوْر القائمتين العربيّتين في الكنيست (الجبهة الديمقراطيّة للسلام والمساواة، والحزب الديمقراطيّ العربيّ -القائمتين اللتين بخمسة أعضائهما أُطلِق عليهما "الكتلة المانعة") في دعم حكومة رابين من الخارج من أجل تيسير المُضِيّ في تنفيذ اتّفاق أوسلو. وكان للتجمّع دَوْرٌ كبير في نقده المنهجيّ لاتّفاق أوسلو، متواصلًا في ذلك من تيّارات فلسطينيّة عارضت اتّفاق أوسلو، ودَوْرٌ رياديٌّ في تحويل خطاب الدولة اليهوديّة من تداوله النظريّ في الأروقة الأكاديميّة إلى خطاب سياسيّ حزبيّ يبيّن التناقض بين طابع الدولة ومكانةِ الفلسطينيّين القوميّة والمدنيّة، وهو ما ألقى بظلاله لاحقًا على الخطاب السياسيّ في الحركة الوطنيّة الفلسطينيّة.

في هذه الفترة، تعزّزت عمليّاتِ التواصل والتفاعل على المستوى السياسيّ الحزبيّ على جانبَي الخطّ الأخضر، وأُحْيِيَتْ ذكرى النكبة لأوّل مرّة عَبْر مسيرة العودة في عام 1998، وبدا الخطاب السياسيّ واضحًا تجاه قضايا ومركّبات المشروع الوطنيّ (كحقّ عودة اللاجئين الفلسطينيّين -على سبيل المثال). وقد كان للتيّارات السياسيّة في الداخل دَوْر في تعميق الوعي في الحركة الوطنيّة لرفض الطلب الإسرائيليّ بالاعتراف بإسرائيل دولةً يهوديّة كشرط مسبق لإنهاء الصراع، ومعارضة مشروع ضمّ المثلّث أو التبادل السكّانيّ كجزء من الحلّ النهائيّ. يمكن القول إنّ المرحلة التي أعقبت اتّفاق أوسلو وفشله أَثْرَت الخطاب والعمل السياسيَّيْن لدى معارضي الاتّفاق ومؤيّديه على حدّ سواء.

علاوة على ذلك، شكّل اتّفاق أوسلو صدمة للفلسطينيّين داخل الخطّ الأخضر. من جهة، اعتبر الحزب الشيوعيّ _ الجبهة أنّ الاتّفاق هو تأكيد على توجُّهه السياسيّ

منذ عقود لحلّ الصراع عبْر المفاوضات وحلّ الدولتين، والكتلة المانعة لم تكن خروجًا عن الخطّ السياسيّ للجبهة في هذا الصدد. ومن جهة أخرى، كشف الاتّفاق الموْقع الحقيقيّ للفلسطينيّين في الداخل من المشروع الوطنيّ الفلسطينيّ، فهُمْ "مواطنون إسرائيليّون" فقط، وخارج المشروع الوطنيّ، وأدّى ذلك إلى نقد إطار المواطَنة القائم، ونقد المشروع السياسيّ المتشكّل بناء على المفاوضات في الوقت نفسه. جاء تأسيس التجمُّع الوطنيّ الديمقراطيّ، وانقسام الحركة الإسلاميّة وأبناء البلد، نتيجة وضوح وُجهة كلّ من منظّمة التحرير الفلسطينيّة وإسرائيل ومشروعهما، أي تهميش فلسطينيّي الـ48، ممّا أعاد تشكيل الخطاب السياسيّ الفلسطينيّ داخل الخطّ الأخضر.

تشير هذه التغييرات إلى تطوُّر في الموقف من المشروع الوطنيّ الفلسطينيّ على نحوٍ بالغ، وإلى عدم وضوح أو عدم رغبة في تحديد دَوْر الفلسطينيّين في الحركة الوطنيّة الفلسطينيّة ومؤسّساتها، وربّما تأسيسُ السلطة الفلسطينيّة وتهميشُ دَوْر منظّمة التحرير الفلسطينيّة أسهَما في غياب تعريف هذا الدَّوْر وتحديده، لتَبايُن المواقف منها. وتوضّح مقولات مثل "العلاقة مع الحركة الوطنيّة يجب أن تكون على أساس التكافؤ لا التبعيّة" كما أشار إلى ذلك محمّد بركة (كلّ العرب، 2011)، أو على أساس "التواصل لا الوصاية"، كما أشار الشيخ رائد صلاح (2015، ص 4)، أو ضمن التطوُّر المطلوب الذي أشار إليه عزمي بشارة في أن "تتحوّل الحركة السياسيّة للمواطنين العرب في إسرائيل بمُجْمَلها إلى حركة وطنيّة فلسطينيّة، عند ذلك تصبح العلاقة مع السلطة الفلسطينيّة والمجتمع الفلسطينيّ علاقة تفاعل حقيقيّة تتجاوز علاقة التضامن الرمزيّ والإملاءات الخارجيّة" (1998، ص 134-135). توضّح هذه المواقف الحذرة من المُضِيّ نحو تحديد دَوْرٍ تنظيميّ واضح في إطار مؤسّسات الحركة الوطنيّة الفلسطينيّة، دَوْرٍ يتجاوز الموقفَ السياسيّ الناقد أو الداعم لها. وتشير هذه المواقف، وقتذاك على الأقلّ، في الوعي أو في اللاوعي، في المنطوق أو اللامنطوق، إلى خصوصيّة الفلسطينيّين في الداخل عن الحركة الوطنيّة الفلسطينيّة ومشروعها الوطنيّ، وإلى الأهمّيّة التي تُوْليها التيّارات السياسيّة داخل إسرائيل في الحفاظ على مساحة من الاستقلاليّة وعلى مسافة عن الحركة الوطنيّة الفلسطينيّة، على نحوٍ متفاوت بطبيعة الحال، حسب كلّ تيّار سياسيّ ـ أيديولوجيّ في المجتمع الفلسطينيّ في الداخل.

بناء على قراءة الخطاب والسلوك السياسيَّيْن للأحزاب والحركات السياسيّة، يمكن أن نميّز، بصورة مجرَّدة، الدَّوْرَ الذي تراه هذه التيّارات لذاتها، دون نفْي التقاطُعات

بين هذه الأدوار أو احتكارها من طرف على نحوٍ مطلق، فيمكن القول إنّ الحزب الشيوعيّ ـ الجبهة يرى دَوْره في الساحة الإسرائيليّة في التواصل مع المجتمع الإسرائيليّ والقوى اليهوديّة لدعم المشروع السياسيّ الفلسطينيّ المتمثّل في حلّ الدولتين، بينما ترى الحركة الإسلاميّة برئاسة الشيخ رائد صلاح، قبل حظرها، دَوْرها في دعم وتعزيز صمود الشعب الفلسطينيّ دون التواصل الفاعل مع مؤسّساته الوطنيّة التاريخيّة -دونما رغبة في التأثير على المجتمع الإسرائيليّ- وتبنّي قضيّة المسجد الأقصى المبارك؛ فشعار "الأقصى مسؤوليّتي" يضع قضيّة الأقصى المبارك جزءًا من مشروع الحركة الإسلاميّة وليس مجرّد تضامن معه. أمّا التجمُّع، فيرى أنّ دَوْره يتمثّل في نقد الحركة الوطنيّة الفلسطينيّة والتأثير على خطابها وتوجُّهاتها من التسوية والمشروع الوطنيّ الفلسطينيّ، وتوضيح التناقض بين الدولة اليهوديّة والمشروع الوطنيّ الفلسطينيّ في سياق الجماهير العربيّة في الداخل.

تدّعي الورقة الحاليّة أنّ المرحلة التي أعقبت اتّفاق أوسلو أحدثت تحوُّلًا في الخطاب السياسيّ لدى الفلسطينيّين في الداخل في تصوُّره للمشروع الوطنيّ الفلسطينيّ، دون تطوُّر مُوازٍ بالوتيرة نفسها على دَوْرهم في الحركة الوطنيّة الفلسطينيّة. أحدَثَت التغييرات السياسيّة التي نتجت عن اتّفاق أوسلو تعدُّديّةً في تصوُّرات المشروع الوطنيّ الفلسطينيّ حسب خلفيّة التيّار السياسيّ الأيديولوجيّة. إلى حين مرحلة أوسلو، تمحوَرَ الخطاب السياسيّ حول المشروع الوطنيّ بين اتّجاهين كبيرين: الاتّجاه الذي يتبنّى حلّ "دولتين لشعبين" (الجبهة والحزب الشيوعيّ؛ الحركة التقدميّة)، وآخر يتبنّى حلّ الدولة الواحدة كما نظّر لها الميثاق الوطنيّ الفلسطينيّ (أبناء البلد). عبّرت هذه التعدُّديّة عن تعدُّديّة أيديولوجيّة في المجتمع الفلسطينيّ، نتجت عنها تصوُّرات لمشاريع وطنيّة فلسطينيّة مختلفة. كشفت هذه التحوُّلات قصور حلّ الدولتين لشعبين، وتكريسه للتفوُّق الإثنيّ ـ القوميّ اليهوديّ على المواطنين الفلسطينيّين في دولة يهوديّة، كما أنّه كشف تفوُّق الجغرافيا والديمچرافيا على حلّ الدولة الوطنيّة الفلسطينيّة الواحدة، كما تبنّته حركة أبناء البلد على نحوٍ مثابر حتّى عام 1995.

أحدَثَ اتّفاق أوسلو "أَسْلَمةً" في الخطاب السياسيّ والفكريّ للحركة الإسلاميّة، وربّما أدّت هذه الأَسْلمة إلى انشقاق هذه الحركة، ومسألة الخلاف بشأن المشارَكة في انتخابات الكنيست كانت بين من أراد إخضاعها للنصّ الدينيّ ـ الشرعيّ ومَن أراد مناقَشتها في السياق السياسيّ بعيدًا عن النصّ، مستحضِرًا التجربة التاريخيّة الإسلاميّة، وهي تدخل في إطار السياق السياسيّ لا النصّ. الحركة الإسلاميّة التي

أخضعت المشارَكة للنصّ الدينيّ ـ الشرعيّ اتّجهت نحو تبنّي فكرة الجامعة الإسلاميّة كحاضن للمشروع الوطنيّ الفلسطينيّ، بينما الحركة التي التصقت بالسياق السياسيّ بقي تصوُّرها خاضعًا لهذا السياق، بتبنّيها حلّ الدولتين، وإبقاء فكرة الجامعة الإسلاميّة تصوُّرًا فكريًّا لا سياسيًّا. فبينما أخضعت الحركة الأولى السياسة للفكر، أخضعت الثانية الفكر للسياسة. وفي مراجَعة للخطاب الإعلاميّ ـ السياسيّ للحركة الإسلاميّة قبل الانشقاق، في الإمكان بيُسْرٍ أن نلاحظ تبايُن التيّارَيْن في الحركة الإسلاميّة، بين تيّارٍ انتقد اتّفاق أوسلو من داخله -وهو نفس التيّار الذي شارك في انتخابات الكنيست-، والتيارِ الذي انتقده من خارجه -وهو التيّار الذي قاطع الانتخابات.

انتقد التجمّع خطاب "الدولتين لشعبين"، من خلال تفكيكه، مركّزًا على دولة المواطنين كبديل للدولة اليهوديّة. على وجه العموم، حلّ الدولتين لشعبين لم يكن في نظر حامليه تنظيرًا أيديولوجيًّا لإطار الدولة اليهوديّة والفوقيّة اليهوديّة، رغم أنّه يؤدّي إلى ذلك في نهاية الأمر؛ فعلى الأقلّ لم يَجْرِ توضيح مفهوم الدولتين لشعبين الذي استند تاريخيًّا وسياسيًّا -في نظر الحزب الشيوعي- إلى قرار التقسيم، وتؤكّد قيادته أنّ وثيقة المساواة عام 1980 تشكّل تفسيرًا لتصوُّرها لحلّ الدولتين لشعبين، وغياب التناقض بين هذا الحلّ والحقوق القوميّة للفلسطينيّين داخل الخطّ الأخضر.

ربط الحزب الشيوعيّ ـ الجبهة حلّ "الدولتين لشعبين" بخطاب المساواة، وهو من وجهة نظره يشكّل استئنافًا على التمييز الواقع على المواطنين الفلسطينيّين في الداخل. أظهرت فترة ما بعد أوسلو أنّ خطاب المساواة، بصيغته التي كانت مطروحة قبل أوسلو، لا يشكّل استئنافًا جِدّيًّا على الدولة اليهوديّة وتفكيك طابعها التمييزيّ والتفوُّق الإثنيّ والقوميّ. أظهر اتّفاق أوسلو أنّ الدولة اليهوديّة بدأت تُوْغِلُ في يهوديّتها، ولذا نتج عن أوسلو خطاب التجمّع نحو دولة المواطنين الذي يَقْرن بين مكانةِ الفلسطينيّين في الداخل وطابعِ هذه الدولة اليهوديّ في الدرجة الأولى، وحلّ الدولتين في الدرجة الثانية. لم يطرحَ التجمّع خطاب دولة المواطنين بديلًا لحلّ الدولتين، بل استأنف على حلّ "الدولتين لشعبين"، موضّحًا التناقض بين المساواة وحلّ الدولتين لشعبين، كما أنّ خطابه ألقى بظلاله على حركة أبناء البلد التي تحالفت مع حركة "ميثاق المساواة" (التي أسّسها الدكتور عزمي بشارة) التي اعتبرت أنّ حلّ الدولة الوطنيّة الفلسطينيّة الواحدة بات غير واقعيّ في إطار أوسلو، أو على الأقلّ لن يكون سابقًا لحلّ الدولتين في إطار أوسلو. أمّا حركة أبناء البلد، فلم تَعُدْ إلى حلّ الدولة الواحدة إلّا بعد اندلاع الانتفاضة الفلسطينيّة الثانية.

جاءت انتفاضة القدس والأقصى نتاج خطاب سياسيّ رفض مشروع أوسلو على العموم، ولا سيّما أنّه لم ينظر إلى فلسطينيّي الـ48 على أنّهم جزء من القضيّة الفلسطينيّة ومن حلّها، ولأنّه أجّل التباحث في قضايا تُعَدُّ ثوابتَ إلى مراحل لاحقة (على سبيل المثال: قضيّة اللاجئين؛ القدس). أعاد هذا الخطاب الاعتبار للصلة بين قضيّة الفلسطينيّين في إسرائيل والقضيّة الفلسطينيّة، منطلِقًا من اعتبار الفلسطينيّين أصحاب وطن، وما ترتّب على ذلك من صعود لخطاب الحقوق الجماعيّة والمساواة الجوهريّة وتحدّي الطابع اليهوديّ للدولة، وهو الخطاب الذي طرحه حزب التجمّع الوطنيّ الديمقراطيّ برئاسة الدكتور عزمي بشارة، إلى جانب النشاطات السياسيّة والوطنيّة التي تَعتبر النكبة الفلسطينيّة جزءًا من صيرورة تاريخ الفلسطينيّين في إسرائيل، وتعزيز فكرة تنظيم المجتمع الفلسطينيّ على أسس جماعيّة وقوميّة. كذلك جاءت الانتفاضة الثانية بعد إعلاء خطاب القدس والأقصى وتحويلهما إلى قضيّة حاضرة في الخطاب السياسيّ الفلسطينيّ، وهو الخطاب الذي رَفعت رايتَه الحركة الإسلاميّة برئاسة الشيخ رائد صلاح، فضلًا عن ظهور جيل جديد من القيادة الفلسطينيّة في الداخل انبثق عن الحركة الطلابيّة الفلسطينيّة في سبعينيّات وثمانينيّات القرن الماضي، وكان إذّاك جزءًا مهمًّا في النضال الطلّابيّ الذي ميّزه الطابع السياسيّ والوطنيّ.

في المقابل، جاءت هبة الكرامة في أيار 2021 على الرغم من ضمور هذا الخطاب وتراجُعه وصعود خطاب سياسيّ يسعى إلى التأثير عبْر الاندماج في اللعبة السياسيّة الإسرائيليّة دون تحدّي جوهر النظام، علاوة على تراجُع خطاب الحقوق الجماعيّة إلى خطاب الامتيازات الاقتصاديّة والقضايا اليوميّة فقط، وعدم ربطها بالمسألة الوطنيّة، والرهان على شراكة عربيّة يهوديّة تتعلّق بالمسائل المدنيّة والديمقراطيّة فقط، وتجلّى ذلك في التوصية على چانتس في آذار عام 2020، وعلى لپيد في نيسان عام 2021، والرغبة في دخول الحكومة، وخطاب القائمة العربيّة الموحَّدة في الانضمام إلى أيّ حكومة تنفّذ مطالب خدماتيّة عينيّة للمجتمع العربيّ، سواء أكانت يمينيّة أمْ يساريّة، وتهميش الموقف من القضيّة الوطنيّة.

أعادت الأحداث الأخيرة التفكير من جديد في مكانة الفلسطينيّين ودَوْرهم في المشروع الوطنيّ الفلسطينيّ، حيث إنّ التجربة السياسيّة للفلسطينيّين في إسرائيل أكّدت أنه لا يمكن فصل قضيّتهم عن مُجْمَل القضيّة الفلسطينيّة، ولكن هذه المرّة ضمن خطاب سياسيّ أشمل لا يتعلّق بحقوقهم ونضالهم في الدولة اليهوديّة فحسب، بل يكون كذلك ضمن مجْمَل نضال الفلسطينيّين السياسيّ ضدّ المشروع الاستعماريّ الصهيونيّ.

المَراجع

بشارة، عزمي. (1998). **الخطاب السياسيّ المبتور ودراسات أخرى**. رام الله: مؤسّسة مُواطن.

حيدر، عزيز. (1997). **الفلسطينيّون في إسرائيل في ظلّ اتّفاقيّة أوسلو**. بيروت: مؤسّسة الدراسات الفلسطينيّة.

صلاح، رائد. (2015، 29 أيّار). تواصل لا وصاية. **صوت الحقّ والحرّيّة**. ص 4.

كلّ العرب. (2011). بركة: علاقتنا بالحركة الوطنيّة على أساس التكافؤ لا التبعيّة. **كلّ العرب**. مستقاة من: https://www.alarab.com/Article/413098

Agbaria, Ayman, & Mustafa, Mohanad. (2012). Two states for three peoples: The 'Palestinian-Israeli' in the future vision documents of the Palestinians in Israel. **Ethnic and Racial Studies**, 35(4). Pp. 718-736.

Rouhana, Nadim. (1997). **Palestinian citizens in an ethnic Jewish State: Identities in conflict**. New Haven and London: Yale University Press.

علاقات على الأطراف:
قراءة في استطلاع رأي حول طبيعة العلاقات في المجتمع الفلسطينيّ على طرفَيِ الخطّ الأخضر

سامي محاجنة[1]

مقدّمة

تطرّق الموضوع المركزيّ لاستطلاع الرأي الذي أجراه "مدى الكرمل" هذه السنة إلى طبيعة العلاقات بين الفلسطينيّين على جانبَي الخطّ الأخضر، من وجهة نظر الفلسطينيّين المواطنين في إسرائيل. لهاتين الفئتين من فئات المجتمع الفلسطينيّ، الذي انقسم قسرًا خلال النكبة، ميزتان مشترَكتان، فهُما تَحْملان الهُويّة الوطنيّة والثقافيّة ذاتها، وتناضلان ضدّ النظام القائم، كلٌّ بأدواتها. في هذا السياق، فحص الاستطلاع هذا العام (2023)، إلى جانب المَحاور الثابتة من الاستطلاعات السابقة (انظروا الملحق1)،[2] محورين جديدين يتعلّقان بعلاقات الفلسطينيّين على جانبَي الخطّ الأخضر. تناول المحور الأوّل وتيرة الزيارات وأنماطها وأهدافها ودوافعها؛ وتناول الثاني مواقف المستطلَعة آراؤهم تجاه إمكانيّة تعزيز العلاقات بين المجتمَعَيْن، ومواقفهم تجاه العمل المشترك، والاستعداد للمشاركة والتعاون بين المجتمعَيْن في قضايا مختلفة.

سيسلّط عرض نتائج الاستطلاع الضوء على توزيع إجابات المستطلَعين ومواقفهم في كلّ بند من بنود الاستطلاع، إلى جانب عرض النتائج بحسب خصائص مختارة (على سبيل المثال: الديمچرافيا وأنماط التصويت) للوقوف عند الفروق بين هذه المجموعات، بغية فهم طبيعة العلاقات بين المواطنين الفلسطينيّين على جانبَيِ الخطّ الأخضر.

---

1. **د. سامي محاجنة**، مُحاضِر مشارك في مجالَي التربية وعلم النفس في الكلّيّة العربيّة الأكاديميّة - "بيت بيرل".
2. للاطّلاع على نتائج استطلاعات مدى الكرمل السابقة، زوروا موقع مدى الكرمل الإلكترونيّ: https://mada-research.org

الفلسطينيّون في إسرائيل

يُعرِّف غالبيّة الفلسطينيّين في إسرائيل أنفسهم أنّهم عرب أو فلسطينيّو الهُويّة. مع ذلك، هم مواطنون في إسرائيل التي تُعرِّف نفسها بأنّها دولة اليهود (غانم ومصطفى، 2009). هذا السياق المركَّب لمواطَنتهم في الدولة اليهوديّة وضَعَهم في مأزق نفسيّ واجتماعيّ وسياسيّ. فمن جهة، ظلّت هُويّتهم الوطنيّة الفلسطينيّة تَشغل حيّزًا كبيرًا في آمالهم وحياتهم اليوميّة، ومن جهة أخرى احتلّت هُويّتهم المدنيّة كمواطنين في إسرائيل حيّزًا لا بأس به بسبب مُعامَلاتهم اليوميّة داخل الدولة اليهوديّة.

لقد مرَّ الفلسطينيّون في إسرائيل منذ النكبة بأربعة أحداث محوريّة كان لها أثر بالغ على طبيعة تطوُّرهم كمجتمع بشكل عامّ، وعلى شكل علاقتهم مع سائر فئات الشعب الفلسطينيّ الكائن في ما بعد الخطّ الأخضر على نحوٍ خاصّ. الحدث **الأوّل** كان النكبة وفرض الحكم العسكريّ الذي امتدّ من سنة 1948 إلى سنة 1966؛ الحدث **الثاني** هزيمة حزيران عام 1967؛ الحدث **الثالث** اتّفاقيّة أوسلو سنة 1993؛ أمّا الحدث **الرابع** فكان الانتفاضة الفلسطينيّة الثانية التي أدّت إلى قطع التواصل نهائيًّا مع قِطاع غزّة، وبناء الجدار الفاصل الذي أسهَمَ في عمليّة الفصل بين أجزاء الشعب الفلسطينيّ.

كان لتجربة النكبة أثران فوريّان على الفلسطينيّين: الأوّل أنّها حوّلت الفلسطينيّين الذين بَقُوا داخل إسرائيل بين عشيّة وضحاها من أغلبيّة في وطنهم إلى أقلّيّة. الثاني أنّه فُرض عليهم حكم عسكريّ امتدّ ما يقارب عشرين سنة وأدّى، في ما أدّى، إلى عزلهم عن شعبهم وعن ثقافتهم، فلم تسنح لهم أيّ فرصة في التواصل مع أقربائهم وأبناء شعبهم في الطرف الآخر من الخطّ الأخضر، وعاشوا في شبه عزلة عن الحاضرة العربيّة والإسلاميّة وحتّى الفلسطينيّة.

أمّا هزيمة حزيران سنة 1967 واحتلال إسرائيل للضفّة الغربيّة وقِطاع غزّة (والجولان)، فقد أدّت إلى إعادة صلة الفلسطينيّين في إسرائيل بشعبهم في المناطق التي احتُلّت، وإلى تعزيز هُويّتهم الفلسطينيّة، بعد انقطاع دام 20 عامًا تقريبًا. لكن لم تكن هذه العودة في تجدُّد الصلة على نحوِ ما كانت قبل الاحتلال، فقد برز نشوء اختلاف في طبيعة الحياة الاجتماعيّة والسياسيّة بين الفلسطينيّين على جانبَي الخطّ الأخضر، وإلى جانب ذلك برزت أفكار مسبقة وشكوك لدى كلّ طرف تجاه الطرف الآخر.

أخرجت اتّفاقيّة أوسلو (الحدث المحوريّ الثالث) الفلسطينيّين في إسرائيل من دائرة الحلّ السياسيّ، وفضّت ارتباطهم بالقضيّة الفلسطينيّة عامّة، وربطت مصيرهم بدولة إسرائيل. لم يكن هذه المرّة الفصلُ بين الفلسطينيّين من جانبَي الخطّ الأخضر انفصالًا ماديًّا، كالفصل الذي اعتادوا عليه سابقًا، بل كان الفصل هذه المرّة سياسيًّا واجتماعيًّا ونفسيًّا. في أعقاب ذلك، أدرك الفلسطينيّون في إسرائيل أنّ عليهم تطوير قيادات خاصّة ورؤية مستقبليّة تعكس استقلاليّة مسارهم المستقبليّ عن ذاك الذي للفلسطينيّين في مناطق الـ67.

مع اندلاع الانتفاضة الفلسطينيّة الثانية عام 2000، وبناء "جدار الفصل" في عام 2004، أصبح الدخول والخروج من المدن الفلسطينيّة وإليها ضمن حدود الـ67 خاضعَيْن لسيطرة شبه تامّة للقوّات العسكريّة الإسرائيليّة. مع اكتمال بناء جدار الفصل، درج الإسرائيليّون على فرض غَلْق شامل على فلسطينيّي الـ67 منَعَهم من دخول إسرائيل في مناسبات مختلفة، فأصبح الدخول إلى إسرائيل مَنوطًا باستصدار تصريح من القوّات العسكريّة الإسرائيليّة. علاوة على ذلك، منعت هذه القوّات الإسرائيليّين عامّة والفلسطينيّين في إسرائيل من دخول المناطق الفلسطينيّة ضمن حدود الـ67 في مناسبات مشابهة. على وجه العموم، أصبح الدخول والخروج من المدن الفلسطينيّة وإليها ضمن حدود الـ67 ينطويان على تجربة شاقّة عند الحواجز؛ إذ ليست هنالك إجراءات ثابتة على المعابر من حيث التفتيش، ومن حيث فتحها وإغلاقها.

هذه الأحداث الأربعة، التي شكّلت منذ النكبة محورًا مركزيًّا في ترسيم العلاقات بين فئتَي المجتمع الفلسطينيّ على جانبَي الخطّ الأخضر، لم تحظَ بالاهتمام البحثيّ الكافي كما حظيت به العلاقات بين الفلسطينيّين واليهود المواطنين في إسرائيل. حتّى هذه الدراسات المعدودة تناولت قضايا محدودة، كالتصوُّرات للروايات الجماعيّة وإستراتيجيّات الهُويّة على سبيل المثال، فلم تُنتج امتدادًا معرفيًّا كافيًا (Mana et al., 2015). يأتي هذا الاستطلاع محاولًا أن يسدّ هذه الفجوة عن طريق فحص وتيرة اللقاءات، وأشكالها وأهدافها، ودوافعها، إضافة إلى فحص مواقفِ المواطنين الفلسطينيّين في إسرائيل تجاه تعزيز العلاقات بين شَقَّي المجتمع، ومواقفِهم تجاه العمل المشترك، ومدى استعدادهم للمشاركة والتعاون.

شمل الاستطلاع 501 من الأشخاص، من الجنسين، من مختلف المناطق التي يسكنها الفلسطينيّون في إسرائيل، ومن مختلِف الفئات العمْريّة فوق سنّ الثامنة

عشرة (18). إلى جانب ذلك، أُخِذ بعين الاعتبار أن يَكون ثمّة تمثيلٌ مناسب لمشترِكين من مختلِف الطوائف الدينيّة، وتمثيلٌ مناسب لمتغيّرات الثقافة ومكان السكن. نعرض في هذه الورقة نوعين من النتائج. **الأوّل** يُعنى بوصف توزيع المشترِكين في المحورَيْن اللذَيْن ذُكِرا سابقًا. **الثاني** يشمل تحليلًا إحصائيًّا استنتاجيًّا عن طريق استخدام اختبارات إحصائيّة مناسِبة لتسليط الضوء على محورَي الاستطلاع. شمل هذا التحليل فحص الفروق وَفْق متغيّرَيْن: متغيّر النوع الاجتماعيّ، ومتغيّر أنماط التصويت للأحزاب المختلفة.

توزيع آراء المستطلَعين/ات في محورَيْ طبيعة العلاقات بين المواطنين الفلسطينيّين على جانبَي الخطّ الأخضر

وتيرة وأهداف ودوافع زيارات المواطنين الفلسطينيّين في إسرائيل للمناطق المحتلّة عام 67

أظهرت نتائج الاستطلاع أنّ 78% من المواطنين الفلسطينيّين في إسرائيل يزورون الضفّة الغربيّة على الأقلّ مرّة في السنة. كما يظهر في الجدول (1)، يزور 15% منهم الضفّة الغربيّة مرّة كلّ أسبوع، وَ 34% يزورونها شهريًّا، وَ 30% آخرون يزورونها سنويًّا. تُظهر النتائج كذلك أنّ ما يربو على نصف هذه الزيارات (52%) كان هدفها التجارة والعمل، وأنّ 31% من المستطلَعين/ات يزورونها بغية السياحة والاستجمام. في المقابل، كما يشير الجدول (2)، 9% فقط من هذه الزيارات كان هدفها التواصل العائليّ والاجتماعيّ، وَ 5% كان هدفها تلقّي علاجات طبّيّة، وَ1% كان هدفها التعليم.

الجدول 1: وتيرة الزيارات للضفّة الغربيّة

على الأقلّ مرّة في الأسبوع	%15
على الأقلّ مرّة في الشهر	%34
على الأقلّ مرّة في السنة	%30
لا أزور الضفّة الغربيّة	%22

أمّا بالنسبة لدوافع زيارة المواطنين الفلسطينيّين في إسرائيل للضفّة الغربية، فيُشير الجدول (3) إلى أنّ الدافع الأساسيّ (43%) لهذه الزيارات هو المتعة، بينما صرّح 35% من المستطلَعين/ات أنّ الدافع من زيارتهم الضفّة الغربيّة هو رخص الأسعار فيها. وحظِيَ دافع التضامن السياسيّ والوطنيّ بنسبة 21% فقط.

الجدول 2: أهداف الزيارات للضفّة الغربيّة

التجارة والعمل	%52
السياحة والاستجمام	%31
التواصُل العائليّ والاجتماعيّ	%9
تَلَقّي العلاجات الطبّيّة	%5
التواصل الثقافيّ	%2
التعليم	%1

الجدول 3: دوافع الزيارات للضفّة الغربيّة

مُتعة زيارة الضفّة الغربيّة	%43
رُخص أسعار المنتَجات والخدمات	%35
التعبير عن التضامن السياسيّ والوطنيّ مع الفلسطينيّين في الضفّة الغربيّة	%21

من الممكن الادّعاء أنّ النتائج المذكورة آنفًا توضّح ثلاثة أمور مركزيّة: **الأوّل** أنّ التواصل مستمرّ بين فئتَي المجتمع الفلسطينيّ. **الثاني** أنّ هذا التواصل يتميّز بتعدُّد الدوافع والأهداف، مع أنّ التجارة والعمل والسياحة تتغلّب على سائر الدوافع. **الثالث** أنّ رخص الأسعار يشكّل عاملًا مهمًّا لزيارات الضفّة الغربيّة، إذ إنّ العوامل الاقتصاديّة والترفيهيّة هي دوافع تَواصُل أبرز من العوامل السياسيّة والوطنيّة.

المواقف تجاه تعزيز العلاقات، وتجاه العمل المشترك، والاستعداد للتعاون بين المجتمَعَيْن

في محور تعزيز العلاقات بين المجتمَعَيْن، والعمل المشترك، والاستعداد للتعاون بين المجتمَعَيْن، أشارت النتائج إلى أنّ 81% من المستطلَعين يدعمون تعزيز العلاقات التجاريّة والاقتصاديّة والثقافيّة بدرجة كبيرة أو بدرجة كبيرة جدًّا. تنخفض هذه النِّسَب إلى 69% في مجال العمل السياسيّ المشترَك، وإلى 60% في مجال النضال الاحتجاجيّ المشترَك (انظروا الجدول 4).

الجدول 4: مواقف الفلسطينيّين في إسرائيل من تعزيز العلاقات بين الفلسطينيّين على جانبَي الخطّ الأخضر

درجة الدعم	العلاقات الاقتصاديّة والتجاريّة	العلاقات الثقافيّة	العمل السياسيّ المشترَك	النضال الاحتجاجيّ المشترَك
قليلة إلى قليلة جدًّا	%9	%10	%27	%25
معتدلة	%10	%9	%14	%15
كبيرة إلى كبيرة جدًّا	%81	%81	%69	%60

أمّا في ما يخصّ مواقف الفلسطينيّين في إسرائيل من العمل المشترَك وتعزيز التواصل، فقد أشارت النتائج إلى توزُّع أكثر اعتدالًا بين درجة موافَقة منخفضة جدًّا ودرجة موافَقة عالية جدًّا. مع ذلك، لا زالت نسبة الذين عبّروا عن درجة موافَقة عالية تظهر في مجالات العمل المشترك لإنهاء الاحتلال وبناء علاقات زوجيّة، لا زالت أعلى من الذين أبدَوْا درجة موافَقة منخفضة في هذه الميادين (الجدول 5). أمّا في ما يتعلّق بمجال "تشكيل هُويّة مشترَكة للفلسطينيّين على جانبَي الخطّ الأخضر"، فقد أظهرت النتائج أنّ هناك توزُّعًا متساويًا تقريبًا بين الذين أبدَوْا موافَقة على تشكيل هُويّة مشترَكة للفلسطينيّين على جانبَي الخطّ الأخضر من جهة، والذين عبّروا عن درجة موافَقة منخفضة من جهة أخرى (الجدول 5).

الجدول 5: مواقف الفلسطينيّين في إسرائيل من العمل المشترَك وتعزيز التواصل بين الفلسطينيّين على طرفَي الخطّ الأخضر

درجة الموافَقة	تشكيل هُويّة مشترَكة للفلسطينيّين على طرفَي الخطّ الأخضر	العمل المشترَك بين الفلسطينيّين على طرفَي الخطّ الأخضر ضروريّ لإنهاء الاحتلال	بناء علاقات زوجيّة بين الفلسطينيّين على طرفَي الخطّ الأخضر
منخفضة إلى منخفضة جدًّا	%44	%43	%20
معتدلة	%14	%13	%9
عالية إلى عالية جدًّا	%43	%61	%71

وفي السؤال عن العوائق التي تمنع التواصل بين الفلسطينيّين على طرفَي الخطّ الأخضر، أجابت الأغلبيّة الساحقة (71%) من المستطلَعين/ات أنّ القوانين التي تسنّها إسرائيل هي العائق الرئيسيّ الذي يمنع مثل هذا التواصل، كما يظهر في الجدول (6). يتوزّع مَن تبقّى من المستطلَعين/ات في آرائهم بخصوص العوائق لتعزيز التواصل بين التالية: غياب الثقة والشعور بالأمان (10%)؛ اختلاف العادات والتقاليد (9%)؛ الفوارق الاجتماعيّة والاقتصاديّة بين المجتمَعَيْن (8 %).

الجدول 6: آراء المستطلَعين/ات بالنسبة للعائق الذي يمنع التواصل بين الفلسطينيّين على طرفَي الخطّ الأخضر

قوانين إسرائيل التي تمنع لمّ شمل العائلات	%71
غياب الثقة والشعور بالأمان	%10
اختلاف العادات والتقاليد على طرفَي الخطّ الأخضر	%9
الفوارق الاجتماعيّة والاقتصاديّة بين السكّان على طرفَي الخطّ الأخضر	%8
ليس هنالك عائق	%1

مرّة أخرى، تضيف النتائج في محور تعزيز العلاقات والعمل المشترَك، والاستعداد للتعاون بين المجتمَعَيْن، أنّ سُبُل التواصل قائمة بين فئتَي المجتمع الفلسطينيّ، وأنّ الاستعداد لتعزيز هذا التواصل له أساس واضح. مع ذلك، يظهر أنّ "الحذر" في هذا التوجُّه واضح؛ إذ إنّ تعزيز العلاقات على المستويَيْن التجاريّ والثقافيّ يحظيان بدعم أكبر من تعزيز العلاقات على المستوى السياسيّ.

مواقف الفلسطينيّين في إسرائيل في ما يخصّ مكانتهم السياسيّة والاجتماعيّة

في فحص مواقف الفلسطينيّين في إسرائيل بصدد مكانتهم السياسيّة والاجتماعيّة، تبيَّنَ أنّ نصفهم يرَوْن أنّ الخيار الأكثر ملاءَمةً لهم، من أجل النهوض بالمجتمع العربيّ اجتماعيًّا وسياسيًّا واقتصاديًّا، هو تنظيمهم جماعيًّا من خلال بناء مؤسَّسات وطنيّة. في المقابل، على نحوٍ ما يظهر في الجدول (7)، يرى نحو 34% منهم أنّ الخيار الأكثر مناسَبةً هو الاندماج الكامل في الدولة والمجتمع الإسرائيليّ، بينما رأى 13% منهم أنّ التقدُّم الشخصيّ والتركيز على المصلحة الشخصيّة هو الخيار الأكثر ملاءَمةً.

الجدول 7: الخيار الأكثر ملاءَمةً من أجل النهوض بالمجتمع العربيّ اجتماعيًّا وسياسيًّا واقتصاديًّا

	2023	2022
تنظيم العرب بصورة جماعيّة من خلال بناء مؤسَّسات وطنيّة	%50	%52.7
الاندماج في الدولة والمجتمع الإسرائيليّ اندماجًا كاملًا	%34	%38
التركيز على المصلحة الشخصيّة والتقدُّم الشخصيّ	%13	%7.4
لا أعرف	%3	%2.0

يقارن الجدول (7) بين نتائج استطلاع الرأي هذا العام (2023) ونتائج استطلاع الرأي من العام المنصرم (2022)، كاشفًا عن انخفاض طفيف قد طرأ على رأي

الأغلبيّة. فقد أبرزت نتائج استطلاع العام 2022 أنّ 52.7% من الفلسطينيّين في إسرائيل (مقابل 50% في استطلاع هذا العام) يرَوْن أنّ الحلّ الأكثر ملاءَمةً بالنسبة للفلسطينيّين في إسرائيل هو تنظيمهم جماعيًّا عن طريق بناء مؤسَّسات وطنيّة. إلى جانب ذلك، طرأ انخفاض آخَر في نسبة المستطلَعين/ات الذين يرَوْن أنّ الخيار الأكثر ملاءَمةً للنهوض بالمجتمع العربيّ هو الاندماج الكامل في الدولة والمجتمع الإسرائيليّ: 38% في عام 2022، مقابل 34% في عام 2023. في المقابل، طرأ ارتفاع ملحوظ في نسبة المستطلَعين/ات الذين يرَوْن أنّ الخيار الأكثر مناسَبةً هو التقدُّم الشخصيّ والتركيز على المصلحة الشخصيّة: 7.4% في عام 2022، مقابل 13% عام 2023. وتؤكّد هذه المقارنة ما ورد في استطلاعات مدى الكرمل السابقة: أنّ المجتمع الفلسطينيّ لا يزال مقسومًا بين التوجُّه الجمعانيّ الذي يرى أنّ بناء المؤسّسات الوطنيّة وتنظيم المجتمع قوميًّا هما الخيار الأكثر مناسَبةً في سبيل النهوض بالمجتمع، والتوجُّه الفردانيّ _ الاندماجيّ الذي يرى أنّ الاندماج في النظام السياسيّ هو الخيار الأكثر مناسَبةً في سبيل النهوض بالمجتمع.

يتناول الجدول (8) مواقف الفلسطينيّين في إسرائيل بشأن الحلّ السياسيّ الأكثر ملاءَمةً للقضيّة الفلسطينيّة _ الإسرائيليّة في العامَيْن 2023 وَ 2022، وفيه يظهر أنّ 51% من المستطلَعين/ات يعتقدون أنّ حلّ الدولتَيْن هو الحلّ السياسيّ الأكثر ملاءَمةً للقضيّة، في ما يعتقد 25% منهم أنّ حلّ الدولة الواحدة هو الحلّ الأكثر ملاءَمةً، بينما يحظى خيار حلّ الدولتين مع تحويل إسرائيل إلى دولة لكلّ مواطنيها بتأييد 13% من المستطلَعين/ات. ورفض 8% من المستطلَعين/ات الإجابة عن هذا السؤال.

الجدول 8: مواقف المستطلَعين/ات من الحلّ السياسيّ الأكثر ملاءَمةً للقضيّة الفلسطينيّة _ الإسرائيليّة

	2023	2022
حلّ الدولتين لشعبين	%51	%49.7
حلّ الدولة الواحدة لليهود والفلسطينيّين معًا	%25	%22.3
حلّ الدولتين مع تحويل إسرائيل إلى دولة لكلّ مواطنيها	%15	%22.3
أرفض الإجابة	%8	%5.7

تجدر الإشارة هنا إلى التشابه الإحصائيّ في نتائج استطلاع رأي هذا العام (2023) مع نتائج استطلاع رأي العام المنصرم (2022). لقد أظهرت نتائج العام الفائت أنّ 49.7% من المستطلَعين/ات (مقابل 51% في استطلاع رأي هذا العام) يعتقدون أنّ حلّ الدولتين هو الحلّ السياسيّ الأكثر ملاءَمةً للقضيّة الفلسطينيّة. كذلك تشير النتائج إلى أنّه قد حصل ارتفاع طفيف على خيار حلّ الدولة الواحدة باعتباره الحلّ الأكثر مناسَبةً للقضيّة الفلسطينيّة _ الإسرائيليّة: 22.3% (عام 2022) مقابل 25% (عام 2023)، بينما طرأ انخفاض ملحوظ على خيار حلّ الدولتين مع تحويل إسرائيل إلى دولة لكلّ مواطنيها، ففي عام 2022 اختار 22.3% من المستطلَعين/ات هذا الحلّ، مقابل 13% من المستطلَعين/ات هذا العام (2023). علاوة على ذلك، طرأ ارتفاع على نسبة رافضي الإجابة عن هذا السؤال: 5.7% عام 2022، مقابل 8% عام 2023. يجدر بالتنبيه أنّ اعتماد التشابه بين استطلاعَيِ الرأي استند على عدم وجود اختلاف ذي دلالة إحصائيّة بين الاستطلاعَيْن.

فروق بحسَب متغيّر النوع الاجتماعيّ وأنماط التصويت

في هذا القسم، استُخدِمت اختبارات إحصائيّة (اختبار مربّع كاي "Chi square"؛ اختبار تي "T test"؛ اختبار تحليل أحاديّ للتشتّت "One way Anova") لفحص ما إذا كانت ثمّة فروق ذات دلالات إحصائيّة بين إجابات مجموعتَي النساء والرجال من جهة، وإجابات المجموعات بحسب أنماط التصويت في الانتخابات الأخيرة من جهة أخرى. هذه الاختبارات تسلّط الضوء على الفروق بحسب متغيّر النوع الاجتماعيّ وأنماط التصويت -إن كانت ثمّة فروق أصلًا.

الفَرق بين النساء والرجال

- **في وتيرة زيارة الضفّة الغربيّة، والنهوض بالمجتمع العربيّ**

أظهرت النتائج الإحصائيّة على نحوٍ لافت للنظر أنّ وتيرة زيارة النساء للضفّة الغربيّة تختلف عن وتيرة زيارة الرجال لها (انظروا الجدول 11)، وتبيّن أنّ وتيرة زيارة الرجال أعلى من تلك التي للنساء؛ إذ إنّ 20% من الرجال يزورون الضفّة الغربيّة أسبوعيًّا، بينما يزورها بالوتيرة نفسها 6.3% من النساء. في الإمكان أن نَعْزو هذا الاختلاف إلى أسباب تتعلّق أوّلًا بالحاجة إلى زيارة الضفّة الغربيّة

وبالعامل الأمنيّ؛ فالرجال يزورون الضفّة لأسباب اقتصاديّة وربّما للترفيه أيضًا، إذ إنّ العلاقات الاقتصاديّة هي رجوليّة بالأساس، كما أنّه من المحتمَل أنّ العامل الأمنيّ يقلّل وتيرة زيارة النساء للضفّة الغربيّة، بسبب تجربة المرور ذهابًا وإيابًا عبْر الحواجز العسكريّة، إلى جانب العوائق الاجتماعيّة الداخليّة لدخول النساء للضفّة الغربيّة.

الجدول 9: وتيرة الزيارات للضفّة الغربيّة بحسب الجنس

وتيرة زيارة المواطنين الفلسطينيّين في إسرائيل للضفّة الغربيّة	نسا ء%	رجال %
أسبوعيًّا	6.3	20.4
شهريًّا	32.2	34.6
سنويًّا	37.1	26.3
لا أزور الضفّة الغربيّة	24.5	18.7

- **في مواقفهم بشأن الحلّ السياسيّ الأكثر ملاءَمةً للقضيّة الفلسطينيّة _ الإسرائيليّة، والخيار الأكثر ملاءَمةً للنهوض بالمجتمع العربيّ**

يبيّن الجدولان (10) وَ (11) أنْ لا فروق بين إجابات الرجال وإجابات النساء في ما يتعلّق باختيار الحلّ الأكثر ملاءَمةً للقضيّة الفلسطينيّة _ الإسرائيليّة (الجدول 10)، وفي ما يتعلّق بالخيار الأكثر ملاءَمةً من أجل النهوض بالمجتمع العربيّ اجتماعيًّا واقتصاديًّا وسياسيًّا (الجدول 11).

الجدول 10: الحلّ السياسيّ الأكثر ملاءَمةً للقضيّة الفلسطينيّة _ الإسرائيليّة -بحسب الجنس

الحلّ السياسيّ للقضيّة الفلسطينيّة _ الإسرائيليّة	نساء %	رجال %
حلّ الدولة الواحدة لليهود والفلسطينيّين معًا	28.1	23.7
حلّ الدولتين لشعبين	54.4	53.1

حلّ الدولتين مع تحويل إسرائيل إلى دولة لكلّ مواطنيها	12.6	16.8
آخَر	4.9	6.4

بعبارة أخرى، تتوزّع النساء ويتوزّع الرجال حول إمكانيّات الحلول المحتمَلة للقضيّة الفلسطينيّة على نحوٍ متشابه، فليس هنالك نساء يفضّلن حلًّا معيّنًا أكثر من الرجال، ولا ثمّة حلّ يفضّله الرجال أكثر من النساء. كذلك هو الأمر بشأن الخيارات الأكثر ملاءَمةً من أجل النهوض بالمجتمع الفلسطينيّ.

الجدول 11: الخيار الأكثر ملاءَمةً من أجل النهوض بالمجتمع العربيّ اجتماعيًّا وسياسيًّا واقتصاديًّا -بحسب الجنس

	نساء %	**رجال %**
التركيز على المصلحة الشخصيّة والتقدُّم الشخصيّ	10.9	9.8
تنظيم العرب بصورة جماعيّة من خلال بناء مؤسَّسات وطنيّة	44.4	53.1
الاندماج في الدولة والمجتمع الإسرائيليّ اندماجًا كاملًا	40.5	35
آخَر	4.2	2.1

- **في مواقفهم تجاه تعزيز العلاقات والاستعداد للتعاون بين المجتمَعَيْن**

أشار اختبار "تي" لفحص الفروق بين مجموعة النساء ومجموعة الرجال، في مواقفهم تجاه تعزيز العلاقات بين الفلسطينيّين على طرفَي الخطّ الأخضر، إلى أنّ مجموعة النساء تدعم تعزيز العلاقات في كلّ المجالات (الاقتصاديّة والتجاريّة والثقافيّة، والعمل السياسيّ المشترَك، والنضال الاحتجاجيّ المشترَك) أكثر من مجموعة الرجال (الجدول 12).

الجدول 12: المواقف تجاه تعزيز العلاقات بين الفلسطينيّين على طرفَي الخطّ الأخضر -بحسب الجنس

	نساء	رجال	قيم t DF=499
العلاقات الاقتصاديّة والتجاريّة	2.94 (2.05)	2.33 (1.89)	**3.16
العلاقات الثقافيّة	2.78 (2.12)	2.38 (1.89)	*2.06
العمل السياسيّ المشترَك	2.86 (1.87)	2.24 (1.67)	***3.57
النضال الاحتجاجيّ المشترَك	4.94 (1.98)	4.49 (2.33)	*2.06

الأرقام في الجدول: المعدّلات؛ والانحرافات المعياريّة داخل الأقواس.

*p<.05 **p<.01 ***p<.001

في فحص الفروق بين مجموعة النساء ومجموعة الرجال بشأن مواقفهم في ما يخصّ العمل المشترَك وتعزيز التواصل بين الفلسطينيّين على طرفَي الخطّ الأخضر (الجدول 13)، أشارت النتائج إلى أنّ المشترَك بين مجموعة النساء ومجموعة الرجال أكبر من الاختلاف. فقد تبيَّنَ أنّ الاختلاف الوحيد بين مجموعة النساء ومجموعة الرجال ظهر في مواقفهم تجاه "الوحدة والعمل المشترَك بين الفلسطينيّين في مناطق الـ48 والفلسطينيّين في مناطق الـ67"؛ إذ مالت النساء أكثر من الرجال إلى دعم هذا التوجُّه على نحوٍ ملحوظ. أمّا في البند "هُويّة مشترَكة للفلسطينيّين في مناطق الـ67 والفلسطينيّين في إسرائيل" وفي البند "بناء علاقات زوجيّة بين الفلسطينيّين في الـ48 والـ67"، فلم تُسجَّل فروق بين مجموعة النساء ومجموعة الرجال.

الجدول 13: المواقف تجاه العمل المشترَك وتعزيز التواصل بين الفلسطينيّين على طرفَي الخطّ الأخضر -بحسب الجنس

	نساء	رجال	قيم t DF=499
هُويّة مشترَكة للفلسطينيّين في مناطق الـ67 والفلسطينيّين في إسرائيل	3.94 (2.23)	3.93 (2.34)	.04
الوَحدة والعمل المشترَك بين الفلسطينيّين في مناطق الـ48 والفلسطينيّين في مناطق الـ67 ضروريّان لإنهاء الاحتلال	5.18 (2.16)	4.68 (2.34)	*2.20
بناء علاقات زوجيّة بين الفلسطينيّين في مناطق الـ48 والفلسطينيّين في مناطق الـ67	4.92 (2.35)	5.30 (2.23)	1.68

الأرقام في الجدول: المعدّلات؛ والانحرافات المعياريّة داخل الأقواس.
*p<.05

الفروق بحسب أنماط التصويت

- **في وتيرة زيارة الضفّة الغربيّة**

أشارت نتائج مربّع كاي أنّ ثمّة اختلافًا قائمًا في وتيرة زيارة الضفّة الغربيّة بين مصوّتي الأحزاب المختلفة $(x^2_{(15)} = 49.33; p < 0.001)$، إذ يظهر في الجدول (14) أنّ وتيرة زيارة مصوّتي الأحزاب الصهيونيّة -وبضمنهم مصوّتو حزب الليكود- للضفّة الغربيّة أقلّ على نحوٍ ملحوظ من وتيرة زيارة مصوّتي الأحزاب العربيّة. على سبيل المثال، يظهر في الجدول (14) أنّ قرابة نصف مصوّتي حزب الليكود، وما يقارب 40% من مصوّتي الأحزاب الصهيونيّة الأخرى، لا يزورون الضفّة الغربيّة بتاتًا. في المقابل، قرابة 10% فقط من مصوّتي الأحزاب العربيّة لا يزورون الضفّة الغربيّة بتاتًا، بينما صرّحت أغلبيّتهم الساحقة (ما يربو على 80%) أنّهم يزورون الضفّة الغربيّة على الأقلّ مرّة في السنة.

الجدول 14: وتيرة الزيارة للضفّة الغربيّة، بحسب أنماط التصويت (%)

	تحالف الجبهة والعربيّة للتغيير	التجمّع الوطنيّ الديمقراطيّ	القائمة العربيّة الموحَّدة	الليكود	أحزاب يهوديّة وصهيونيّة	لم أصوّت
أسبوعيًّا	11.5	13.6	20.7	20	21.3	14.7
شهريًّا	41.4	42.4	36.2	26.7	16.4	32.1
سنويًّا	33.3	30.3	34.5	6.7	21.3	28.2
لا أزور الضفّة الغربيّة	13.8	13.6	8.6	46.7	41	25

- **في مواقفهم بشأن الحلّ السياسيّ الأكثر ملاءَمةً للقضيّة الفلسطينيّة _ الإسرائيليّة، والخيار الأكثر ملاءَمةً للنهوض بالمجتمع العربيّ**

في فحص الفروق بين مصوِّتي الأحزاب المختلفة في مواقفهم بشأن الحلّ السياسيّ للقضيّة الفلسطينيّة، بيّنت نتائج اختبار مربّع كاي أنّ الاختلاف ذاته قائم بين مصوِّتي الأحزاب المختلفة $(\chi^2_{(15)} = 32.11; p < 0.001)$. يظهر في الجدول (15) أنّ ثمّة تشابهًا بين مصوِّتي تحالف الجبهة والعربيّة للتغيير ومصوِّتي القائمة العربيّة الموحَّدة، في ما يبدو اختلافًا بين مصوِّتي هاتين المجموعتين ومصوِّتي التجمّع الوطنيّ الديمقراطيّ؛ إذ يظهر أنّ نسبة بارزة من مصوِّتي التجمّع الوطنيّ الديمقراطيّ ترى أنّ حلّ الدولتين مع تحويل إسرائيل إلى دولة لكلّ مواطنيها هو الحلّ الأكثر مناسَبةً.

الجدول 15: الحلّ السياسيّ الأكثر ملاءَمةً للقضيّة الفلسطينيّة ــ الإسرائيليّة بحسب أنماط التصويت

	تحالف الجبهة والعربيّة للتغيير	التجمّع الوطنيّ الديمقراطيّ	القائمة العربيّة الموحَّدة	الليكود	أحزاب يهوديّة وصهيونيّة	لم أصوّت
حلّ الدولة الواحدة لليهود والفلسطينيّين معًا	23	27.3	24.1	26.7	24.6	25.6
حلّ الدولتين لشعبين	58.6	45.5	60.3	26.7	40	51.3
حلّ الدولتين مع تحويل إسرائيل إلى دولة لكلّ مواطنيها	17.2	24.2	13.8	6.7	20	10.3
آخَر	1.2	3	1.7	46.7	13.3	12.8

مرّة أخرى، أشار اختبار مربّع كاي أنّ الاختلاف مستمرّ بين مصوِّتي الأحزاب المختلفة في مواقفهم بشأن الخيار الأكثر ملاءَمةً للنهوض بالمجتمع العربيّ ($\chi^2_{(15)} = 36.83; p < 0.001$) لكن هذه المرّة أشارت النتائج أنّ التشابه بين مصوِّتي القائمة العربيّة الموحَّدة ومصوِّتي حزب الليكود وسائر الأحزاب الصهيونيّة أكبر من التشابه بين مصوِّتي القائمة العربيّة الموحَّدة ومصوِّتي الأحزاب العربيّة الأخرى. كما يظهر في الجدول (16)، فضّل أكثر من 45% من مصوِّتي القائمة العربيّة الموحَّدة، وَ 53% من مصوِّتي حزب الليكود، وَ 64% من مصوِّتي الأحزاب الصهيونيّة الأخرى، خيار "الاندماج في الدولة والمجتمع الإسرائيليّ اندماجًا كاملًا". من ناحية أخرى، لم تتجاوز الثلاثين بالمئة (30%) نسبةُ الذين فضّلوا هذا الحلّ من بين مصوِّتي الأحزاب العربيّة الأخرى. في المقابل، فضّل أغلبيّة مصوِّتي التجمّع الوطنيّ الديمقراطيّ (62.15%)، وأغلبيّة مصوِّتي تحالف الجبهة والعربيّة للتغيير (54%)، خيارَ تنظيم العرب بصورة جماعيّة من خلال بناء مؤسَّسات وطنيّة. هذا الخيار لم يفضّله سوى 44.8% من مصوِّتي القائمة العربيّة الموحَّدة، مقابل 45% فضّلوا خيار الاندماج في الدولة والمجتمع الإسرائيليّ اندماجًا كاملًا.

الجدول 16: الخيار الأكثر ملاءَمةً من أجل النهوض بالمجتمع العربيّ اجتماعيًّا وسياسيًّا واقتصاديًّا بحسب أنماط التصويت (%)

	تحالف الجبهة والعربيّة للتغيير	التجمّع الوطنيّ الديمقراطيّ	القائمة العربيّة الموحَّدة	الليكود	أحزاب يهوديّة وصهيونيّة أخرى	لم أصوّت
التركيز على المصلحة الشخصيّة والتقدُّم الشخصيّ	12.6	6.1	7.8	13.3	9.8	13.5
تنظيم العرب بصورة جماعيّة من خلال بناء مؤسَّسات وطنيّة	54	62.1	44.8	26.7	24.6	48.7
الاندماج في الدولة والمجتمع الإسرائيليّ اندماجًا كاملًا	28.7	27.3	45.7	53.3	64	33.3
آخَر	4.6	4.5	1.7	6.7	1.6	4.5

- **في مواقفهم تجاه تعزيز العلاقات والاستعداد للتعاون بين المجتمَعَيْن**

في فحص الفروق بين مصوِّتي الأحزاب المختلفة في مواقفهم بشأن العمل المشترَك وتعزيز التواصل بين الفلسطينيّين على طرفَي الخطّ الأخضر، أظهرت النتائج أنّ ثمّة اختلافًا في مواقف مصوِّتي الأحزاب المختلفة تجاه النضال الاحتجاجيّ المشترَك كما يكشف الجدول (17). تَبيَّن أنّ مصوِّتي تحالف الجبهة

والعربيّة للتغيير، ومصوِّتي التجمّع الوطنيّ الديمقراطيّ، وكذلك أولئك الذين لم يصوّتوا في الانتخابات، يدعمون النضال الاحتجاجيّ المشترَك بين الفلسطينيّين على جانبَي الخطّ الأخضر أكثر ممّا يدعمه مصوِّتو الأحزاب اليهوديّة الصهيونيّة. من اللافت للنظر أنّ مصوّتي القائمة العربيّة الموحَّدة لم يشتركوا في هذا الاختلاف. يجدر بالذكْر أنّه لم يسجَّل أيّ اختلاف بين مصوِّتي الأحزاب المختلفة في مواقفهم تجاه تعزيز العلاقات الاقتصاديّة والتجاريّة، والعلاقات الثقافيّة، والعمل السياسيّ المشترَك.

الجدول 17: المواقف تجاه تعزيز العلاقات بين الفلسطينيّين على طرفَي الخطّ الأخضر بحسب أنماط التصويت

	تحالف الجبهة والعربيّة للتغيير	التجمّع الوطنيّ الديمقراطيّ	القائمة العربيّة الموحَّدة	الليكود	أحزاب يهوديّة وصهيونيّة أخرى	لم أصوّت	قيم F DF=5,495
العلاقات الاقتصاديّة والتجاريّة	2.49 (1.89)	2.34 (1.92)	2.42 (1.89)	1.8 (1.70)	2.60 (2.05)	2.68 (2.03)	.81
العلاقات الثقافيّة	2.44 (1.94)	2.41 (1.92)	2.34 (1.88)	2.26 (1.90)	2.72 (2.00)	2.60 (2.05)	.47
العمل السياسيّ المشترَك	2.48 (1.77)	2.59 (1.82)	2.21 (1.68)	2.00 (1.51)	2.59 (1.90)	2.44 (1.74)	.75
النضال الاحتجاجيّ المشترَك	4.98أ (2.06)	4.95أ (2.11)	4.34 (2.38)	4.06 (2.63)	3.80ب (2.28)	4.85أ (2.16)	*3.32

الأرقام في الجدول: المعدّلات؛ والانحرافات المعياريّة داخل الأقواس

*p<.05

ملاحظة: المعَدّلات المشار إليها بأحرف مختلفة يختلف بعضها عن بعض إحصائيًّا.

ثمّة نتيجة شبيهة تكرّرت في فحص مواقف مصوّتي الأحزاب المختلفة في ما يخصّ العمل المشترَك وتعزيز التواصل بين الفلسطينيّين على طرفَي الخطّ الأخضر. أظهرت النتائج وجود فوارق في مواقف مصوّتي الأحزاب المختلفة تجاه "الوَحدة والعمل المشترَك بين الفلسطينيّين في مناطق الـ48 والفلسطينيّين في مناطق الـ67 ضروريّان لإنهاء الاحتلال". كما يظهر في الجدول (18)، مصوّتو تحالف الجبهة والعربيّة للتغيير، ومصوّتو التجمّع الوطنيّ الديمقراطيّ، وكذلك أولئك الذين لم يشتركوا في الانتخابات، يدعمون الوَحدة والعمل المشترَك بين الفلسطينيّين على جانبَي الخطّ الأخضر، ويرَوْنهما ضروريّيْن لإنهاء الاحتلال أكثر ممّا يرى مصوّتو الأحزاب اليهوديّة الصهيونيّة. مرّة أخرى، مصوّتو القائمة العربيّة الموحَّدة لم يشتركوا في هذا الاختلاف. يُذْكَر أنّه لم تُسجَّل فروق أخرى بين مصوّتي الأحزاب المختلفة في مواقفِهم تجاه هُويّة مشترَكة للفلسطينيّين في مناطق الـ67 والفلسطينيّين في إسرائيل، ومواقفِهم تجاه بناء علاقات زوجيّة بين الفلسطينيّين في مناطق الـ48 والفلسطينيّين في مناطق الـ67.

الجدول 18: المواقف تجاه العمل المشترَك وتعزيز التواصل بين الفلسطينيّين على طرفَي الخطّ الأخضر بحسب أنماط التصويت

	تحالف الجبهة والعربيّة للتغيير	التجمّع الوطنيّ الديمقراطيّ	القائمة العربيّة الموحَّدة	الليكود	أحزاب يهوديّة وصهيونيّة أخرى	لم أصوّت	قيم F Df=5,495
هُويّة مشترَكة للفلسطينيّين في مناطق الـ67 والفلسطينيين في مناطق الـ48	3.88 (2.35)	4.28 (2.30)	3.92 (2.40)	4.00 (2.39)	4.01 (2.15)	3.76 (2.29)	.49
الوَحدة والعمل المشترَك بين الفلسطينيّين في مناطق الـ48 والفلسطينيّين في مناطق الـ67 ضروريّة لإنهاء الاحتلال	5.29 أ (2.04)	5.42أ (1.94)	4.64 (2.40)	4.24 (2.85)	3.73ب (2.12)	4.94أ (2.36)	4.93***

بناء علاقات زوجيّة بين الفلسطينيّين في مناطق الـ48 والفلسطينيّين في مناطق الـ67	5.35 (2.14)	4.96 (2.36)	5.44 (2.14)	4.80 (2.73)	4.68 (2.53)	5.24 (2.24)	1.21

الأرقام في الجدول: المعدّلات؛ والانحرافات المعياريّة داخل الأقواس

*p<.05 **p<.01 ***p<.001

خاتمة

بثقة عالية، يمكن القول إنّ نتائج الاستطلاع تدلّ على ثلاثة أمور تميّز العلاقات بين فئتَي المجتمع الفلسطينيّ على طرفَي الخطّ الأخضر من وجهة نظر الفلسطينيّين في إسرائيل: **الأوّل**، هذه العلاقة قائمة ومتواصلة لدى أغلب الفلسطينيّين في إسرائيل، وإن كانت بوتيرة مختلفة لدى فئات مختلفة. **الثاني**، تتميّز هذه العلاقة بأنّها على الأطراف، أي يظهر أنّ "الحذر" هو أحد المميّزات الأساسيّة لهذه العلاقة، إذ يلاحَظ أنّ هذه العلاقة تسير في مسارات العلاقات التجاريّة والسياحيّة والثقافيّة، وعلى نحوٍ أقلّ في المسارات السياسيّة. **الثالث**، على ما يبدو التصويت والمشارَكة في الانتخابات البرلمانيّة لا يعكسان "توجُّهًا أيديولوجيًّا" خاصًّا حول دوافع وأهداف التواصل. لم تَظهر اختلافات شاملة بين مصوّتي الأحزاب المختلفة في محورَي الاستطلاع: محور وتيرة الزيارات وأشكالها وأهدافها ودوافعها، ومحور المواقف تجاه إمكانيّة تعزيز العلاقات بين المجتمَعَيْن، وموقفهم تجاه العمل المشترَك، والاستعداد للمشاركة والتعاون بين المجتمَعَيْن. حتّى أولئك الذين صوّتوا للأحزاب الصهيونيّة أظهروا سلوكًا يحافظ على تواصل العلاقة مع الفلسطينيّين من الطرف الآخر للخطّ الأخضر.

المَراجع

غانم، أسعد؛ وَمصطفى، مهنّد. (2009). **الفلسطينيّون في إسرائيل: الأقلّيّة الأصوليّة في الدولة الإثنيّة**. رام الله: المركز الفلسطينيّ للدراسات الإسرائيليّة - مدار.

Mana, Adi; Sagy, Shifra; Srour, Anan, & Mjally-Knani, Serene. (2015). On both sides of the fence: Perceptions of collective narratives and identity strategies among Palestinians in Israel and in the West Bank. **Mind and Society**, 14(1). Pp. 57–83.

الباب الأوّل:

العلاقات الاقتصاديّة:
مُقارَبات اجتماعيّة وسياسيّة

بين شَقَّيْن: شعب يمارس وَحدته وانشطاره

في ديناميّات العلاقة التجاريّة بين الفلسطينيّين من داخل الخطّ الأخضر والفلسطينيّين من جنين

عرين هوّاري[1]

مدخل

يُعتبر التقطيع الجغرافيّ السياسيّ للشعب الفلسطينيّ أحد أهم آثار النكبة، لكنّه كذلك إحدى أهمّ آليّات إعادة إنتاجه السياسيّ الذي فرض سياقات اجتماعيّة وسياسيّة مختلفة، وذلك على الرغم من وقوع جميع أجزائه تحت نظام استعماريّ استيطانيّ واحد.

وفي حين كان للنكبة فعل القطيعة بين الفلسطينيّين داخل الخطّ الأخضر وسائر شعبهم، وفي حين كرّس تلك القطيعةَ الحكْمُ العسكريّ الذي فُرِض عليهم ما يقارب 20 عامًا،[2] كان للاحتلال عام 1967 معانٍ ملتبسة ضمن الأدبيّات الفلسطينيّة، فقد نظر إليها البعض على أنّها أَحْيَت الهُويّة الفلسطينيّة لدى العرب في إسرائيل، بينما نظر إليها الآخرون على أنّها أَحْيَت وأيقظت الخصوصيّة الإسرائيليّة على مستوى التفكير الفلسطينيّ كذلك (بشارة، 1998). تعامل الفلسطينيّون داخل الخطّ الأخضر مع الواقع الإسرائيليّ على أنّه ليس واقعًا مؤقّتًا عابرًا، فتعمّق اقتناعهم تدريجيًّا بضرورة التكيُّف معه. أسهَمَ هذا الواقع كذلك في تشويه وتأزيم مسألة الهُويّة الجماعيّة للفلسطينيّين في إسرائيل بين توتُّرات الدوائر المختلفة، ولا سيّما الإسرائيليّة والفلسطينيّة.

لم يمنع هذا الأمر لاحقًا تطوير خطاب وتوجُّهات سياسيّة مستأنِفة ومتحدّية، ولا سيّما بعد اتّفاقيات أوسلو، لينشأ تيّار سياسيّ جديد، متمثّلًا بالتجمّع الوطنيّ

1. **د. عرين هوّاري**، مديرة برنامج الدراسات النسويّة في مدى الكرمل.
2. وذلك باعتباره إحدى وسائل مصادرة أراضيهم وتحييد "التهديد الأمنيّ الذي قد يتسبّبون به" (بويمل، 2015)، وكذلك من باب تسهيل التخلُّص منهم (Sa'di, 2011).

الديمقراطيّ، يحاول بطريقته إعادة إنتاج صلة الفلسطينيّين داخل الخطّ الأخضر بشعبهم، والتصدّي لتجاهل منظّمة التحرير لفلسطينيّي الداخل واعترافها بإسرائيل والتخلّي عن هذا الجزء من الوطن نهائيًّا.[3]

في هذا الصدد، وعلى الرغم من سياساتِ إسرائيل بشأن مصادرة أراضٍ داخل الخطّ الأخضر، وسياساتِها الدائبة لإفقارهم، والملاحقاتِ السياسيّة الدائمة والعنف السياسيّ الممارَس ضدّهم، وعلى الرغم من قمعها لنضالاتهم، ومنها ما أدّى إلى سقوط شهداء ووجود أسرى سياسيّين، فإنّ الفلسطينيّين في إسرائيل يعيشون على المستوى اليوميّ في ظروف مادّيّة ومدنيّة أفضل من سائر أبناء شعبهم في فلسطين؛ وذلك أنّ ماكينة القمع الإسرائيليّة في المناطق المحتلّة عام 1967 لا تقارَن بتلك التي في داخل الخطّ الأخضر. فبالتالي، وعلى الرغم من تبوُّؤ فلسطينيّي الداخل أعلى درجات الفقر في إسرائيل، هم -مقارَنةً بسائر أبناء شعبهم- يتمتّعون بأجور "عالية جدًّا".

في حين كُتِب الكثير عن الآثار الاجتماعيّة والثقافيّة والاقتصاديّة للواقع السياسيّ لدى كلّ مجموعة على حِدَة، أي فلسطينيّي الـ48 وفلسطينيّي الـ67، فإنّ ديناميكيّات العلاقة بين المجموعتين في ظلّ الواقع السياسيّ القائم تكاد تكون لم تُبحَث ولم تَنَلْ حقَّها في البحث ولا في النقاش الجماهيريّ والسياسيّ.

نهدف في الدراسة إلى قراءة العلاقات الاقتصاديّة وآثارها بين جزأين من الشعب الفلسطينيّ انفصل كلّ منهما عن الآخَر قسرًا خلال حرب عام 1948: الفلسطينيّين داخل الخطّ الأخضر، والفلسطينيّين في الضفّة الغربيّة. خلال ذلك، نسعى إلى قراءة المظاهر الاجتماعيّة والثقافيّة والسياسيّة التي تنتج عن العلاقة الاقتصاديّة أو تتأثّر بها. وسنعالج بعض الأسئلة، نحو: معنى زيارة فلسطينيّي الخطّ الأخضر لمدينة جنين؛ أشكال اللقاءات؛ أثر التفاعلات على المستوى التجاريّ في تطوير علاقات اجتماعيّة أو سياسيّة. سنبحث كذلك في التفاهمات غير المكتوبة التي تَنتج في واقع كهذا: متى تعكس هذه التفاهمات التضامنَ بين أبناء الشعب الواحد، ومتى تعبّر عن علاقات الاستغلال؟ هل تُسْهم في خلق كلٍّ فلسطينيٍّ، أَمْ ترسّخ فروقًا اجتماعيّة وثقافيّة خلَقَها واقعٌ سياسيّ مركّب؟

3. للاستزادة بشأن الفكر السياسيّ الفلسطينيّ المناهِض لاتّفاقيّات أوسلو داخل الخطّ الأخضر منذ بداياتها، في الإمكان العودة إلى كتاب عزمي بشارة (1998) "الخطاب السياسيّ المبتور" الذي يحلّل فيه الواقع السياسيّ الفلسطينيّ والإسرائيليّ، ويقرأ الذات الفلسطينيّة الفاعلة، متناولًا مأساةَ حركة التحرُّر الوطنيّ الفلسطينيّ في ظلّ أوسلو وغياب رؤية لديها حول أهدافها القوميّة الشاملة، وكذلك أزمةَ الواقع السياسيّ لدى الفلسطينيّين داخل الخطّ الأخضر.

تركّز هذه الدراسة على وجهة نظر الزوّار من داخل الخطّ الأخضر، ولكنّها جزء من دراسة أكبر (تقوم بها كاتبة هذه السطور) تعالج الموضوع من وجهة نظر المستهلِكين من داخل الخطّ الأخضر والتجّار وأصحاب المصالح من مدينة جنين.

تركّز الدراسة على مدينة جنين كنموذج للمنطقة التي يَحْضر إليها المستهلِك من داخل الخطّ الأخضر، وعلى وجه التحديد اخترت المستهلِكين من منطقتَيِ الناصرة وأمّ الفحم لشراء السلع وتلقّي الخدمات.

العلاقات بين طرفَيِ الخطّ الأخضر

في حين ندرت الأبحاث الأكاديميّة حول العلاقة بين الفلسطينيّين من طرفَيِ الخطّ الأخضر، فإنّ مراكز الأبحاث الفلسطينيّة من طرفَيِ الخطّ الأخضر عقدت أيّامًا دراسيّة وحلقات نقاش أكاديميّة أو فكريّة وسياسيّة لمناقشة هذه العلاقة بأبعادها المختلفة؛ السياسيّة والثقافيّة والاقتصاديّة. وقد أسهمت هذه النقاشات بالأساس في طرح أوّليّ للواقع السياسيّ المتعثّر وللأسئلة والقضايا التي تستوجب النقاش والدراسة، وعلى الهامش تناولت العلاقات الاقتصاديّة.[4]

تؤكّد مراجعة مداخلات اللقاءات والأيّام الدراسيّة ومجْمَل مناقشاتها أنّ العلاقات بين طرفَيِ الخطّ الأخضر، على الرغم من أهمّيّتها السياسيّة والأكاديميّة، لم تَطرح للنقاش الأكاديميّ ولا السياسيّ مسألةَ العلاقات الاقتصاديّة وتداعياتها السوسيولوجيّة بشكل معمّق، وأنّ هنالك ضرورة ملحّة لدراسة الأبعاد المختلفة لهذه العلاقة.

وفي ظلّ هذه الندرة من الأبحاث حول العلاقات بين الطرفين عمومًا، نجد أنّ بحث العلاقة الاقتصاديّة بين طرفَيِ الخطّ الأخضر ما زال ناقصًا على نحوٍ خاصّ، حيث لم

4. نظّم كلّ من مركز "مدى الكرمل - المركز العربيّ للدراسات الاجتماعيّة التطبيقيّة" في حيفا، ومؤسّسة "مُواطن"، مؤتمرًا بعنوان "الفلسطينيّون على جانبَيِ الخطّ الأخضر في ظروف سياسيّة متغيّرة" عام 2011 (خضر، 2012). كذلك خصّص في العام نفسه كلّ من "مؤسّسة الدراسات الفلسطينيّة"، وَ "مدى الكرمل - المركز العربيّ للدراسات الاجتماعيّة التطبيقيّة"، مؤتمرًا حمل العنوان "الحركة الوطنيّة الفلسطينيّة والفلسطينيّون في إسرائيل"، عُقِد على التوالي في جامعة بير زيت وفي مدينة الناصرة. عُقِد المؤتمر في الـ 17 من تشرين الثاني عام 2011 (الحركة الوطنيّة الفلسطينيّة والفلسطينيّون في إسرائيل، 2011، تشرين الثاني). وقد قدَّمَت عام 2017 في السياق نفسه مجموعةُ "بال ثِنْك للدراسات الإستراتيجيّة"، بالتعاون مع "مدار – المركز الفلسطينيّ للدراسات الاسرائيليّة"، تقريرًا لتصوُّرها للعلاقة بين الفلسطينيّين على جانبَيِ الخطّ الأخضر، رمى إلى البحث عن العلاقة بين الفلسطينيّين سياسيًّا واجتماعيًّا وثقافيًّا، وإلى مَأسسة العلاقة والمصالح لتصبح متكاملة (جلسة عرض ومناقشة تقرير "العلاقة بين الفلسطينيّين على جانبَيِ الخطّ الأخضر"، 2017، تمّوز).

تُرصد وتُبحث إلّا من خلال بعض الأوراق القليلة،[5] ناهيكم عن دراسة وفَهْم الآثار الاجتماعيّة والثقافيّة والسياسيّة لهذه العلاقة.[6]

جنين: قراءة تاريخيّة

تقع مدينة جنين في شمال الضفّة الغربيّة وشمال فلسطين وتُعتبَر إحدى المدن الرئيسيّة في فلسطين. على الرغم من قلّة عدد سكّانها تاريخيًّا حتّى النكبة، مقارَنةً بالمدن الفلسطينيّة الأخرى، فإنّ لها ثقلًا اقتصاديًّا أكبر بكثير من حجمها السكّانيّ، إذ اشتُهِرت بأسواقها العديدة والمتنوّعة.

فقدت جنين أهمّيّتها التجاريّة بعد حرب عام 1948 (النكبة)، إذ فُصِلت عن المناطق الشماليّة من فلسطين التاريخيّة. بعد هزيمة عام 1967 واحتلال إسرائيل للضفّة الغربيّة كاملة، تَجدّدَ التواصل مع الفلسطينيّين من المدن والقرى الشماليّة من فلسطين التاريخيّة. على أثر ذلك، عادت أسواق جنين تستقبل يوميًّا آلاف

5. يمكن الإشارة في هذا السياق إلى ورقتَيْ خلفيّة أعدّهما "معهد أبحاث السياسات الاقتصاديّة الفلسطينيّ – ماس": الأولى حول "واقع وفرص التعاون الاقتصاديّ بين الفلسطينيّين على طرفَي الخطّ الأخضر" (الخالدي، 2017)، والثانية حول "آفاق تعزيز الترابط بين الاقتصاد الفلسطينيّ والفلسطينيّين داخل الخطّ الأخضر" (ماس، 2021)، وكلتاهما تتناولان معالم العلاقة الاقتصاديّة الفلسطينيّة مع فلسطينيّي الداخل، من خلال عرض التطوُّرات التاريخيّة لهذه العلاقة، وطبيعتها، وسبل تعزيزها. كذلك تسلّط الضوء على أبرز التحدّيات والمعيقات التي تعيق التعاون والتكامل الاقتصاديَّيْن بين الفلسطينيّين. تشير الورقة إلى المناطق الأكثر إقبالًا للتجارة من قِبل فلسطينيّي الداخل (كجنين -على سبيل المثال)، وإلى الأسباب التي تجذب فلسطينيّي الداخل وعلى رأسها انخفاض الأسعار وكذلك البعد السياسيّ والوطنيّ من أجل تعزيز الاقتصاد الفلسطينيّ. تشير الورقة كذلك إلى المعيقات التي تعيق هذه العلاقة، والتي على رأسها إجراءات التفتيش والحواجز التي تضع العراقيل أمام الطرفين، وتشير كذلك إلى معطيات مختلفة حول حجم التبادلات الاقتصاديّة بين الطرفين.

6. الدراسة الوحيدة التي استطعنا الوصول إليها (Mana et al., 2015) فحصت تأثير الفصل القسريّ الذي فُرِض على الفلسطينيّين المواطنين في إسرائيل والفلسطينيّين الذين يعيشون في الضفّة الغربيّة في أعقاب حرب سنة 1948 على تصوُّراتهم للروايات الجماعيّة للطرف الآخَر وإستراتيجيّات بناء هُويّتهم. أشارت نتائج هذا البحث إلى أنّ ثمّة اختلافات بين المجموعتَيْن الفلسطينيّتَيْن، مدّعية أنّ الفلسطينيّين الذين يعيشون في الضفّة الغربيّة يميلون ميلًا بالغًا إلى تأييد الاندماج وإلقاء اللوم على إسرائيل في الفصل، لكنّهم أيّدوا في الوقت نفسه الفصل والمنافسة الاجتماعيّة مع المجموعة الفلسطينيّة الأخرى. أمّا الفلسطينيّون في إسرائيل، فقد أظهروا مَيْلًا أقوى إلى الحفاظ على رواياتهم الجماعيّة الداخليّة مقارَنةً بفلسطينيّي الضفّة الغربيّة.
تجدر الإشارة كذلك إلى أنّ الباحثَيْن عماليا ساعر وشهاب إدريس (من جامعة حيفا) في صدد إصدار مقال يتناول مواقف وتصوُّرات الفلسطينيّين في إسرائيل تجاه الفلسطينيّين في الضفّة الغربيّة، ويدّعيان أنّ التعامل مع كلمة "ضفّاوي" أمرٌ مركَّب؛ إذ تحمل الكلمة من ناحية استعلاءً ثقافيًّا تجاه "الآخَر"، ومجموعة من الصفات السلبيّة كالكسل والتلاعب وعدم الجدارة بالثقة. وتُلصَق هذه الصفات بالعمّال من الضفّة الغربيّة، وكذلك بالمتعاونين، ولكن من الممكن سماعها كذلك خارج هذه السياقات، وفي الوقت نفسه يدّعي الكاتبان أنّه بدرجة أقلّ يعبّر بعض الفلسطينيّين داخل الخطّ الأخضر عن مواقف معاكسة، إذ ينظرون إلى سكّان الضفّة على أنّهم أكثر أصالة ونقاء وأقلّ فسادًا منهم هم. يرى الباحثان أنّ هذين الوجهين يشكّلان معًا نظرة استشراقيّة وكأنّها تجاه غيرهم، ولكنّها في الواقع استشراق ذاتيّ (Sa'ar & Idrees, under review).

المتسوّقين الفلسطينيّين من مناطق الـ48، فعادت الحركة التجاريّة تدبّ في أسواق جنين من جديد. استمرّ هذا الازدهار حتّى بدء الانتفاضة الثانية سنة 2000 التي تلاها بناء الجدار الفاصل سنة 2004 فتحكّمت إسرائيل بالخارجين والداخلين إلى مناطق الـ67 عن طريق الحواجز. وقد أتاح الجدار الفاصل لإسرائيل فرصة التحكُّم في اقتصاد الضفّة الغربيّة بصورة عامّة، ومحافظة جنين على وجه الخصوص، عن طريق إغلاق الحواجز ومنع فلسطينيّي مناطق الـ48 من دخول مناطق الـ67. لقد استعملت إسرائيل هذا الأسلوب كعقاب للفلسطينيّين سكّان مناطق الـ67، ولا سيّما بعد تنفيذ عمليّات مسلّحة بادر اليها فلسطينيّون من سكّان منطقة جنين.

على الرغم من كلّ ذلك، تستقطب أسواق جنين فلسطينيّي الـ48 على نحوٍ لافت للنظر. فبحسب تقديرات إسرائيليّة، يدخل جنين نحو 24,000 شخص من فلسطينيّي الـ48 في نهاية كلّ أسبوع فقط؛ وهو ما يدرّ ما بين مليونَيْن وثلاثة ملايين دولار على اقتصادها. أمّا تقديرات الغرفة التجاريّة والصناعيّة في جنين، فتشير أنّ فلسطينيّي الـ48 يشكّلون ما يقارب 85% من القوة الشرائيّة في جنين، وذاك يعادل ما قيمته أكثر من 30 مليون دولار سنويًّا.

في موازاة هذا، يرتبط اسم جنين في العقود الأخيرة، ومخيّمها على وجه الخصوص، بمفهوم المقاومة. فقد برزت خلال الانتفاضة الثانية مدينة جنين ومخيّمها كرمز للصمود الفلسطينيّ أمام منظومة القمع الإسرائيليّة وأمام مجازرها (حويل، 2022؛ عواودة، 2002)، لتستمرّ جنين ومخيّمها في الدور المقاوِم لإسرائيل، وكذلك لعمليّات تجريم المقاومة التي تعمل بها كذلك السلطة الفلسطينيّة (الترتير، 2017)، وهو ما تصاعَدَ على نحوٍ ملحوظٍ لافتٍ في العام الأخير.

في محاولة لا تسعى إلى أَسْطَرة المدينة ومقاومتها واختزال الحياة اليوميّة والمعيشيّة لسكّانها، ولا إلى الانغماس في القراءة الاقتصاديّة البحتة التي تقرأ النشاط الاقتصاديّ بمعزل عن سياقه السياسيّ والاجتماعيّ، أسعى في هذه الورقة إلى فَهْم ديناميكيّات العلاقة الاقتصاديّة والآثار الاجتماعيّة والسياسيّة والثقافيّة التي تفرزها اللقاءات ذات الطابع الاقتصاديّ على هُويّة المجتمع الفلسطينيّ، وعلى نسيجه الاجتماعيّ، وبالتالي على وَحدته السياسيّة.

منهجيّة البحث

تعتمد هذه الورقة منهجيّة البحث النوعيّ. وهي منهجيّة تساعدنا في فَهْم وتحليل المواقف والآراء بشأن هذا اللقاء بين الطرفين، والتعمُّق في ما تعنيه الزيارات لجنين للمشاركين، وفي ما تعنيه العلاقة نفسها، وكيفيّة معايشتهم إيّاها، وكيفيّة تأثير التجارب المختلفة واختلافاتهم الفرديّة على سلوكهم الاقتصاديّ وبالتالي على سلوكهم الاجتماعيّ والسياسيّ.

مجموعة البحث

ضمن البحث، قمنا بتحليل مقابلات معمَّقة مع عشرين مستهلِكًا ومستهلِكة من منطقتَي الناصرة وأمّ الفحم. وقد أُجرِيَت معظم المقابلات وجاهيًّا (قليل منها أُجرِيَ عبْر تقنيّة الزوم) مع المستهلِكين والمستهلِكات بحيث تمكّن المشاركون من الحديث عن التجربة بالطريقة التي يريدون، وبكلماتهم، مع ضمان احترام سرّيّتهم وخصوصيّتهم.

نتائج البحث

بَحِبّ جنين

"جنين هاي عندي شغف عشق عشق بَحِبّها" (منال)

لم يكن تعبير منال أعلاه استثنائيًّا، ولا معبّرًا عن نسبة قليلة، بل إنّه صوت يكاد يكون تمثيليًّا لمجموعة كبيرة من النساء والرجال الذين شاركوا في المقابَلات في هذا البحث. فقد تحدّث الكثيرون عن جنين بلغة المشاعر، وغلبت على حديثهم تعابير كالتالية وعلى غرارها: "بَحبّ هاي المدينة"؛ "فيه قصّة حبّ بيني وبينها"؛ "بَحبّها لجنين حبيبة قلبي"... لم يكن ذاك إعجابًا بشكل المدينة أو بمعالمها أو حتّى بناسها، بل كان حبًّا فيها ذاتها: بتركيبتها، بشعبيّتها، بحميميّتها، باحتضانها، بالمعاني المتعدّدة التي تحملها، وبالمشاعر التي تُشِيعها في قلب مجموعة تشعر بغربة داخل بلدها. هو ربّما شعور بالحبّ تجاه مدينة يبحث عنها الفلسطينيّون داخل الخطّ الأخضر، أولئك الذين من بين آثار النكبة عليهم عايشوا هدم مدينتهم وتشويهها وتهويدها وإنتاجها كمدينة يهوديّة (حسن، 2018؛ زعبي، 2021) أو

إنتاج الأجزاء "المتبقّية" منها كچيتو (زعبي، 2021)، فأبقاهم كلّ هذا من دون مدنهم أو غرباء على هامش المدينة اليهوديّة التي لم ولن تحتضنهم، أو ربّما هم لا يريدونها. أولئك كادوا يفقدون حتّى ذاكرة مدينتهم (حسن، 2018).

في حين أنّ الفلسطينيّين من داخل الخطّ الأخضر قد يستعيضون برام الله عن غياب مدينتهم ببعدها الثقافيّ، وفي حين يحاول المثقّفون الفلسطينيّون إنتاج حيفا كمدينة لهم ببعدها الثقافيّ والفنّيّ، فإنّ جنين قد تعوّض عن المدينة ببعدها الخدماتيّ والتجاريّ والاقتصاديّ الأوسع، حيث لا يشعرون بالغربة في داخلها، ويشعرون بالراحة مع تجّارها، ينظرون إلى منتَجاتهم وقد يخوضون نقاشات معهم حول أسعار سلعهم وقد يغضبون، ولكنّهم يشعرون بأنّهم داخل بيتهم؛ وذلك أنّ حميميّة مدينة كجنين تعوّضهم عن الغربة التي يعيشونها في تل أبيب أو -على حدّ تعبير جمال:

> هي زَي ما تقولي حَفَاياه[7] نشوة داخليّة، يعني أنا هالقدّ بَكُون مبسوط، حتّى لو فيه تعب بالمشي بين الناس والإزعاج وهون ريحة وهون صياح بَسّ الجوّ مش مثل أنا رايح على تل أبيب...

يتّسم وصف الأجواء في مدينة جنين بالحماسة لعمليّة تبدو وكأنّها زيارة للشراء، لكنّها تتعدّى ذلك لتكون رحلة تنطوي على متعة في التسوُّق، ورحمة في الأسعار، وجولة في الشارع، وتبادل الحديث مع التجّار، وجلسة في مطاعمها ومقاهيها أو تناول للمأكولات والمشروبات من البسطات أو الأكشاك في حيّز ليس غريبًا. تلك متعة عبّر عنها معظم المشارِكين والمشارِكات في البحث بكلمات مختلفة ومن خلال وصف لتجارب متعدّدة، ولكنّها تحمل قاسمًا مشتركًا. الحميميّة، الشعور بالانتماء والبساطة والأسعار الزهيدة، بخلاف الغربة والتكلُّفة والغلاء التي يشعرون بها في المدينة الإسرائيليّة. على سبيل المثال، تحدّثت أمّ سامر (وهي أمّ لخمسة أولاد) عن الدفء في المعاملة قائلة:

> منروح منشتري أغراضنا بنشتري خضرتنا منشتري أواعي منفوت نتغدّى ونشرب قهوة... مندخّن سيجارة... بجيبوا لنا قهوة... أؤمري يا حجّة أؤمري اللي بدّك إياه. السيّارة بدنا نوقفها بيجوا يركضوا بدهن يوقفونا. إذا انقطعنا من البنزين الولد الزغير بيجي يركض بدكم إشي بدكم إشي إسّا بنروح نجيبلكم... راحوا وْلاد زغار لحالهن عبّوا لنا بنزين.

7. كلمة عبريّة، معناها معايشة تجربة شعوريّة خاصّة قد تكون إيجابيّة أو سلبيّة. وفي هذا السياق، المقصود أنّها تجربة لطيفة تبعث على الابتهاج.

صحيح أنّ التعبير عن العلاقة مع المدينة لدى جزء كبير يشير إلى علاقة حبّ، ولكنّها ليست غير عقلانيّة، بل هي علاقة راشدة وواعية، إذ تشير أحيانًا الأصوات إلى الوعي لكون التجربة تحمل أبعادًا أخرى كالمعاناة من الحاجز، والتعب أو التوتّر والغضب أحيانًا على بعض السلوكيّات التي سنأتي عليها في مَحاور لاحقة، ولكن في النهاية هي أمور قابلة للتسامح معها في اليوم نفسه أو قبل الزيارة اللاحقة؛ وذلك أنّ صفتها الطاغية هي الحميميّة على نحوِ ما قال أيمن:

> بلاقيها بتختلف عن الناصرة والمناطق زَيّ كفر كنّا والرينة، المناطق اللي فيها عرب هون بتختلف عن الجوّ بجنين وبالضفّة وبجنين بشكل خاصّ بلاقيه بختلف جدًّا. أكثر عربي بلاقيها بالطابع هون بطّلْ زَيّ أوّل للأسف... أو يمكن مَكَنش ولا مرّة بَسّ غاد أكثر أنا بنبسط. حتّى اليافطات كلّها بالعربي. هون معدوم بالناصرة مثلًا كلّ اليافطات بالعبراني أو بالإنجليزي حتّى بطّلوا يحطّوا بالعربي. غاد اليافطات بالشوارع، المحلّات نفسها، في جوّ عربي غاد أنا بَحِبُّه كثير، الناصرة فيها جوّ عربي طبعًا أنا مش قايل صارت بلد يهوديّة بَس أنا بحسّه غاد أكثر وبنبسط أكثر.

اللقاء التجاريّ

"معِك 1,000 شيكل بتحطّيهن. معِك 2,000 بتحطّيهن" (أمّ سامر)

رغم تبوُّؤ الفلسطينيّين داخل الخطّ الأخضر أعلى درجات سلّم الفقر في إسرائيل -إذ تبلغ أكثر من 50% (وتد، 2021، 21 كانون الثاني)- فإنّ أجورهم تظلّ أعلى من نظيرتها لدى سائر أبناء الشعب الفلسطينيّ في الضفّة الغربيّة وقِطاع غزّة بنسبة كبيرة. وبالتالي فإنّ قوّتهم الشرائيّة عالية، بينما أسعار المنتوجات والخدمات في الضفّة الغربيّة منخفضة عمّا داخل الخطّ الأخضر -سواء أكان ذاك في المناطق العربيّة أَمْ في اليهوديّة.

يشير مسح ميدانيّ غير منشور نفّذه "المركز الفلسطينيّ للدراسات الإسرائيليّة - مدار"[8] إلى أنّ قيمة إنفاق الأُسَر الفلسطينيّة من داخل الخطّ الأخضر على منتَجات استهلاكيّة في مناطق السلطة الفلسطينيّة بلغت عام 2013 نحو 101 مليار شاقل أُنفقت خلال أكثر من 900,000 زيارة. ويقدِّر "معهد أبحاث السياسات

8. نعتمد هنا على نتائجه كما ترد في ورقة الخلفيّة التي أعدّها رجا الخالدي (الخالدي، 2017، ص 4-5).

الاقتصاديّة الفلسطينيّ – ماس" أنّ قيمة هذه المعاملات قد تضاعفت في عام 2021 (ماس، 2021).[9]

تشير روايات المشارِكين والمشارِكات في البحث إلى جملة من الأسباب مجتمِعة تجعل المدينة هدفًا للزيارة وجذّابة، حتّى إنّ العديد من المشاركين أشاروا أنّهم يُنفِقون كلّ المبلغ الذي يحضرونه معهم إلى جنين بصرف النظر عن الرقْم، لتوافر العديد من البضائع وبسبب الأسعار المنخفضة وأسلوب البيع اللطيف. فأسعار المنتوجات أقلّ من نظيرتها في الداخل، ولكن تنوُّع المنتوجات المعروضة وكثرتها تضيف الكثير إلى جماليّة تجربة التسوُّق وحسن المعاملة، وكذلك المتعة السياحيّة في المطاعم والمقاهي الممكنة والتي يستطيع الفرد والعائلة تحمُّل تكلفتها. وبالتالي، كانت جميع الروايات شموليّة وتناولت مستويات عدّة ويكون ضمنها التسوُّق والأسعار، ولكنّه ليس بالضرورة السبب الرئيسيّ.

وقد تحدّث العدد الأكبر من المشارِكين والمشارِكات عن تجربة المأكولات والمشروبات على نحوٍ خاصّ خلال الزيارة، من المطاعم أو من البسطات أو من خلال الجلوس في المقاهي؛ إذ رغم وفرتها في داخل الخطّ الأخضر، ظهرت زيارة المطاعم والمقاهي كمركزيّة في معظم المقابَلات وجرى تناولها بشكل خاصّ، مع الإشارة إلى خصوصيّتها، إمّا في التأكيد على الشعور بأنّك ابن أو بنت البلد، وإمّا بالتأكيد على التكلفة المعقولة التي تُمكِّن فلسطينيّي الخطّ الأخضر الذين يعيش أكثر من نصفهم تحت خطّ الفقر من زيارة المطاعم والمقاهي دون الضغط الذي يشعر به المعيل أو المعيلة داخل العائلة -على نحوِ ما قال حامد متحدّثًا عن التجربة بشموليّتها:

> طبعًا مشتريات مش بَس لفرق الأسعار يعني الشعور الداخلي إنّي أنا بدولة خاصّة إلي يعني بِلِفّ الواحد ما بِسْمع غير لغته ما في مشاكل مشتريات بطريقة لذيذة حلوة... صياح الناس... اللي بِنادوا على الخضار اللي بنادوا على الأواعي اللي بنادوا على المطعم هيك بتشعري فيه جوّ... إحنا عرب الداخل منشعر هاد الإشي بأجواء العيد أمّا هناك يوم يوم بتشعري كإنُّه عيد... خدمات المطاعم خدمات عامّة يعني بالناصرة اليوم الواحد بدُّه يروح عند الحلّاق بدُّه يوخد فترة زمنيّة طويلة هناك بتروح خلال ربع ساعة بتخلّص

9. صدرت الورقة دون اسم كاتب، ولكنّها تعتمد وتطوّر ورقة سابقة لنفس المعهد كتبها رجا الخالدي (الخالدي، 2017).

> وكمان عنّا بكلّفنا كثير بجنين 20 شيكل... غير عن الشغلة الأساسيّة يعني مش بَس عشان المشتريات... الواحد بِروح بقعد بمطعم يعني اليوم أنا أو أيّ مواطن من عرب الداخل إذا بدّه يقعد عائلة بمطعم 4-5 أشخاص بأيّ مطعم بدفعوا 600-700 إذا مش أكثر بينما هناك نفس الوجبات بدفّعوك 200-300 يعني أكثر من الضعف بتدفعي هون.

علاقات تتعدّى الزبائنيّة: صداقة وتعاون

لم تكن العلاقات الزبائنيّة بين المستهلكين من داخل الخطّ الأخضر والتجّار من جنين ومنطقتها هي العلاقات الطاغية، رغم أنّ سبب الزيارة الأساسيّ ربّما هو ذو طابع زبائنيّ. ففي معظم الحالات، لم تنحصر في العلاقة التجاريّة، وإنّما تعدّتها إلى علاقات إنسانيّة وصداقات عابرة، أو إلى علاقات وثيقة قد تشمل تبادل زيارات ودعوات إلى مناسبات مختلفة.

على سبيل المثال، تقول نجاة (وهي صاحبة صالون شعر للسيّدات):

> الخيّاط دايمًا بنمرق عليه بنقل له مرحبا وكيف حالك، حتّى لو معيش إشي أقصّره أو أضيّقه.

بكلمات أخرى، وبالمعنى نفسه، قالت أمّ سامر:

> آه آه والله من برّا بَس يشوفوني تفضّلي حَجّة تفضّلي حَجّة تعالي. منفوت إذا مشترينا‌ش منشرب قهوة عندهن ومِنْدِيونْ معاهن.

كما هو الحال مع نجاة وأمّ سامر، أشار المعظم إلى علاقة كهذه، وتحدّث آخرون عن تطوير علاقات أوسع، ولا سيّما إذا كانوا من الزبائن أو التجّار الذين يَحضرون كثيرًا إلى المدينة ممّن أنشأوا علاقات تَحدُّها لدى البعض حالةُ الفصل العنصريّ، وتَقْوى لدى الآخرين على الرغم منها؛ حيث يغلق حاجز الجلمة (وهو الأقرب إلى الجليل والمثلّث الشماليّ) في ساعة مبكّرة نسبيًّا ممّا يَضطرّ القادمين إلى التوجُّه إلى حاجز جبارة الأقرب إلى المثلّث الجنوبيّ. على سبيل المثال، قالت شادية:

> صار إنّها عزمتني [صديقتها من جنين] على عرس بَس بِقِي صعب أروح لإنّه ليل والرجعة بدّك ترجعي عن طريق جبارة طريق نابلس بعيدة فمرُحْتِش... بَس رحت عندها بالنهار قعدت معها وهيك وساهمت بفرحهم.

على الجملة، ظهرت المعيقات السياسيّة لدى معظم المشاركين كمعيقات عينيّة لا كبنْية سياسيّة قهريّة، وهو ما سوف نتطرّق إليه لاحقًا.

نحن وهم

"شايفينّا أثرياء ومعنا مصاري" (حمّودي)

يعيش أبناء الشعب الفلسطينيّ في بنْية استعماريّة استيطانيّة قامت بتجزئة وعزل مجموعاتهم، وأوجدت بنًى مدنيّة واقتصاديّة وقانونيّة مختلفة وأنتجت تراتُبيّات اقتصاديّة واجتماعيّة ومجموعات مصالح مختلفة سواء أكانت مُمَأْسَسة أَمْ غير مُمَأْسَسة. في كثير من الحالات، أسهَمَ هذا الوضع في إنتاج أفعال مقاومة من خلال فواعل سياسيّة منظّمة، أو من خلال ممارَسات يوميّة تقاوم الواقع أو تراوغه أو تصمد رغمًا عنه. ولكن هذا الواقع أفرز كذلك حالة من التناقضات الشديدة بين اليوميّ والقوميّ، بين الموقفِ الوطنيّ العامّ والحاجةِ اليوميّة إلى البقاء السياسيّ أو الاقتصاديّ، وبين الحفاظِ على لُحْمة شعب واحد وتعزيزها والمفاضلةِ بين "جماعتنا" وَ "جماعتهم".

رواية الزوّار من داخل الخطّ الأخضر حول حبّهم لجنين ومدن الضفّة الأخرى، ورغبتهم الكبيرة في زيارة المدينة وحماستهم للقاء تجّارها ولكثرة منتوجاتها وخدماتها، هي رواية غير مكتملة. ولا يكمّلها كذلك توفير الأسعار المنخفضة لمجموعة ما زالت -على الرغم من "تمتُّعها" بمستوى حياة أفضل ممّا في باقي أجزاء فلسطين- تعيش واقعًا اقتصاديًّا مزريًا. فرغم التحدّث في اللقاءات خلال المقابَلات مع المستهلِكين عن الحميميّة واللقاء الجميل من قِبل التجّار، فإنّ قراءة نصوص جميع المشاركين حول اللقاء التجاريّ المحض أو العمليّة التبادليّة ذاتها بين المستهلِك والتاجر، أو بين متلقّي الخدمة ومقدِّمها، تؤكّد وجود أزمة ثقة بين الطرفين. فقد كان بين المستهلِكين الذين شاركوا في المقابَلات مجموعتان انقسمتا بشأن سؤال النزاهة في الأسعار، دون علاقة لذلك بحبّهم للمدينة، فأكّد بعض المشارِكين بإصرار على نزاهة التجّار، كقول أيمن -على سبيل المثال:

> إنُّه معاملتهن لطيفة جدًّا واستقبالهن منيح للزبون وبرأيي أوادم بالمعظم مش نصّابين مش شغل سرقة ويغلّي عليكِ وينصبك وهيك لأ... المشترَك إنّهن مريحين جدًّا وبحترموا الزبون مين ما كان وبدهن يبيعوا... بَحِسّش إنّهن حراميّة ونصّابين محسّيتش بالمرّة هاي الشغلة... هاد كثير مريح إنّه اللي قبالِك مش حاسستيه عم يستغلّك وهو بحترمِك وبيبيعِك بحقّ الله...

في المقابل، أشار آخرون أنّ بعض التجّار يتلاعبون بالأسعار حين يكون الزائر من داخل الخطّ الأخضر. وقد اختلف ردّ الفعل حيال هذه الظاهرة بين الأشخاص وَفقًا لموقفهم الاجتماعيّ من "أهل الضفّة"، أو موقفهم السياسيّ "من الهمّ الوطنيّ". غالبيّة المشاركين رأَوْا أنّ التجّار من جنين يعتقدون أنّ سكّان الخطّ الأخضر أثرياء، وبالتالي يمكن "استغلالهم" أو "استغلال امتيازاتهم المادّيّة" عن سكّان الضفّة الغربيّة. وقد أشار قلّة قليلة إلى نفور كبير من التجّار في جنين، مؤكّدين أنّ زيارتهم للمدينة هي وظيفيّة، إذ هم لا يزورون المدينة إلّا من أجل الاستفادة في حالات معيَّنة، دون أيّ ثقة أنّ التجّار يُنْصِفونهم، ودون أيّ تعبير عن الرغبة في الزيارة. على سبيل المثال، يقول يوسف (وهو من مجموعة قلّة عبّرت عن استيائها الكامل من التجربة ومن العلاقة، وعن استعلاء وانعدام أيّ شعور بالتضامن):

> لا خلص بعرفوا إنُّه عرب إسرائيل لازم قدّيش نستغلّهن... صحن الحمّص يبقوا حاطين لك إيّاه مرقة هيك اللحمة زَيّ لحمة الحمير هاي هي الضفّة واللي بقل لك الضفّة أرخص من إسرائيل قولي له مش مزبوط...

استياء يوسف لم يقتصر على ما رآه، كانعدام في نزاهة في الأسعار، وإنّما تحدّث كذلك عن الغشّ في جودة السلعة:

> الخضرة غاد أرخص بجيبوا لك سطل الفقّوس بحطّوا 3 فقّوسات كبار من تحت ومن فوق 5 فقّوسات صغار بتفكّري إنُّه فقّوس زغير ومنيح بتروّحي بتلاقي... [المقصود فاسدة] هاي هي رَبع الضفّة ورَبع جنين.

من السهل ربط موقف يوسف من العلاقة التجاريّة مع الضفّة عمومًا، وجنين على وجه الخصوص، بموقفه السياسيّ؛ إذ هو يستخدم المصطلح "عرب إسرائيل" والتعبير "هاي هي الضفّة". موقفه العامّ من "أهل الضفّة"، على الرغم من أنّه يمثّل مجموعة قليلة جدًّا، لم يكن وحيدًا؛ فقد تحدّث إحسان بلغة ربّما تكون أكثر حدّة في موقفه من أهل جنين وتجّارها، ومن سكّان مدن الضفّة عمومًا، مقابل سكّان المخيّمات الذين يحترمهم. ويعتمد في تحليله على تجاربه في الضفّة وعلى تجربة عمل مع عمّال من الضفّة داخل الخطّ الأخضر:

> في أمور اللي همّه ماخدينها إنُّه إحنا أعداؤهم وإنُّه إحنا إسرائيليّي بعتبروناش فلسطينيّي بالذات من ناحية تجاريّة بَرجع وبَقُل لك هدول تعون المخيّمات ولا بعد ألطف منهم ولا فيه آدم منهم [من أوادم] ولا فيه أحسن منهم، وِالّا تَعِين المدينة هدولا ولا بحبّ أتخرّف مع حدا منهن... بَحِبّش أقرّب عليهم...

وقد تحدّثت حياة بأسلوب ومضمون مشابهَيْن، رغم استعمالها المصطلح "عرب 48" بدلًا من "عرب إسرائيل":

> ما بتشوفي بَس يعرف إنّي من الـ48 بِصير سعر ثاني... طيّب ليه؟! ما أنا زَيّي زَيّك... ما أنا بحكي عربي وإنت بتحكي عربي... ليش بَس تعرف إنّي من الـ48 بتغلّي السعر؟! ليش هنّي أهل الـ48 قاعدين على بنوك كنوز والّا على ذهب زَيّ أهل السعوديّة؟!

في حين عبّر كلّ من نجاة وإحسان ويوسف عن شعور عامّ بالضيق والنفور من المعاملة، وأنّ نسبتهم تُعتبر قليلة بين المشارِكين في البحث، من المهمّ التوقُّف قليلًا عند هذه الشريحة. فظاهرة المفاضلة بين مجموعات مختلفة داخل مجتمع واحد هي ظاهرة قد تكون عاديّة ولها وجود داخل مجتمعات مختلفة حين تطغى المَحَلّويّة أو النزعة الطائفيّة لدى بعض شرائح المجتمع، ولكن في هذه الحالة من غير الممكن ألّا نَعِيَ دَوْرَ الواقع السياسيّ والفعل السياسيّ في إنتاج هذه الظاهرة؛ إذ على وجه العموم تكون هذه التقسيمات إمّا طائفيّة، وإمّا جغرافيّة، وإمّا على خلفيّة انتساب إلى مدن أو إلى قرى، أو انتساب إلى الفلّاحين أو البدو مثلًا. ولكن في هذه الحالة، التقسيم هو غير تاريخيّ وغير عضويّ، أي لا يتعلّق بتركيبة المجتمع أو جغرافيّته أو تاريخه "الطبيعيّ"، وإنّما هو ناتج عن مشروع سياسيّ استعماريّ أنتج مجموعتين مختلفتين بسبب الواقع السياسيّ، وبسبب فرض العزلة والحواجز والتراتُبيّات المدنيّة والاقتصاديّة -وإن كان الجميع يعيش داخل منظومة استعماريّة استيطانيّة واحدة.

لا ينحصر أثر هذا الواقع على القلّة ذوي المواقف السياسيّة أو الاجتماعيّة المتطرّفة، أو ذوي الاعتبارات "الجماعاتيّة"، فإنّ معظم المشاركين الذين عبّروا عن حبّهم للمدينة ورغبتهم في الشراء من أهلها وَ "التضامن معهم" أو "دعمهم" أو "تنفيعهم"، كلٌّ بلغته، قد أشاروا إلى أنّه بنِسَب متفاوتة ثمّة نوع من التلاعب في الأسعار لدى بعض التجّار. ورغم أنّ التلاعب في الأسعار لدى بعض التجّار ظاهرة عالميّة وعابرة للدول وللقارّات وللسنوات ولا تقتصر على فلسطين، هنا

هي ترتبط بمجموعة اجتماعيّة وسياسيّة وجغرافيّة محدَّدة. فقد أشار معظم مَن تحدّثوا بإيجابيّة وبحبّ عن زيارة المدينة إلى أنّ هناك نوعًا من التلاعب في الأسعار لدى بعض التجّار. بعض المشاركين رفضوا الظاهرة، ولكن تعاملوا معها من باب الممارسة التقليديّة للتجّار عمومًا، ورفض آخَرون التلاعب بينما تسامحوا مع المركّبات الأخرى للزيارة ومع حقيقة أنّ السعر يظلّ منخفضًا قياسًا إلى ما في داخل الخطّ الأخضر رغم التلاعب، وقد حاول آخرون تفهُّمَه؛ إمّا من قَبيل تفهُّم الوضع الاقتصاديّ والسياسيّ هناك، وإمّا من باب التضامن. والبعض أكّد على ضرورة تغيير هذا الوضع الذي يعني أنّ ابن/ة الـ48 مستغَلّ/ة. على سبيل المثال، تقول ريم (التي أشارت إلى أنّها تزور المدينة بشكل خاصّ بسبب الأسعار المنخفضة، والتي تحدّثت من باب القلق المادّيّ):

> لإنّهن بحسّبونا إحنا ضايعين... بصنّفونا يهود إنّه إحنا بنوخد ضمان دخل وتأمينات بإسرائيل ومعنا مصاري وإسرائيل بتصنّفنا إنّه إحنا عرب فلسطينيّي... يعني هَسّا بتروحي عند ابن الضفّة بِحَسّب إنُّه إنت عايشة برفاهيّة ومعك مصاري وإنّك جايبة معك 1,000 شيكل بدّك تحطّيهن وتطلعي بصير يقل لي مَهِي عندكو هاي البلوزة بْ 200 ليش لمّا عنا بْ 50 بدكيش... وبِعْرف إنّها الأسعار عنّا أغلى من عندهن عهاد الأساس بِغَلّوا...

الغالبيّة العظمى لم تعمّم هذه الظاهرة على جميع التجّار، ولكنّهم أشاروا إلى وجودها وإلى كونها ليست استثنائيّة أو هامشيّة. على سبيل المثال، أشارت ليلى (وهي خرّيجة الجامعة الأمريكيّة في جنين، وكانت من بين المجموعة القليلة التي تحدّثت بلغة سياسيّة ونضاليّة خلال مسار اللقاء) إلى وجود هذه الظاهرة وأنّها تعرفها عن كثب.

> اللي بزورهن بشكل عامّ صارت بيناتنا علاقات يعني مبطّلة مصلحة عامل وزبون... بالمقابل همّ بعتبروا شعب الـ48 شعب مستهلِك فهمّ بالنسبة إلهن الإشي اللي ببيعوه بْ 10 شيكل إذا عملناه بْ 20 مش راح يؤثّر عليهن لإنّه بالداخل بشتروه بْ 50-60... في ناس هناك كثير طيّبة لأ بْ 10 يعني بْ 10 ففيه نوعين من التجّار... في أنواع اللي بتحبّ تستغلّ إنّه إحنا الـ48 يمكن هي مش بقصدها بَس هي بالنسبة إلها إحنا شعب كمان مفرجي حاله[10]

10. "مفرجي حالُهْ" تعبير عامّيّ معناه: يتفاخر؛ يتباهى.

> قدّيش هو عايش برفاهيّة... فأنا بالنسبة إلي كمان إحنا وجودنا هناك واستهلاكنا لكلّ الأشياء اللي هناك إحنا بنعطيهن نظرة إنُّه آه إحنا جايين نشتري فإنتو استغِلّونا عادي...

قراءة كلمات ليلى تشير إلى مقولتين؛ الأولى فيها نوع من التسامح المبطَّن أو غير الواعي مع الظاهرة، والثانية مباشرة وواضحة تتضمّن نقدًا شديدًا لسلوكيّات سكّان داخل الخطّ الأخضر الاستهلاكيّة والتي تُظهرهم وكأنّهم "مرفَّهون" ماديًّا أو "متبطّرون". وقد أشارت هي وآخرون أنّهم يستعينون أحيانًا بأصدقاء من المدينة كي يعرفوا الأسعار "الحقيقيّة" أو كي يشتروا بناء على تلك الأسعار.

بعض من قابلناهم تحدّثوا بصورة نقديّة كذلك حول ما أشارت إليه ليلى من استعلاء وتفاخر بِـ "الامتيازات" المادّيّة لدى الفلسطينيّين داخل الخطّ الأخضر. وقد رفض البعض مجرّد الإشارة إلى أنّ هناك أيّ تلاعب في الأسعار، مؤكّدين أنّ التجّار نزيهون.

ليس من السهل التحدُّث عن صوت واحد أو عن أصواتٍ تمثيليّة، ولكن يمكن التحدُّث عن أصوات ومقولات متعدّدة تستحق الدراسة المعمَّقة أكثر.

بعض سلوكيّات الزبائن من داخل الخطّ الأخضر تحتاج إلى كثير من الدراسة والتحليل والاستعانة أحيانًا بالدراسات حول سيكولوجيّة المقهورين الذين يبحثون عن "الآخَر" ليؤكّدوا أنّهم "أفضل" اقتصاديًّا أو ثقافيًّا. ويمكن لَمْس هذه الظاهرة على نحوٍ خاصّ من خلال تعامل الزوّار من داخل الخطّ الأخضر مع السؤال "ماذا كنت تغيّر في الحيّز التجاريّ في جنين لو كنت صاحب قرار"؟ فقد ظهر بقوّة بين المشاركين، وبالتوازي مع التغنّي وربّما التغزّل بأجواء المدينة، شبْهُ إجماع حول ضرورة الاهتمام بالنظافة في هذا الحيّز، ويتبعه كذلك القلق "حول النظام"، وهو ما يبدو في القراءة الأولى أنّه قلق حقيقيّ ومشروع، وهو فعلًا كذلك. ولكن شبه الإجماع حول هذا الموضوع قد يحمل في طيّاته كذلك بعضًا من المفاضلة بين "نحن" وَ "هُمْ"، وربّما بين مدن الضفّة والمدن الإسرائيليّة التي لديها المساحات والموارد الكبيرة ومراكز التسوُّق ذات النمط "الأوروبيّ"، أو حتّى حين المقارنة بين جهتَيِ الحاجز. تقول نجاة حين تُسأل عمّا كانت ستغيّر:

> نظام ترتيب نظافة آه ما إنتوا معكم مصاري وبتوخدوا مساعدات ليه مترتّبوش شوفي المعبر[11] قبل الناصرة [أي الجهة الإسرائيليّة]

11. أنا استعمل كلمة "الحاجز" وليس "المعبر" ولكني أبقيت الكلمة كما جاءت على لسان المتحدث.

> وشوفي المعبر عندهم [أي جنين].. ما أنتم شايفين النظافة هون وشايفين النظافة هون... ليه...

القراءة المعمّقة في روايات المستهلِكين من داخل الخطّ الأخضر تشير إلى مستويات من العلاقة ومن المفاهيم ومن الأفكار المسبقة التي قد تبدو، للوهلة الأولى، غير متماسكة، أو حتّى مليئة بتناقضات خلَقَها واقع استعماريّ على مدى أربعة وسبعين عامًا. وهي مفاهيم وأفكار مسبقة لا تجري مناقشتها أو التداول بها من قِبل القوى السياسيّة الفاعلة التي تنأى بنفسها عن الأحاديث اليوميّة المادّيّة، وتحصر انشغالاتها في "الهَمّ الوطنيّ"،[12] وكذلك لم تقاربها الأبحاث السياسيّة.

تضامُن أَمْ "إحسان"؟

أظهرت المقابَلات أنّه على الرغم من أنّه لا العامل السياسيّ ولا عامل التضامن والتكافل كانا العامِلَيْن الأساسيَّيْن في زيارة المدينة لدى معظم المشاركين، كان هذان العاملان حاضرَيْن في معظم المقابَلات، إمّا خلال التحدُّث عن سبب الزيارة، وإمّا خلال اللقاء على وجه العموم. أحيانًا حضرا في بُعدهما الاجتماعيّ والتكافليّ، وأحيانًا في بُعدهما السياسيّ الوطنيّ، وفي حالات ثالثة في البُعدَيْن معًا، ولدى نسبة قليلة كان هو العامل المركزيّ في الزيارة. على سبيل المثال، في هذا تحدّثت ريم قائلة:

> يعني بتلاقي عواطل بتلاقي سوء معاملة منهم بَس لمّا بتروحي هناك بتحسّي لازم يعني في ناس عن جَدّ بحاجة فقيرين يعني منيح تشتري من عندهم أحسن ما تشتري مثلًا من محلّ عِنّا اللي هو لشركة يهودية يبقى يبيع الشغلة مثلًا بْـ 40 غاد بتشتريها بْنُصّ السعر..

لا يمكننا فهم المصطلحات أو المفرَدات بمعزل عن المفاهيم التي تكمن وراءها، وقد تفاوتت المصطلحات والمفاهيم والمرجعيّات لدى الأشخاص الذين تحدّثوا عن أهمّيّة دعم التجّار والسكّان والاقتصاد في الضفّة الغربيّة من خلال الحضور للشراء وتلقّي الخدمات. بَيْدَ أنّ المفرَدتَيْن "مساكين" وَ "فقيرين" ومثيلاتهما تصدّرت اعتبارات المشارِكين في البحث حين تحدّثوا عن دعمهم لباقي أبناء شعبهم. فاستعمال هذه المفرَدات كان ناتجًا في حالات كثيرة عن تعامل شبه معزول عن

12. لا يعني الهلالان استئنافًا على الهمّ القوميّ، بل على انحصاره في القضايا "الكبرى".

الواقع السياسيّ الذي يعيشه الشعب الفلسطينيّ، وكأنّ الفقر أمر حتميّ؛ ففي حين برز شبه إجماع على ضرورة دعم ومساندة شعبنا في مناطق الـ67، وفي هذه الحالة تحديدًا دعم اقتصاد جنين، كانت اللغةُ الغالبةُ لدى مجموعة ليست بقليلة لغةَ "الشفقة". ولا يعني ذاك أنّ المتحدّثين أو المتحدّثات لا يَعُون أنّ هناك واقعًا سياسيًّا قمعيًّا، بل يعني أنّهم يرَوْنه قَدَرًا إلهيًّا. وبالتالي، فإنّ الدعم في هذه الحالة ليس لشعب صامد، بل لمجموعة "محتاجة نشفق عليها" ونساعدها من باب "الإحسان" كما جاء مثلا على لسان نجاة التي تناولت خلال حديثها عن المساعدة السياق السياسيّ وشراسته، ولكن خطابها لم يستأنف عليه:

> أنا بحبّ أنفّعهن لإنّهن عرب زَيّي زَيّهن... لإنّهن محتلّين ومن الحصار اللي عليهن من وين بدهم يجيبوا... لازم ندعمهم مهمّ طبعًا... أعِن أخوك المسلم.

وكذلك ريم تَعِي الوضع السياسيّ وضرورة الدعم، لكنّها تتحدّث بلغة المساعَدة:

> آه لازم ضروري نشتري من عندهم لإنّي أنا في شغلات بالبلد عِنّا بتنباع بسعر كَفُولْ[13] بعدين مش بَس منشاني أنا عشان وضعهم همّ ليش ما إحنا نحْيي تجارتهم ونشتري من عندهم هاد أقلّ ما فيها نعمله... يعني بتلاقي عواطل بتلاقي سوء معاملة منهم بَس لمّا بتروحي هناك بتحسّي لازم يعني في ناس عن جَدّ بحاجة فقيرين يعني منيح تشتري من عندهم أحسن ما تشتري مثلًا من محلّ عنّا اللي هو لشركة يهوديّة يبقى يبيع الشغلة مثلًا بْـ 40 غاد بتشتريها بنُصّ السعر.

قد يبدو للقارئ أنّ التحليل يُسقِط على المشاركين مفاهيمَ ومنطقًا سياسيًّا لم يقصدها المتحدّثون، وأنّ التعابير التي استعملوها تعبّر عن لغة الناس الشعبيّة وغير المُحْكمة وغير المتكلّفة، وقد يكون هذا التحليل صحيحًا. ولكن اللافت للنظر أنّ هذه اللغة كانت هي الطاغية خلال التحدُّث.

هذا التحليل يعزّزه كذلك انسجامُ هذه النصوص مع إجابات المشارِكين عن الأسئلة الأخرى المتعلّقة مباشرة بالواقع السياسيّ وبالنضال السياسيّ، والذي يشدّد من ناحية على الانتماء، ومن ناحية أخرى قد يكرّس نظرة استعلاء.

13. أي بسعر مضاعَف (كلمة من العبريّة).

نظرًا لأنّ هدفَ البحثِ المركزيَّ هو فَهْم العلاقة التجاريّة وأثرها على الأبعاد الاجتماعيّة والسياسيّة، جرى تحليل قراءة الناس للواقع السياسيّ من خلال إجابات عن أسئلة تتعلّق بزيارتهم للمدينة، على نحوِ ما نجد في السؤال عن أثر الأحداث السياسيّة على زيارتهم، أو السؤال عن تجربة الحاجز، إضافة إلى سؤال عابر ويتيم عن وجود أيّ نشاط سياسيّ أو ثقافيّ للشخص عمومًا، وداخل مدينة جنين على وجه الخصوص. كان من الواضح أنّ الأحداث السياسيّة تؤثّر كثيرًا على الزيارة؛ فقد أشار المعظم إلى الخوف وإلى الامتناع أو التردُّد عن الحضور، وبالطبع عدم الحضور إذا كان الحاجز مغلَقًا، ولا سيّما أنّ الهدف الرئيسيّ من الزيارة هو التسوُّق والتنزُّه، وهما أمران يتعذّر حدوثهما عند وجود حدث سياسيّ. وفي الوقت نفسه، باستثناء ليلى (وهي ناشطة سياسيّة، شاركت في نشاطات سياسيّة وثقافيّة في المدينة) الجميع أجابوا أنّهم لم يشاركوا في نشاط سياسيّ داخل المدينة، وأشار اثنان فقط إلى مشارَكة في حدث ثقافيّ لمرّة واحدة خلال السنوات الماضية. وفي حين ذكر المعظم حالات تعدّى فيها اللقاءُ التفاعلَ الاقتصاديّ ليشمل الاجتماعيَّ، ورغم أنّ الأحداث السياسيّة في جنين على وجه الخصوص حاضرة بصورة يوميّة، ولا سيّما في السنة التي جرى فيها البحث، فإنّ الغالبيّة العظمى من المشارِكين حين سُئِلوا عن تحدُّثهم مع التجّار عن الوضع السياسيّ أشاروا إمّا إلى امتناعهم الواعي عن الخوض في السياسيّ، وإمّا إلى تناوله من زاوية الاجتماعيّ والتكافليّ فقط.[14] على سبيل المثال، أجاب جمال:

> آه آه وبعدين مهو معروف بدناش نفوت بهاد الموضوع بالذات في اللي ممكن يكون [أي الشخص المقابل] عميل يعني مثلًا أنا معروف إنّي لساني طويل زَيّ ما بقولوا بَعْدَرش أسكت لمّا بشوف شغلة معيّنة بِطْلع بالآخر عميل كِن[15] حكوا لي بعد ما يروح دير بالك ثاني مرّة متغلطش قدّامه هاد...

14. تتكامل إجابات الزوّار من داخل الخطّ الأخضر مع إجابات التجّار وأصحاب المصالح في مدينة جنين، تلك التي رأيناها في جزء آخر من هذا البحث الذي لا تتناوله هذه الورقة، حيث القرار بالابتعاد عن الخوض في السياسيّ والاكتفاء بلغة التعاطف التي عبّرت عنها ريان أعلاه: "إحنا فاهيمنكو وحاسّين فيكو ومعكو واللّه يعينكم". فقد أكّد 18 تاجرًا من أصل عشرين على الموقف نفسه، وهو الامتناع قدر الإمكان عن كلّ ما هو سياسيّ، والمقصود نشاط سياسيّ، أو التحدّث في الوضع السياسيّ مع الزبائن من داخل الخطّ الأخضر. فعلى سبيل المثال، أجاب عماد (أحد التجّار من جنين) عن السؤال نفسه بقوله: "الكلّ يتجنّب هاي المواضيع بالمرّة وحتّى في حالات العنف يتمّ السؤال عن الصحّة والاطمئنان ولا تتعدّى "اللّه يرحم اللي صار عندكم" أو "اللّه يعينكم على اللي صار" دون الخوض في تفاصيل. ومن اللافت أنّ صاحب المصلحة الوحيد الذي أكّد على أهمّيّة النشاط السياسيّ وتبادل الحديث في السياسة هو ناشط سياسيّ بارز".

15. "كن" تعبير عاميّ معناه: وإذا بهم.

وأمّا أمّ سامر، فقد أجابت عن السؤال المتعلّق بالخوض في السياسيّ:

لا... خلّينا هيك أحسن لنا لا مليش أنا بهاي الشغلات.

وأمّا منال، فقد أجابت بصورة مؤكِّدة على التضامن وفي الوقت نفسه على حدود هذا التضامن:

> لا ولا مرّة معنديش هاي النشاطات وبَحِبّش أدخل فيها الصراحة بَحِبّش، بَحِبّ أضلّ قانونيّة أكثر لإنّي أنا مستقبلي ومستقبل وْلادي بحبّش أفوت بالإشي اللي ممكن... حفلات غنائيّة في القدس يعني لدلال أبو آمنة وين هي بروح مثلًا عالقدس بروح برام الله إذا فيه بالصيف بعملوا فستيڤال أو إشي بَروح ممكن أروح أمّا بجنين لأ ولا مرّة هيك شاركت. آه آه إحنا شعب واحد وقضيّة وَحْدِة إحنا بنضلّ عرب وإحنا بالنسبة لليهود إحنا عرب هُمّ بفرّقوش لا أمّ الفحم ولا إبن جنين... إحنا واحد بالنسبة إلْهم.

في هذه الحالة، شدّدت منال على الواقع المشترَك وعلى النظام السياسيّ القمعيّ الواحد، لا من أجل إعلان التضامن أو الانخراط في ما هو سياسيّ، بل من أجل تبرير الخوف من المشارَكة، مشيرة على نحوٍ غير واعٍ إلى الفَرْق بين النشاط الثقافيّ في رام الله والنشاط في جنين؛ إذ هي تشارك في الأوّل على الرغم من بعد رام الله جغرافيًّا، بينما تمتنع عن المشارَكة في الثاني على الرغم من قرب جنين. يدلّ هذا -في أساس ما يدلّ- على الفرق بين مدلول النشاط الثقافيّ في كلا البلدين؛ إذ يقع الأوّل في "منطقة الأمان والمسموح به" حتّى بالمفهوم الإسرائيليّ، بينما ترمز جنين إلى المقاومة.

تأكيد بعض الزبائن على الخوف من القمع السياسيّ قد يدلّ أنّ المشارِكين لم يعبّروا، من باب الخوف، عن آرائهم الحقيقيّة وعن حقيقة مشاركتهم السياسيّة، أو عن تفاعلهم مع القضايا السياسيّة. ولكن الدراسة في هذه الحالة لم تكتفِ بتحليل الإجابات بل -وربّما بالأساس- اعتمدت على تحليل الخطاب الذي -على الغالب- لا يتعدّى لغة "جماعة أوادم" وَ "الله يساعدكم" وَ "أنتم أهلنا".

الحاجز

"أسوأ ما بالزيارة الحاجز إنُّه لويش نوقّف خلّينا نضلّ مروّحين فِش حاجة إله هاد" (نجاة)

أشرنا أعلاه إلى فرض إسرائيل حواجز تتحكّم من خلالها في الوضع السياسيّ، وكذلك في الوضع الاقتصاديّ، وتغلقها باستمرار إمّا لاعتبارات سياسيّة أو كإجراءات عقابيّة.[16] وقد عبّر جميع المشارِكين والمشارِكات عن ضيق ونفور وغضب من تجربة الحاجز، واستنكر الكثيرون منهم سياسة الحواجز أو سلوك المجنَّدين حرّاس الحاجز. وجميعهم وصفوا المرور عبْر الحاجز بأنّه أسوأ ما في الزيارة. على سبيل المثال، تتحدّث ريم عن تجربتها قائلة:

> "المَحْسُوم"[17] بالرجعة لازم تتغلّبي وإنت فايتة على إسرائيل وطالعة من الضفّة... ضروري تتغلّبي وتوقفي ساعات... أمّا وإنت رايحة يبقى الإشي أسهل. دايمًا بَشَنِّصش[18] عالمَحْسُوم... آخِر الناس بَرَوِّح.

ريان تشرح بالتفصيل كيف ترى أنّ الحاجز إحدى الإستراتيجيّات التي تبتغي إبعاد فلسطينيّي الداخل عن جنين، فتشير هي وآخرون كذلك إلى أنّه حين يُسأل الجنديّ على الحاجز عن ساعات إغلاق الحاجز يكذب، وحين يعودون يجدون الحاجز مغلقًا والجنديّ يسخر منهم. ووَصَفت تجربة الإذلال والإهانة قائلة:

> طبعًا سيّئة ولمّا فتت أنا مثلًا بسألوني مثلًا لأيش[19] رايحة على جنين... لإيش يعني رايحة على جنين... مع إنّي مَعَبّرتوش... فبالنسبة إلهن آه لمّا في هاد يعني في عندك بالبلاد فخُدِي هاي الخدمات من البلاد لويش بتروحي لهناك فبحبّوا يعاقبوك ويمرمروك على الحاجز وبسألوك شو عملت شو سوّيت...

16. انظروا -على سبيل المثال- الأخبار بشأن إغلاق معْبر الجلمة خلال كتابة الورقة (مجادلة، 2022، 14 أيلول؛ دغلس، 2022، 15 أيلول).
17. الحاجز.
18. أي يرافقني سوء الحظّ.
19. "لإيش" تعبير عاميّ معناه: لماذا.

وحول التجربة نفسها قال جمعة:

> الحاجز حسب نفسيّة اللي بشتغل عالحاجز وشغلة ثانية إنّهم بِدَقِّقوش إنُّه مرّات خلص يبقى واحد مقرّر يفوّتك عالتفتيش قبل ما يسألك أيّ سؤال وغاد الإشي بسيط كثير ونسبة للسيّارات اللي غاد لازم يبقى ضرب 2 الشغل يعني هدول فاتحين 8 مَسْلُولِيمْ[20] لازم يبقوا 16 عشان يمشّوا السيارات ميبقاش پْكاك[21] يبقى واصل الپْكاك لجوّا جوّا والتفتيش نفسه لمّا الواحد يفوت بغلّبوه ليطلّعوا الواحد...

بينما تصف ريان عمليّة الإذلال وتستنكرها دون أن تتجاوز ذلك إلى حديث عن مبدأ وجود الحاجز، يشرح جمعة بالتفصيل عمليّة إدارة الحاجز المزعجة والبطيئة، ولكنّه لا يناقش وجوده، ونجده حتّى دونما وعي يقترح طرقًا "لتنجيع إدارته" ليكون بالتالي تسهيل العبور منه، أي جعله "محسومًا صديقًا". وفي حالات متطرّفة، نجد من يرى أنّ الحاجز ضروريّ لأنّ المشكلة تكمن في سلوكنا نحن "عرب إسرائيل" لا في السياسة الإسرائيليّة. على سبيل المثال، يقول يوسف:

> لازم يكون لعرب إسرائيل لإنُّه إذا مَكَنْش حاجز بتصير فوضى أكثر من اللازم...

من الواضح أنّ موقف يوسف لا يمثّل مواقف الآخرين، وأنّه اختار -متبنّيًا في تحليله سيكولوجيّة المقموع- التعليقَ والامتعاض من سلوك المقموعين، بدلًا من مواجهة النظام القمعيّ نفسه. بَيْدَ أنّ المواقف أعلاه مجتمِعةً تشير -إضافة إلى استنكار سياسة الحواجز- إلى نوع من التطبيع مع وجود الحاجز ومناقشة ممارَساته بدلًا من مناقشة وجوده، وبدلًا من الخوض في المنظومة القمعيّة التي تقيمه وترعاه، ليظهر صوت حمّودي صوت قلّة في استئنافه على وجود الحاجز وعلى الواقع الاستعماريّ برمّته، رغم عدم استخدامه للمصطلحات نفسها:

> بالأربع سنين بذكر صارت معي 4 مرّات وكان تفتيش يعني مرحلة "سي" اللي هي فتّشوا كلّ إشي فتّشوني أنا فتّشوا سيّارتي فتّشوا الكتب فتّشوا حتّى لدرجة مسكوا هويّتي فتّشوها... يعني

20. مسارات (من العبريّة).
21. زحمة سير (من العبريّة).

> السيفح[22] الصورة وكلّ هاي الأشياء فتّشوها. حسّيت بإهانة إنُّه ولو إنُّه أنا هاي أرضي كفلسطيني عربي أنا فايت وطالع من أرضي ليش تَتّي أنحطّ بهيك موقف اللي هاد التفتيش يكون مجبر على إيش ممكن أنا أعمل غير إنّي أصيح أحكي ولا فائدة كمان من كلّ هالأفعال اللي عملتها يعني.

من غير المتوقَّع من حمّودي، ولا من ريان، أو يوسف، أو نجاة، أو جمعة، أو ريم، تحطيم الحاجز، ولكن تحليل ما جاء على لسان معظم المشاركين عن الحاجز يشير إلى وجود حالة من التطبيع مع هذا الواقع، وإلى أنّ الخطاب السياسيّ المهَيْمِن العامّ يتعامل مع طريقة إدارة الحواجز ومع سياساتها الإذلاليّة ومع أهدافها منع التواصل وإعاقة الاقتصاد الفلسطينيّ في طرفَي الخطّ الأخضر، ولكن هذا الخطاب -على نحوِ ما ينعكس بكلام الناس "العاديّين"- لا يتحدّث عن نزع الاستعمار، أو حتّى عن إنهاء الاحتلال، أو عن إزالة الحواجز وإقامة نظام سياديّ فلسطينيّ.

نقاش وإجمال

بينما يجري التشديد في الخطاب السياسيّ على الرابط السياسيّ بين الفلسطينيّين من طرفَي الخطّ الأخضر، وعلى التفاعلات السياسيّة المختلفة أو المشترَكة، نجد أنّ العلاقات ذات الطابع الاجتماعيّ والاقتصاديّ وتبعاتها لم تحظَ باهتمام الفواعل السياسيّة، وكذلك لم تُقارَب بحثيًّا.

وقد أظهرت هذه الدراسة، بشأن هذه العلاقات من خلال زيارة أهل الداخل لجنين، أنّ هذه المدينة تملأ بنجاح التوقَ إلى المدينة التي يتخيّلها الفلسطينيّون داخل الخطّ الأخضر، بِبُعْدَيْها الاقتصاديّ والخدماتيّ؛ فهي تستقبل أهل الداخل مرحِّبةً بهم، وعارضةً عليهم كمًّا كبيرًا ومتنوّعًا من السلع والخدمات، وكذلك مساحةً سياحيّةً في مطاعمها ومقاهيها وكذلك في بسطاتها، وتفتح لهم المجال للتجوُّل بين دكاكينها وبسطاتها، ومفاوضة تجّارها، ودعم اقتصادها، والاستفادة من تهاوُد أسعارها، والتمتّع بمعاملة دافئة وحميميّة وشعبيّة كادوا يفتقدونها حتّى داخل مدنهم وقراهم.

رغم أنّ الورقة لم تهدف بالأساس إلى معالَجة العلاقات السياسيّة بين طرفَي الخطّ

22. ملحَق بطاقة الهُويّة (من العبريّة).

الأخضر، ولا إلى قراءة المواقف السياسيّة، الإصغاءُ لروايات المشارِكين في البحث حول تعريفهم لأنفسهم، وحول تجربة الزيارة بشموليّتها، وحول العلاقات التي تتعدّى العلاقةَ الزبائنيّة بين التجّار والمستهلِكين، هذا الإصغاءُ فتح لنا المجال لفهم الصورة الأوسع بشأن هُويّة أبناء المجتمع الفلسطينيّ داخل الخطّ الأخضر، وبشأن معنى وتبِعات هذه الهُويّة، وبشأن رؤيتهم للعلاقات الاجتماعيّة والسياسيّة مع أبناء الشعب الفلسطينيّ في الضفّة الغربيّة، وبشأن مِخْيالهم السياسيّ. فقد أظهر تحليل روايات المشارِكين إنتاجَ هُويّة إضافيّة خاصّة بالفلسطينيّين داخل الخطّ الأخضر، تترجَم لدى البعض في قيام بعض المشاركين بتنميط للتجّار من جنين ومن "الضفّة" الذين "يتلاعبون بالأسعار"، لتتحوّل التقسيمات المَحَلّويّة أو القبليّة أو الطائفيّة التي ترتبط أحيانًا في المجتمع الفلسطينيّ بولاءات قبائليّة أو بمجموعة مدنيّين مقابل قرويّين، أو بفلّاحين مقابل بدو، أو بمسلمين مقابل مسيحيّين، إلى نوع آخر من التقسيم ليس جغرافيًّا ولا متعلّقًا بتركيبات ناتجة عن سيرورات تاريخيّة "طبيعيّة" لدى المجتمع الفلسطينيّ، بل تظهر مجموعتان لم يخلقهما "التاريخ"، بل هما من إنتاج بنْية استعماريّة كسرت المسار التاريخيّ وقطعت الجغرافيا فخلقت مجموعتَيْن: "إحنا عرب الـ48" (وأحيانًا -على حدّ تعبير بعض المشاركين- "عرب إسرائيل")، مقابل "هم أهل الضفّة"؛ وهي سيرورة ربّما كرّستها فواعل سياسيّة كذلك.

انعكس إنتاج المجموعتين المختلفتين كذلك لدى البعض حين تحدّثوا عن "قلّة النظافة والنظام عندهم"، لتبدوَ الضفّة كالآخَر "العالَم الثالثيّ"، وأحيانًا من خلال نظرة معاكسة تنظر برومانسيّة إلى أهل الضفّة الغربيّة الذين حافظوا على بساطتهم في التعامل، مقابل فلسطينيّي الخطّ الأخضر الذين تغيّرت أحوالهم إلى الأسوأ، على نحوِ ما جاء في أقوال أيمن: "أهل الناصرة مش مريحين. غاد الناس أَرْيَح بكثير".

لا تنفي هذه التوجُّهات حقيقة كون الشعور الطاغي لدى فلسطينيّي الخطّ الأخضر هو حبّ المدينة وحبّ زيارتها والتمتّع باستقبال أهلها والانتماء إليها وإليهم، وكذلك الاستعداد الكبير لدعم أهلها اقتصاديًّا، ولكن دون أن يكون الدعم جزءًا من قراءة سياسيّة وطنيّة؛ إذ إنّ طغيان خطاب "الشفقة" وَ "الإحسان" لدى الحديث عن دعم فلسطينيّي الداخل لاقتصاد المدينة ولأهلها "الفقراء" يشير، علاوة على وجود بنْية استعماريّة أنتجت مجموعتين، إلى انحسار المشروع السياسيّ والفواعل السياسيّة كذلك، ليتحوّل خطاب دعم الصمود والتضامن إلى خطاب "الإحسان" وَ "الشفقة" الذي يشير إلى أنّ المتحدّثين يرَوْن الواقع السياسيّ "قَدَرًا

إلهيًّا"، وبالتالي بدلًا من دعمهم للصامدين فإنّهم يساعدون "المحتاجين". وقد ظهرت المعيقات السياسيّة لدى معظم المشاركين عند الحديث عن صعوبة تبادل الزيارات بين الطرفين، ولا سيّما عند الحديث عن الحاجز، كمعيقات عينيّة لا كبنْية سياسيّة قهريّة، حيث كثر الحديث عن سياسات الحواجز بينما قلّ الحديث عن شرعيّة وجودها أصلًا مفرّقة بين أبناء منطقة جغرافيّة واحدة وشعب واحد، أو عن شرعيّة المنظومة السياسيّة التي ترعاها.

لم نسعَ في هذه الدراسة إلى تقييم المشاركين في البحث أو إصدار الحكم عليهم، ولكنّ تحليل نصوص الزوّار من داخل الخطّ الأخضر يثبت أنّ المخيال السياسيّ لدى جزء كبير من المشاركين لا يتعدّى الواقع؛ فهم لا يتحدّثون عن حلّ سياسيّ، ولا عن سيادة وطنيّة، ولا عن فتح الحيّز الجغرافيّ، ولا عن كسر الحواجز، وإنّما في أفضل الحالات يتمنَّوْن أن يبقى أهل جنين آمنين، وأن يبقى المعبر /الحاجز مفتوحًا لساعات أطول، وألّا يعاني الزوّار خلال مرورهم بالحاجز.[23]

ختامًا، نرى أنّ هذه الدراسة مجرّد فاتحة لبحث الموضوع، ولكن هنالك حاجة كبيرة إلى مشاريع أكاديميّة تقرأ وتحلّل علاقات الطرفين، وتفهم التناقضات في مشاعر وسلوك زُوّار الضفّة الغربيّة من داخل الخطّ الأخضر، وتطرح أسئلة حول المسائل التالية وغيرها: الهُويّة الواحدة؛ حضور الانتماء الوطنيّ وطُرق التعبير عنه؛ المخيال السياسيّ لدى عامّة الناس وما يقوله ذلك عن الفواعل السياسيّة ومشروعها الوطنيّ وعن مواقع نجاح وإخفاق إسرائيل في مشاريعها الرامية إلى الأَسْرَلة وتشويه الهُويّة.

على المشاريع الأكاديميّة تقديمُ التبصُّرات حول الظواهر الاجتماعيّة والسياسيّة، ولكن على القوى السياسيّة أن تضعها في سياقها التاريخيّ، وأن تطرح مشروعًا وطنيًّا شاملًا، وتعيد إنتاج هُويّة وطنيّة واحدة.

23. لن تتّسع هذه الورقة -وهي جزء من بحث أكبر- لتناول السؤال بشأن العلاقة مع مخيّم جنين، ولكن غالبيّة المشاركين أجابوا بأنّهم لم يدخلوا المخيّم.

المَراجع

بشارة، عزمي. (1998). **الخطاب السياسيّ المبتور**. رام الله: مواطن.

بويمل، يائير. (2015). الحكم العسكريّ. لدى: روحانا، نديم؛ وَصبّاغ-خوري، أريج (محرّران). **الفلسطينيّون في إسرائيل: قراءات في التاريخ والسياسة والمجتمع** (ص 59-69). حيفا: مدى الكرمل - المركز العربيّ للأبحاث الاجتماعيّة التطبيقيّة.

الترتير، علاء. (2017). تجريم المقاومة: حالة مخيّمَيْ بَلاطة وجنين للّاجئين. **مجلّة الدراسات الفلسطينيّة**، العدد 11. ص 122-139.

جلسة عرض ومناقشة تقرير "العلاقة بين الفلسطينيّين على جانبَي الخطّ الأخضر". (2017، تمّوز). **پال ثينك للدراسات الإستراتيجيّة**. مستقاة من: https://palthink.org/2017/07/1629

الحركة الوطنيّة الفلسطينيّة والفلسطينيّون في إسرائيل. (2011، تشرين الثاني). **مؤسّسة الدراسات الفلسطينيّة**. مستقاة من: https://www.palestine-studies.org/ar/node/1635972

حسن، منار. (2018). **محجوبات عن الأنظار: النساء والمدن الفلسطينيّة**. القدس: إصدار الكيبوتس الموحّد بالتعاون مع معهد ڤان لير. [بالعبريّة].

حويل، جمال. (2022). **معركة مخيّم جنين الكبرى 2002: التاريخ الحيّ**. بيروت (رام الله): مؤسّسة الدراسات الفلسطينيّة.

الخالدي، رجا. (2017). **واقع وفرص التعاون الاقتصاديّ بين الفلسطينيّين على طرفَي الخطّ الأخضر: ورقة خلفيّة -جلسة طاولة مستديرة**. ماس- معهد أبحاث السياسات الاقتصاديّة الفلسطينيّ. مستقاة بتاريخ (2020/9/10) من: https://mas.ps/publications/2761.html

خضر، حسن. (2012). **الفلسطينيّون على جانبَي الخطّ الأخضر في ظروف سياسيّة متغيّرة**: وقائع ورشة عمل، 4 - 5 آذار 2011 في رام الله. رام الله: مُواطن.

دغلس، عاطف. (2022، 15 أيلول). حاجز الجلمة قرب جنين: نقطة اشتباك لا تهدأ. **الجزيرة**. مستقاة بتاريخ (2022/10/1). من: https://did.li/97grl

زعبي، همّت. (2021). تحويل "حيفا الجديدة" إلى حيفا مدينة إسرائيليّة: تصميم الحيّز كأداة لهندسة الهُويّة الجماعيّة الطائفيّة. لدى: تماري، سليم؛ والمالكي، مجدي (محرّران). **المدينة الفلسطينيّة: قضايا التحوّلات الحضريّة** (ص 119-146). بيروت (رام الله): مؤسّسة الدراسات الفلسطينيّة.

عواودة، وديع. (2002). **عنقاء الرماد من جنين: شهادات نازفة من مخيّم جنين**. حيفا: مركز إعلام.

غرفة تجارة وصناعة جنين. (2022، 10 تشرين الأوّل). **جنين**. مستقاة من:
https://www.jenincci.org/home/435.html

ماس: معهد أبحاث السياسات الاقتصاديّة الفلسطينيّ. (2021). **آفاق تعزيز الترابط بين الاقتصاد الفلسطينيّ والفلسطينيّين داخل الخطّ الأخضر -ورقة خلفيّة -جلسة طاولة مستديرة 4**. ماس: معهد أبحاث السياسات الاقتصاديّة الفلسطينيّ. مستقاة بتاريخ (2022/9/10). من:
https://mas.ps/publications/5928.html

مجادلة، محمود (محرّر). (2022، 14 أيلول). الاحتلال يغلق حاجزَيْ سالم والجلمة إلى إشعار آخر ويوقف تصاريح أهل كفر دان. **عرب 48**. مستقاة بتاريخ (2022/10/1). من:
https://did.li/jzUw5

وتد، محمّد (محرّر). (2021، 21 كانون الثاني). 2 مليون شخص يعيشون تحت خطّ الفقر في إسرائيل. **عرب 48**. مستقاة بتاريخ (2022/9/20). من: https://did.li/bAUw5

Mana, Adi; Sagy, Shifra; Srour, Anan, & Mjally-Knani, Serene. (2015). On both sides of the fence: Perceptions of collective narratives and identity strategies among Palestinians in Israel and in the West Bank. **Mind & Society**, 14(1). Pp 57–83.

Sa'ar, Amalia, & Shihab Idrees. (Under review). **Daffawi: Self-Orientalism and identity work among Palestinians in Israel.**

Sa'di, Ahmad. (2011). Ominous designs: Israeli's strategies and tactics of controlling the Palestinians during the first two decades. In Zureik, Elia; Lyon, David, & Abu-Laban, Yasmeen (Eds.). **Surveillance and control in Israel/ Palestine: Population, territory and power** (pp. 83-98). London: Rutledg.

الحكم العسكريّ والتهريب وصُنع الحدّ: تبعثُر العلاقات الفلسطينيّة وترميمها على خطّ الهدنة

محمّد قعدان[1]

تمهيد

في مقابلةٍ مع الجدّ فهمي مواسي، ضمن مشروع لتأريخ الحكم العسكريّ وإعداد جولة ميدانيّة، لفتني أنّ اللباس الشعبيّ الفلسطينيّ "الحطّة والعقال" وَ "الثوب المخمل" للنساء وصلت إلى قرية باقة الغربيّة عبْر التهريب التجاريّ من قرى الضفّة الغربيّة المجاورة (تحت الإدارة الأردنيّة) في فترة الحكم العسكريّ. ومُذّاك شرعتُ في الاهتمام بكتابة هذا النصّ. استنتاجي الأوّليّ أنّ التهريب متداخل مع العلاقات والحياة اليوميّة لدى الفلسطينيّين عابر لخطّ الهدنة (1949) في خمسينيّات وستّينيّات القرن الماضي. ثمّ إنّ محاولات منعهم وإعاقة التهريب أدّت بطبيعة الحال إلى قيام معارضة شعبيّة عارمة نتجَ عنها آنذاك تغيير في رئاسة السلطة المحلّيّة، إذ إنّ السلطات الإسرائيليّة بتعاون مع عملاء محلّيّين كشفوا المنخرطين في التهريب من خلال من يرتدي اللباس الفلسطينيّ "حطّة وعقال" أو امرأة تلبس "ثوب مخمل"، وصادروا هذه كلّها.[2] أدركتُ هنا أنّ التهريب تحوّل إلى ضرورة اجتماعيّة واقتصاديّة وثقافيّة في بعض الأحيان في القرى والبلدات الفلسطينيّة التي وقعت تحت الحكم العسكريّ في عام 1948؛ إذ نلاحظ كيف أصبحت العلاقة بين الفلسطينيّين معرَّضة للتهديد بعد تخطيط الحدود على أساس اتّفاقيّات الهدنة عام 1949، تبعًا لأهداف المشروع الاستعماريّ الاستيطانيّ في ترسيم حدود لعلاقات المجتمع الأصلانيّ وتقويضه ضمن مخطّط لإبادته سياسيًّا.

---

1. **محمّد قعدان**، طالب ماجستير في علم الاجتماع بجامعة كوليدج دبلن، إيرلندا.
2. فهمي، مواسي (من مواليد عام 1941). (مقابلة شخصيّة، 1 كانون الأوّل، 2021). [في إطار سلسلة مقابَلات شخصيّة لتوثيق فترة الحكم العسكريّ في باقة الغربيّة -الحكم الذي امتدّ بين العامَيْن 1949 - 1966].

في هذا الصدد، أطّر إسماعيل ناشف منطق الممارسة الصهيونيّة عبْر صناعتها للحدّ بشكلٍ دائم (ناشف، 2020). تجسّد عمل الحدّ في هذا المثال عبْر مصادرة "اللباس"، أي مصادرة مكوّن اجتماعيّ ثقافيّ، والهيمنة على المجتمع ومميّزاته، وصناعة الحدّ بينَ التراصُف الجغرافيّ الفلسطينيّ، من خلال الأجهزة القمعيّة (الشرطة وحرس الحدود والمخابرات والحواجز)، وكذلك خلق حدّ ثقافيّ فكريّ وسياسيّ.

تهدف المقالة الحاليّة إلى فهمٍ مستجدّ للحكم العسكريّ عبْر التركيز على منطق صناعة الحدّ بين الفلسطينيّين على طرفَي الخطّ الأخضر. على هذا الأساس نحاول فهم هذا المنطق ضمن ظاهرة "التهريب"، من خلال مراجعة أرشيفيّة لاستخراج واقع هذه العلاقات وتكوين صورة تاريخيّة للمجتمع متكاملة، عبر مستنَدات الدولة والخبر والتقرير والمقال المتداولة آنذاك. وأطرح الأسئلة التالية لترافقني خلال عمليّة البحث والكتابة: 1) إلى أيّ مدى شكّلت علاقات التهريب تهديدًا للمنظومة الإسرائيليّة وتطبيقها للسيادة، كونها دولة ناشئة جعل من هذه الظواهر تحدّيًا لإمكاناتها وقدرتها على فرضِ الحدود؟ 2) ما هي أنماط التهريب الفلسطينيّ في ذلك الزمان التي أسهمت في تشكيل أو استكمال العلاقات بينَ الفلسطينيّين على طرفَيْ خطّ الهدنة؟ 3) ما هما الوعي والدافع اللذان جعلا هذه العلاقات ممكنة ومستمرّة؟

ملاحظات منهجيّة: التهريب وتشويش الحدود

يرمي هذا القسم إلى استكشاف علاقات التهريب عبر الحدود، وأثرها في تشكُّل الدولة وأجهزتها السياديّة وتجسيدات حدودها السياسيّة، من خلال الاحتكاك مع تجاربَ أخرى حول العالم، تفيدنا منهجيًّا في قراءة ممارسات "التهريب" وتعميق استيعابنا لعمليّة صناعة الحدّ والمحاولات الدائمة لتجاوزها. وبإمكاننا تطبيق ذلك في مبحثنا حول الحكم العسكريّ وتَشكُّل حدود "إسرائيل" عبْر ممارسة العنف تجاه الفلسطينيّين لبناء حدّ المنظومة الاستعماريّة الاستيطانيّة (ما سُمِّيَ خطّ الهدنة 1949 حتّى عام 1967)؛ إذ تخلّل هذه الفترةَ تكثيفٌ للقمع، وتشديدُ إعاقة الحركة للمجموعة الفلسطينيّة الباقية وعزلُها عن محيطها.

أودّ البدء في تجربة أمريكا الشماليّة باعتبارها "الأمّة" التي نشأت من خلال ممارسات التهريب، فضلًا عن كونها مشابهة للحالة الإسرائيليّة من حيث ديناميكيّات الاستعمار والاستيطان والتوسُّع التدريجيّ، إذ يورِد أندرياس في مقدّمة كتابه ما يلي:

"يركّز الكتاب على مسارات التهريب، على البضائع والأشخاص؛ سأحكي قصّة أثر التدفّقات غير المشروعة والحملات الشُّرَطيّة لضبطها التي حدّدت وشكّلت الأمّة" (Andreas, 2013, p. 2). ما يهمّنا في هذا الكتاب هو المنهجيّة التي اعتُمِدت في فَهْم لحظة تكوُّن الدولة الاستعماريّة ومراحل توسُّعها وتثبيتها، من خلال التركيز على علاقات التهريب وكذلك الحملات الشُّرَطيّة لمراقبة وضبط الحدود، باعتبار أنّ هذه الديناميكيّة هي رافعة الحكومة الفدراليّة والدولة "الولايات المتّحدة".

الأطروحة المنهجيّة المعتمَدة في كتاب أندرياس أنّ "التهريب" هو شبكة اقتصاديّة ثقافيّة قانونيّة وسياسيّة تتشكّل عبْر تعريفات الدولة في ما يتعلّق بكلّ من التالية: 1) السلعة الشرعيّة وغير الشرعيّة -على سبيل المثال: "الحشيش والمخدّرات" مقابل الكحول، كيف يقرَّر بشأن شرعيّة السلعة وعدم شرعيّتها، علمًا بأنّ تجارة "الحشيش" في العديد من المناطق الأمريكيّة اعتُبِرت شرعيّة؟ 2) تحديد الطرق التجاريّة وخطوط النقل، كيف عُرِّفت، ومن يتيحها ومن يمنعها؟ كيف أصبحت الدولة الناشئة حديثًا على أساس مجموعات مستوطنين تُحدِّد الطرق الشرعيّة للنقل والتجارة؟ 3) الممارسة الثقافيّة، كونها جزءًا من العمليّة الاقتصاديّة، وعند تحديد أيّ الممارسات الاقتصاديّة هي الشرعيّة، يجري في ذات الوقت أيضًا تحديد ما هي الممارسة الثقافيّة الشرعيّة، إذ إنّ النشاط الثقافيّ يتأسّس على علاقات وتبادلات عابرة لحدود استعماريّة تُفرَض بالعنف اليوميّ (Andreas, 2013).

فضلًا عن هذا، الولايات المتّحدة هي حالة خاصّة في علاقتها مع سيرورة التهريب، إذ إنّ تكوُّنها ترعرع عبر هذه العلاقات حينما أقامت المستوطنات البريطانيّة شبكة تهريب ضدّ سياسات الإمبراطوريّة وبرلمان لندن في فترةِ ما قبل الاستقلال، واعتُبِرَ التهريب مهمًّا في تحقيق الاستقلال، وتحوَّلَ المهرّبون إلى مركّب حيويّ في الثورة ضدّ بريطانيا، ولا سيّما في مسألة المؤن والسلاح. هذه الإشارات التي ركّز عليها الباحث تفيدنا في فهم التهريب من منظور أوسع؛ فرصد العلاقات الدوليّة والتغيُّرات العالميّة عبْر هذه الممارسات "غير الشرعيّة" باعتبارها هي المحرّك الأساسيّ لمعنى الحدود كما تعرّفها الدولة -أي الديناميكيّة بين التهريب وحملات ضبطٍ شُرَطيّة ومراقَبة الحدود- هذا الرصد يعيد تعريف معنى الحدّ وما هي تجسيداته في الواقع. فالمهرِّبون مسهِمون في صياغة شكل وحجم الحدود ومدى تماسكها، إذ إنّ محاولة ضبط تجارة العبيد، منذ نهايات القرن الثامن عشر، حتّى بداية الحرب الأهليّة، قد أسهمت في تشكُّل الدولة وأجهزتها، ولا سيّما سلاحها البحريّ. إلى جانب هذا، وفّر منع تجارة الكحول مع المجتمعات الأصلانيّة فرصة صياغة اتّفاقيّات مع القبائل الأصلانيّة (Ibid).

يتطلّب بحثنا لسيرورة ومساحات التهريب، وبخاصّة منطقة الحدود، الاعتمادَ على منظور محلّيّ نحو ما تراه الأعين التي تعايش الحدث اليوميّ في المناطق الحدوديّة. علاوة على ذلك، علينا الاهتمام بالمساحة والمجتمع وكيفيّة تعاطيه مع التهريب كظاهرة محلّيّة نضجت ونمت من خلال العلاقات بين المجتمع المحلّيّ وقوّة خارجيّة استعماريّة، بالتشديد على مفاهيم وكلمات ومصطلحات محلّيّة كي نستطيع فهم واستيعاب الظاهرة وطُرقها وشبكتها وتقنيّاتها وغاياتها التي تعمل من خلالها ومن أجلها (Dobler, 2022). وفي الوقت ذاته، علينا الانتباه إلى المنظور المحلّيّ للمجتمع، وهو ما يدفعنا إلى التشديد على الجوانب اليوميّة والعاديّة، على حساب شبكات التهريب الأوسع، موضّحين أنّ "التهريب يميل إلى أن يصبح مرئيًّا وله تسلسلات مجتمعيّة ملحوظة في المناطق الحدوديّة، لكن هذا لا ينبغي أن يجعلنا نفترض أنّ ما يصبح مرئيًّا في المناطق الحدوديّة هو سِمَة مميِّزة لشبكة التهريب بأكملها، أو حتّى إنّ متغيّرات التهريب مُهِمّة للمناطق الحدوديّة، بل قد تكون مُهِمّة على مستوى عابر للدول" (Ibid, p. 23). ملحوظة دوبلر تضعنا أمام التعقيدات المختلفة في منهجيّة الولوج إلى العالم المفاهيميّ والسلوكيّ للمهرّبين والمجتمعات الحدوديّة، لأنّ التهريب قد يجري في منطق مُغاير لمنطق الدولة الحديثة.

وقد أشار توماس هوسكين، في بحثه حول التهريب بين مصر وليبيا، إلى أنّ "المهرّبين والجنود وضبّاط الجمارك ورجال الشرطة والمواطن العاديّ، جميعهم جهات فاعلة ومُسْهِمة إلى حدّ كبير في عمليّة التهريب باعتباره مجالًا للتعاون الاقتصاديّ والترتيبات الاجتماعيّة والإستراتيجيّات السياسيّة" (Hüsken, 2019, p. 166)، موضِّحًا أنّه دونما فَهْم للتشكيلات الاجتماعيّة والثقافيّة للقبائل وعاداتها وثقافتها وكيفيّة تفاعلها في الواقع الراهن لن نستطيع أن نقرأ التهريب بوصفه جزءًا من الواقع ومُسْهِمًا فيه.

وفي بحث تمهيديّ لنوجِنت حول لحظة صناعة الحدّ وإغلاق التخوم، ثمّ تعريف فعل التهريب كجزء من هذه السيرورة، يؤكّد أنّ صناعة الحدّ وترسيم سيادة الدولة مرتبطة بما سيصبح لاحقًا "تهريبًا" (Nugent, 2022). وهذه الإشارة مُهِمّة عند النظر إلى عام 1949، لكونه العام الذي تحقّقت فيه خطوط وسيادة الأجهزة الاستعماريّة الصهيونيّة، علمًا أنّ الحالة الصهيونيّة مختلفة قليلًا؛ إذ إنّ عمليّة صناعة الحدّ في عام 1949 لم يرافقها إغلاق نهائيّ للتخوم، وشكّل عامُ 1967 المرحلةَ الثانية من التوسُّع واستكمال انتشار السيادة. ونعود إلى الملاحظة المنهجيّة التي نحاول تأكيدها في هذا السياق وتشمل ثلاثة جوانب: أوّلها أنّ

الأنظمة الاستعماريّة تميل إلى تشييد الحدود وضبطها ومراقَبتها ابتغاءَ حماية نظامها من المنشقّين وَ/أو المتمرّدين وَ/أو الغرباء وَ/أو الأصلانيّين. زد على هذا أنّ مفهوم صناعة الحدّ يفيد الاستعمار وأنظمته السياسيّة في تعريف المهرّبين وآليّاتهم وضبط حركاتهم ومنع تهريب الأسلحة والمؤن، في حال اندلاع ثورة أو تمرّد واسع في المناطق التي وقعت تحت السيطرة العسكريّة والسياسيّة الاستعماريّة.

ثمّ في الجانب الثاني، السيطرة على مختلف الموارد، من المهمّ الانتباه إلى أنّ عمليّة صُنع الحدّ تستهدف السيطرة على "رأس المال الأوّليّ" وأهمّ مورد في الحالة الصهيونيّة هو السيطرة (سلب) على الأرض من المجتمع الأصلانيّ الفلسطينيّ، ناهيك عن السيطرة على الموارد الطبيعيّة، كالمياه والمعادن وغير ذلك. جميعها جزء من حسابات ومنطق صنع الحدّ، وبخاصّة التغيُّرات البنيويّة إزاء الفلّاحين الفلسطينيّين، وتحويلهم إلى جماهير من العمّال (Mass Labour) داخل المراكز الاستيطانيّة الصهيونيّة /الإسرائيليّة (Ibid).

أمّا الجانب الثالث، فهو التحكُّم في جميع خطوط النقل والتجارة وضبط الحركة في إطار قوانين الدولة وضمن دائرة تراكم رأس مال الدولة، ولذا وَجَبَ فرض الحدود وتثبيتها من خلال المحاربة الدائمة لظواهر "التهريب" المتعدّدة. على هذا الأساس نَعِي أهمّيّة صناعة الحدّ عند الأجهزة السياديّة، وبخاصّة الدولة الاستعماريّة الاستيطانيّة التي ولّدت محيطًا عدائيًّا لأنّها تقوم على أساس تطهير عرْقيّ وإبادة سياسيّة واجتماعيّة واقتصاديّة للجماعات الأصلانيّة وغير المهاجرة، ممّا يجعل مسألة الحدود أمرًا وجوديًّا وفيه تكمن خصائص توسُّعيّة، علمًا أنّ منطق الحدود مختلف، وأقلّ وضوحًا بالنسبة لمن هُم مستوطنون.

صناعة الحدّ الاستعماريّ وديمومة الحكم العسكريّ (1948-1966)

"السكّان العرب في إسرائيل على تواصل جغرافيّ مع السكّان العرب عبْر الحدود. وهم يعيشون على حدود الدولة أو بالقرب منها بتركيزات تفوق في الحجم تركيز اليهود في تلك المناطق، فضلًا عن أنّهم يقطنون في الأماكن التي تمرّ فيها شرايين المواصلات، وهي الشرايين الرئيسيّة في المنطقة من منظورٍ أمنيّ. وفي كثير من الحالات، تستمرّ شرايين المرور إلى حدود الدولة من الدول المعادية" (تقرير لجنة الوزراء لشؤون الحكم العسكريّ، 1959).

نطرح عدّة أسئلة تمهيديّة بغية الوقوف على أسس نظريّة وتاريخيّة بشأن الحكم العسكريّ باعتباره مجموعة منظومات قمع ذات أهداف إستراتيجيّة واقتصاديّة وسياسيّة متفرّعة، نهتمّ في هذه الدراسة بتسليط الضوء على جانب من آليّاتها وإجراءاتها وقوانينها التي أسهمت في صناعة الحدّ. كيف تشكّلت الحدود الإسرائيليّة، وضمن أيّة ظروف، وتحت أيّ اعتبارات، بالتزامن مع تثبيت منظومات الحكم العسكريّ ضدّ الفلسطينيّين؟ نحاول أن نعيد استكشاف تجسيدات الحكم العسكريّ، في سياق الحدّ الاستعماريّ، باعتباره الأساس الذي نستطيع بواسطته فَهْم علاقات التهريب بين الفلسطينيّين بصورة أوضح، ومدى تشويش هذه العلاقات للسيادة الاستعماريّة، وفي الوقت نفسه قدرتها على استكمال واستمرار العلاقات الاجتماعيّة والاقتصاديّة بين الفلسطينيّين على الرغم من فرض الحدود.

تعدّدت اللجان المعيَّنة من الحكومات الإسرائيليّة لمناقشة ضرورة استمرار منظومات الحكم العسكريّ وحاجتها إلى الحفاظ على أمن الدولة. من هذه اللجان نذكر -على سبيل المثال- "لجنة روزين" (1958) التي صدر عنها التقرير المقتبَس أعلاه، وسبقتها "لجنة ريتنر" (1956). أُعتُبِرت هذه اللجان الركن الأساسيّ في تبرير ضرورة استمرار الحكم العسكريّ وتبرير غاياته. وفي نظرنا، تعبّر هذه اللجان وتقاريرها -التي صُنّفت سرّيّة- عن عقليّة الاستعمار الصهيونيّ؛ وفي نهاية الأمر اتّفقت هذه اللجان على أنّ الحكم العسكريّ هو حيويّ وضروريّ لغايات أَمنيّة سنناقش علاقتها بسيرورة صنع الحدّ وبتقسيم الفلسطينيّين.

يمكننا اعتبار ما جاء في تقرير لجنة الوزراء لشؤون الحكم العسكريّ (1959) -الاقتباس الوارد آنفًا- البندَ الأوّل لطرح أسباب وتوصيات استمرار العمل في منظومات الحكم العسكريّ منذ توصيات "لجنة ريتنر"، لأنّ العرب الفلسطينيّين "المواطنين" يقعون على تراصُفٍ جغرافيّ من ثلاث جهات مع الفلسطينيّين والعرب من الدول المحيطة. بناء على هذه الجهات، وُضِع مخطَّط الحكم العسكريّ الذي تشكَّلَ من ثلاث إداريّات عسكريّة: أ) منطقة الحكم العسكريّ الشماليّة التي ترمي إلى كسر العلاقات والتراصُف الجغرافيّ بينَ الفلسطينيّين في الجليل حتّى جبال عامل الممتدّة في الأراضي اللبنانيّة، باعتبارها مناطق "مكتظّة" بالفلسطينيّين وشحيحة بالمستوطنين اليهود؛ إذ يقطنها أكثر من 100 ألف فلسطينيّ، وأقلّ من 8 آلاف يهوديّ مستوطن، ومساحة الأرض أكثر من مليون دونم، ممّا يجعلها مناطق تحت التهديد بالمعنى العسكريّ والسياديّ للدولة، وَفقًا للتقرير. ب) منطقة المركز (المثلّث الصغير) وهي مساحات ضيّقة وطويلة تصل إلى (ستّين) 60 كيلومترًا، من مَجِدّو شمالًا، مرورًا بوادي عارة، حتّى كفر قاسم.

وغالبيّتها تقع على حدود "الهدنة" مع الأردن. تحت سلطات هذا الجسم العسكريّ ثلاثون (30) قرية وبلدة عربيّة، يصل تعداد سكّانها إلى أكثر من 36 ألف فلسطينيّ، يقطنون على أكثر من 300 ألف دونم. ج) أمّا منطقة الحكم العسكريّ الجنوبيّة، فيصنّفها التقرير على أنّها "الأقلّ خطرًا" بسبب صعوبة التواصل الحدوديّ، علمًا أنّ هذه المنطقة محاذية لكلّ من الأردن وغزّة وصحراء سيناء، ولكن الشحّ في سكّان هذه المنطقة (ما يقارب 13 ألف فلسطينيّ في مساحة تربو على مليون دونم) يجعلها أقلّ خطرًا؛ إذ تتسنّى فيها السيطرة والتحكُّم وتثبيت الحدود بدون تكاليف باهظة.

ثمّة تقرير آخر صدر عن لجنة الوزراء لشؤون الحكم العسكريّ في آب عام 1959 (مكتب رئيس الوزراء، 1949-1959)، فيه تُقَرّ التوصيات الآتية المتعلّقة بخلق الشروط المواتية لتسريع عمليّة "الاستيطان الأمنيّ" وَفقًا للأحزمة الجغرافيّة: شارع ناحَل عيرون (وادي عارة)، باعتباره شارعًا مركزيًّا يربط بين شماليّ البلاد ومركزها؛ ثمّ علينا تقنين عمليّة تثبيت السكن للبدو في النقب على نحوٍ عاجل لمصادرة الأراضي؛ ويبدو أنّ الجليل حظِيَ باهتمام بالغ لدى هذه اللجنة حيث إنّ الهدف من المصادرة والإغلاقات كان إتاحة ما يسمّونه "احتياط أراضٍ" للاستيطان المستقبليّ وتهويد الجليل.

يُعَدُّ التخطيط الحدوديّ مكوِّنًا أساسيًّا في منظومات الحكم العسكريّ، اعتمادًا على "المخاطر" التي يعدّدها تقرير لجنة الوزراء لشؤون الحكم العسكريّ، وليس فقط تجنُّبًا للعلاقات داخل _ خارج خطوط الهدنة. بالتالي، كان الحلُّ المقترَح، باعتباره الناظم البنيويّ والملازم للمشروع الصهيونيّ، الاستيلاءَ على الأرض والاستيطانَ فيها. تُبيّن دراسات صبري جريس المبكّرة منطق الاستيلاء على الأرض بوضوح، إذ يكشف لنا -على سبيل المثال- ديناميكيّة عمل "بند 125" (قوانين الطوارئ، مناطق الأمن، 1949) الذي يتناول إغلاق مناطق بناءً على تقديرات عسكريّة وأَمنيّة (جريس، 1967). نستطيع أن نصنّف هذه الإغلاقات على أنّها تكتيك مؤقّت، وبالمقابل تجاوبت الدولة الصهيونيّة مع تحدّيات الوجود العربيّ كما بيّنّا أعلاه، من خلال تكثيف سلب الأرض والاستيطان ومشاريع التهويد. وازدادت حالات استخدام آليّة "إغلاق المناطق" التي تضمّنت إغلاق قرى كاملة ومصادرتها بعد تدميرها، من قِبل الضبّاط العسكريّين بالتعاون والترتيب مع منظّمات الاستيطان، ابتغاءَ استيطانها وجعلها أحزمة وحدودًا استيطانيّة هجوميّة تقع على الحدود، وتسهم بالتالي في تقليص الوجود العربيّ الفلسطينيّ، وتطويقه.

وأورَدَ جريس أسماء القرى التي تعرّضت لسياسة التطهير العِرْقيّ المستمرّة، إمّا عبْر طرد الأهالي خارج حدود الدولة، أو عبْر نسف البيوت وفرض اللجوء على الأهالي، ضمن الترتيبات الأمنيّة /العسكريّة المتعلّقة بالحدود، وهي -كما قُلنا- الترتيبات ذاتها المرتبطة بإنفاذ مشاريع الاستيطان. في نهايات عام 1948، بدأت سلسلة إخلاء القرى في الجليل، فضلًا عن مصادرة أراضي فلسطينيّي المثلّث، بعد اعتبارهم "غائبين" بحسب "موادّ الطوارئ" من عام 1949 (لاحقًا أصبحت هذه تُعْرَف بقانون أملاك الغائبين) (جريس، 1967).

الاعتبارات الأمنيّة _ العسكريّة التي صُكّت قوانين الطوارئ والحكم العسكريّ في أجسامه ومكاتبه ووزارته ترمي إلى إعاقة حركة الفلسطينيّين داخل إسرائيل، وإعطاب علاقاتهم الفلسطينيّة العربيّة خارج حدود الهدنة. إلى جانب ذلك، مُنع مَن هُم خارج هذه الخطوط من العودة إلى الداخل، ممّا ضَمنَ "الأراضي المفرّغة والمهجّرة" أراضيَ احتياطيّةً للاستيطان والهجرات اليهوديّة المتتالية، في العَقد الأوّل من قيام الدولة. في وثيقة صادرة عن وزارة الأقلّيّات في أيلول عام 1948 (وزارة الأقلّيّات، 1948)، نجد التعبير "استيطان القرى" إحالةً إلى القرى المتروكة والمهجَّرة، ومنها -على سبيل المثال- عاقر (قضاء الرملة)، وبيت دجن (قضاء يافا). هذا التعبير يشير -في ما يشير- إلى سياسة الاستيطان الصهيونيّة واستخدامه حزامًا أمنيًّا عسكريًّا.

وتَجَسَّدَ ذلك بوضوح عبْر نمط انتشار مستوطنات "الكيبوتس" التي ظهرت بازدياد على نحوٍ درامتيكيّ منذ طرد غالبيّة الفلسطينيّين، وإفراغ الأراضي وتحويلها إلى "احتياط استيطانيّ" للمستوطنين. تداخلت الكيبوتسات مع منطق تثبيت حدود الدولة، وشَرَعت الدولة وحزب "مپاي" في بناء كيبوتسات أحزمةً استيطانيّة عسكريّة /سياسيّة على الحدود، ساعية بهذا إلى تحقيق أمرين: 1) تثبيت الوضع السياسيّ للأراضي المحتلّة؛ 2) الدفاع وحفظ الأمن على مناطق حدوديّة وَفقًا لاتّفاقيّات الهدنة (Barkai, 1977).

هذه الاعتبارات تضع الأساس النظريّ الذي سيرافقنا خلال هذه الدراسة القصيرة، وهو أنّ الحكم العسكريّ هو الأداة التي ستثبّت الحدود، وتجعلها مُهَيْمنة ماديًّا وفيزيائيًّا عبْر الحواجز ونقاط التفتيش، وتستخدم الحكم العسكريّ أداةً لتوسيع "احتياط الأراضي". ونظريًّا، تُعتبر هذه المنظومات أقرب ما تكون إلى ممارسات الحكم الاستعماريّ الكلاسيكيّ، وَفقًا لدراسة آرنون دْچاني (2015) الذي اعتبر أنّ جميع أساليب وأدوات السيطرة والتحكُّم على المجموعة الفلسطينيّة داخل

إسرائيل تأتي ضمن نَسَق الحكم الاستعماريّ الكلاسيكيّ، لثلاثة مميزّات منظمَّة قانونيًّا: 1) الفصل؛ 2) التبعيّة؛ 3) القمع. وهي جميعها تشكّلت قانونيًّا سياسيًّا، بصورة رسميّة، وقد تحوّلت إلى أساس العلاقة مع المجموعة الفلسطينيّة من خلال الفصل والعزل وتنظيم للقرى والبلدات الفلسطينيّة ونظام التصريحات، والتبعيّة الاقتصاديّة وإتلاف فرص تنمية الزراعة العربيّة، وفرض العمالة داخل المراكز اليهوديّة تدريجيًّا، وأخيرًا القمع الفيزيائيّ المتعلّق بالحركة والعقوبات العسكريّة والاعتقالات الإداريّة.

إذًا وَفقًا لهذه الدراسة، نجد أنّ الحكم العسكريّ هو عمليًّا فترة مؤقّتة انتقاليّة تبتغي تثبيت قواعد المشروع الاستعماريّ الاستيطانيّ، ولا سيّما مسألة السيادة والحدود، ممّا يفيدنا في فهم الحكم العسكريّ من خلال صراعه الدائم مع ظواهر "المتسلّلين" وَ "التهريب" وَ "الفدائيّين" وغيرها التي أسهمت في خلق تحدٍّ جِدّيّ لفرض المستعمِر سيادتَهُ وحدودَهُ (Degani, 2015).

بالرغم من أنّ الاستيطان مستمرّ وبنيويّ في منطق الحكم العسكريّ، الممارَسة الأساسيّة إزاء العرب الفلسطينيّين اهتمّت بالضبط والهيمنة والتبعيّة، ضمن شروط البنْية الكولونياليّة الكلاسيكيّة غير الاستيطانيّة. هذه القراءة تفيدنا في تعميقِ تأطيرنا للمنظومة الصهيونيّة، وتتبُّع طرق عملها وممارستها في ما بين الاستيطان وفرط القمع الكولونياليّ ورؤيتها كَمنظومة مغايرة متمايزة عن النماذج الاستيطانيّة الكولونياليّة الأخرى.

أنماط التهريب الفلسطينيّ أثناء الحكم العسكريّ

على نحوِ ما ذكرنا، التهريب هو التعريف لنمط من العلاقات التي أصبحت -بفعل قيام الدولة الاستعماريّة الاستيطانيّة، واستخدام أداة الحكم العسكريّ بخاصّة- خارجةً عن الترتيبات الاجتماعيّة الاقتصاديّة والسياسيّة القانونيّة المتاحة. وتداعيات عمليّة إنشاء الحدود وإحكامها على الممارَسة الحياتيّة من تجارة ونقل واجتماع وعادات ثقافيّة جميعها أصبحت غير ممكنة؛ ومن هنا سنتقصّى آليّات وتكتيكات المقاوَمة والاشتباك عند العربيّ والفلسطينيّ إزاء هذا الواقع، بغية إدامة العلاقات التاريخيّة ولكن ضمن تقنيّات واعتبارات ومحاذير جديدة.

أسهَمَ الكاتب والصحافيّ حبيب كنعان (وهو يهوديّ مستوطن)[3] في إعداد تقارير نشرها في صحيفة "هآرتس" في أعوام متباعدة حول ظاهرة التهريب آنذاك. تُعَدُّ هذه التقارير قاعدةً مُهِمّة نقف عندها لفَهم ملامحَ دقيقةٍ نقلَها لنا كنعان. في عام 1951، نشر تقريره الأوّل، وفيه قدّم تفصيلًا بشأن طرق التهريب التي أتقنها المجتمع الفلسطينيّ، وسرد لنا حادثةً تمهيديّة: أربعة مهرّبين فلسطينيين توجّهوا إلى لبنان لغرض جلب بضائع إلى داخل قريتهم التي تبعد بضع كيلومترات عن الحدود متجاوزين الجمارك والبيروقراطيّات، ويصفهم بأنّهم حذرون جدًّا إزاء منظومات الحكم العسكريّ والرقابة ويستطيعون التخفّي عبْر ممارسة عادتهم اليوميّة، ويتنقّلون بواسطة الحمير والبعير ومن الصعب الإمساك بهم أو التعرّف على بضائعهم المهرَّبة، إذ إنّه "يغادر القريةَ عدد من الفلّاحين على حميرهم. يتّجهون إلى المستوطنات العبريّة القريبة؛ من سيلاحظ القمامة الملتصقة بسرج الحمار؟ من يشكّ في أنّ البضائع المهرَّبة مخبَّأة تحت السرج؟ من كان يشكّ في المرأة العربيّة التي تركب حمارًا وطفلها على ذراعها، وكيف يخطر في بال أحد أنّ الطفل كان ملفوفًا بلفافة من القماش المهرَّب؟" (كنعان، 1951، 11 آذار).

يرسم لنا في هذا الاقتباس حيثيّات يوميّة حول مسارات التهريب والتقنيّات التي استخدمها الفلسطينيّون؛ إذ إنّ مُجْمَل حياتهم اليوميّة والثقافيّة يعيد إنتاج التهريب بوصفه مكوِّنًا لهذه الحياة اليوميّة.

تمعّنوا في قوله "لفافة من القماش المهرَّب"، باعتبار أنّ العلاقات التجاريّة في هذه المساحات والأراضي هي مكوِّن أساسيّ في حياة الفلسطينيّين صُنِّف بفعل النكبة على أنّه "تهريب"، وهنا نرى "الترادف" مع ما ذكرهُ جدّي أعلاه، ألا وهو "الحطّة والعقال" المهرَّبان عبْر القرى الحدوديّة (الضفّة الغربيّة والأردن) في باقة الغربيّة. ومن ثَمّ يتابع في هذا الوصف على أنّه احتياجات فلّاحين تُلبَّى عبْر تهريب كمّيّات صغيرة تتراكم ضمن سلاسل طويلة يعاد إنتاجها يوميًّا. والطرق الحيويّة هي ثلاثة: 1) طريق عبر الحدود اللبنانيّة إلى طبريّا وحيفا ثمّ العفوّلة فجنوبها؛ 2) طريق من خلال أراضي الضفّة الغربيّة تحت الحكم الأردنيّ إلى قرى وبلدات المثلّث وتمتدّ نحو القدس؛ 3) طريق جنوبيّ فلسطين بين صحراء النقب وقِطاع غزّة ومنطقة الخليل.

3. صحافيّ وباحث في شؤون وقضايا اليِيشوف العبريّ في فلسطين. وُلِد في بولندا في العام 1913، وكان اسمه الأصليّ ليبر كرومهولتس، لكن في وقت لاحق، بعد هجرته إلى فلسطين في العام 1935، اتّخذ لنفسه هذا الاسم العبريّ ـ العربيّ. للاستزادة، انظروا في موسوعة المصطلحات التابعة للمركز الفلسطينيّ للدراسات الإسرائيليّة "مدار".

وفي حديثه عمّا يُهرَّب من بضائع غذائيّة وحاجيّات يوميّة وحشيش وذهب، وغالبيّة القطع الذهبيّة تأتي من لبنان، يشير إلى التهريب من خلال قوافل الحمير والبعير. أمّا بخصوص المسار الثاني، فهو "محطّتان مُهِمّتان للتهريب عبْر الأردن تستخدمهما القرى العربيّة في مداخل القدس: أبو غوش وبيت صفافا. والبضائع الأساسيّة التي تمرّ من هاتين المحطّتين هي: جوارب، وأقلام حبر، وبطاقات لألعاب القمار، والسجائر المصنوعة من "فلاير" الإنچليزيّة، والأقمشة الصوفيّة وشفرات الحلاقة (سكاكين الحلاقة)" (المصدر السابق).

وفي تقرير آخَر نشرته صحيفة هِيد هَمِزْراح (1950، 17 شباط)، لخّص الأهمّيّة الاقتصاديّة لمناطق محاذية للأردن والضفّة الغربيّة، لافتًا إلى أنّ الفلاح الفلسطينيّ مستمرّ في إعادة تشكيل علاقاته الاجتماعيّة والاقتصاديّة، متحدّيًا بذلك كلًّا من أنظمة الحكم العسكريّ ووَحدات الجيش المختلفة وحرس الحدود، إذ إنّه (أي الفلّاح) يجد التشكيلات الاجتماعيّة الثقافيّة التقليديّة مَخْرجًا ومساحة لاستمرار العلاقاتِ بين الفلسطينيّين، والممارسةِ التجاريّة الاقتصاديّة الشرعيّة وَفقًا لمفاهيم أصلانيّة، وتهريبًا بحسب المعايير الأمنيّة الاستعماريّة. ومن المهمّ التأكيد أنّ ممارسات "التهريب" هي عمود مركزيّ في الحياة اليوميّة الفلسطينيّة، إذ أمّن التهريب اللوازم المعيشيّة اليوميّة للفلسطينيّ، كما يبيّن تقرير هِيد هَمِزْراح، "يوميًّا تخرج 'عصابات فلّاحيّة' إلى تهريب بضائع متنوّعة للقرى المجاورة العربيّة [في منطقة المثلّث]: بقر وماعز وحنطة وسجائر وسلع أخرى، جميعها ضمن الاستخدامات المباشرة والحيويّة للفلّاحين والمهرِّبين" (المصدر السابق).

وبرز نمط آخر في ممارسة التهريب، وهو المخدّرات والحشيش في مناطق الجنوب وما حولها، إلّا أنّ سلسلة النقل والإمداد تبدأ من لبنان حيث الزرع والحصد، ثمّ يجري نقلها في العجلات والمرْكبات إلى بلدة عربيّة داخل الحدود، ومن هناك يقومون بتهريبها إلى غزّة سيرًا على الأقدام، ويتوجّهون إلى القاهرة. في هذا الصدد، ندرك أنّ الحشيش هو مكوِّن الحياة النفسيّة والاجتماعيّة والثقافيّة في صحراء النقب، كما أنّه مَصْدر اقتصاديّ وضمن شبكة تتيح للقبائل العربيّة الفلسطينيّة في تلك المناطق أن تمارس حياتها وعلاقاتها العابرة للحدود حتّى القاهرة، مرورًا في صحراء النقب وسيناء.

إلى جانب ذلك، نرى أنّ هذه العمليّات المتكرّرة تحوّلت إلى فرصة داخل هذه المعازل والحدود العسكريّة التي خلقتها الأجهزة الاستعماريّة، ومن المؤكَّد أنّ هذه الفرص والإمكانات تتيح للمجموعة الفلسطينيّة الوصول إلى بضائع وسلع

تكلفتها أقلّ من أسعار السوق وأكثر تماشيًا مع الصعوبات الاقتصاديّة التي يعايشها المجتمع الفلسطينيّ داخل الحكم العسكريّ آنذاك، علمًا أنّ العمليّات تتطلّب اتّصالات وعلاقات وتقديم رشوة لبعض الضبّاط المسؤولين على الحدود، ومنهم من وصلت إليه السلطات الإسرائيليّة وأخضعته لتحقيقات ومحاكَمات (هِيد هَمِزْراح، 1950، 17 شباط؛ كُول هَعام، 1956، 5 تمّوز).

كانت الأجهزة الأمنيّة الإسرائيليّة مدرِكة أنّ القرى والبلدات الحدوديّة هي العامل الأساسيّ في تكوين شبكات التهريب، فضلًا عن الظروف المعيشيّة الحديثة الناجمة عن الاحتلال وعن تضييقات الحكم العسكريّ، إذ إنّ هذه الأراضي شكّلت قبل قيام الدولة وتقسيم الأراضي ووضع خطّ الهدنة مساحاتِ التفاعل بين القرى والأقارب والعائلات والحمائل، وبالتالي استمرار هذه العلاقات أسهَمَ في تحدّي مفاهيم الحدود والسيادة الاستعماريّة؛ فالتعاون بينهم على تكتيكات مختلفة شمل الأطفال والشباب الواعين للأراضي وطرقها والتفافاتها أفضل من دوريّات الحدود، وهو ما جعل عمليّات التهريب متكرّرة يوميّة (كنعان، 1958، 7 شباط).

قبل الانتقال إلى كيفيّة محارَبة وإعاقة التهريب من قِبل النظُم العسكريّة الاستعماريّة، يجب أن نناقش النمط الأخير وهو التهريب من الدولة الاستعماريّة إلى الخارج، ولا سيّما تهريب النفط والغاز؛ إذ إنّ أسعار النفط داخل إسرائيل كانت متدنّية مقارَنةً بجارتها الأردن -على سبيل المثال- ممّا جعله سلعةً مُهِمّة في عمليّة التهريب. هرّب الفلّاحون الفلسطينيّون سلعًا أخرى مطلوبة مثل "التفّاح الأخضر" إلى القرى المجاورة في الأردن، وهذا يحيلنا إلى مكافحة سياسات استعماريّة متعلّقة بعمليّة تجفيف الزراعة العربيّة، عبْر بيع المنتوج الزراعيّ في الأردن، ومؤن أخرى مثل الخبز أيضًا. جميعها -على نحوِ ما كتب حبيب كنعان- كانت ضمن عمليّة التهريب المعاكِسة (المصدر السابق). ومن المهمّ الذكْر أنّ الحكومة الإسرائيليّة في عام 1952 قد تناولت إشكاليّة تسويق المنتوجات الزراعيّة العربيّة، وما هي الأساليب الناجعة بهدف الاستفادة الكاملة منها، ويبدو أنّ الحكومة قد قدّمت تسهيلات معيّنة تفصيليّة للقِطاعات الزراعيّة العربيّة لم تَدُمْ طويلًا (عَلْ هَمِشْمار، 1952، 10 آذار).[4]

وفي تقرير آخر نشرتْهُ صحيفة "حيروت" (1954، 28 تمّوز) حول شبكة تهريب المؤن من الأردن إلى الفلسطينيّين القابعين تحت الحكم العسكريّ، جاء

4. من المهمّ أن نشير إلى أنّ الزراعة العربيّة ومحاصيلها تحوّلت تدريجيًّا إلى عبء على الدولة وسياسات تخطيطها العنصريّة. على هذا الأساس تبنّت سياسةً كاملة لتجفيف الزراعة العربيّة منذ عام 1958، واستمرّت حتّى نهاية الستّينيّات (بويمل، 2009).

ما يلي:" هُرِّب كثير من الأطنان من الأرزّ والسكّر إلى إسرائيل دُفِع ثمنها بشيكات سياحيّة (شيكات سفر). نُفِّذ التهريب بالطريقة التالية: هرّب العرب الأردنيّون البضائع عبر الحدود إلى البدو الإسرائيليّين في النقب، ومن ثَمّ نُقِلت هذه البضائع إلى وسطاء خزّنوها وانتظروا وقتًا مناسبًا لنقلها إلى التجّار، لتسويقها". قُدِّر ثمن هذه البضائع بعشرات الآلاف من الليرات الإسرائيليّة (العملة المستخدَمة آنذاك) وعُدَّت هذه العمليّات دخلًا إضافيًّا ومَخرَجًا للفلسطينيّ من مَعازل الحكم العسكريّ.

في منع التهريب: اشتباكات وملاحقات وشرطة حدود

"أخانا الغالي. البضائع عندك. أكِّد من فضلك استلامها" - رسالة من تاجرٍ إلى مهرِّب عبْر الحدود الأردنيّة (عَلْ هَمِشْمار، 1954، 4 نيسان).

من الأنماط التي ذكرناها أعلاه، نستنتج أنّ التهريب فعليًّا كان ضمن المناطق الإداريّة العسكريّة الثلاث التي أسّس لها الحكم العسكريّ. وعلى أساس قراءة منهجيّة للتهريب كممارَسة محلّيّة، نَعِي أنّها شكّلت خطرًا إستراتيجيًّا على "أمن الدولة"، وتحدَّت "السيادةَ الاستعماريّة" ضمن أدوات مكافحتها، كما ورد في تقرير حبيب كنعان، وبناءَ مستوطنات والإسراع في عمليّة الاستيطان الحدوديّة؛ فالاستيطان الحدوديّ يعطي الأجهزة الاستعماريّة أفضليّة من خلال السيطرة على طرق النقل والإمداد المعتادة عند الفلسطينيّين، ولذا فهي الوسيلة الأكثر نجاعةً في فرض الهيمنة الاستعماريّة من خلال إحاطة المساحات التي من الصعب على الدوريّات العسكريّة أن تراقبها، وخاصّة في عمليّات التهريب في النقب. ثمّ إنّ عمليّة المراقَبة والتحقيقات كانت واسعة جدًّا ومتشعّبة لن نستطيع رصدها على نحوٍ متكامل، ولكن هدفنا هو رسم صورة عامّة عن تعامل الأجهزة مع فعل التهريب، ورصد الأثر المتبادل.

عُقِدت جلسة "لجنة الشؤون الاقتصاديّة للوسط العربيّ" (1949)، ونوقِشَت فيها المشكلات المتعلّقة بانحدار مستوى الاستهلاك عند العرب الفلسطينيّين، على أثر التهريب والعلاقات الاقتصاديّة المتواصلة الناجمة عنه مع الفلسطينيّين والعرب عبر الحدود، والطريقة التي يجب بها التعاطي مع هذه الظاهرة بغية إدماجهم داخل المنظومة كمستهلِكين. وأقتبس من أ. حانوخي (عن وزارة الزراعة) واصفًا الآتي: "نحن معنيّون أن يلبّي العرب الإسرائيليّون حاجتهم من هنا، لا من خارج البلاد، من مبدأ استحالة ارتباط جزء من سكّان الدولة بنظام اقتصاديّ مغاير

لنظام الدولة. يجب تشكيل وحدة، وهذا فقط دون أن نأخذ في الحسبان مسائل تهريب الأموال وغيرها من أجل منع التهريب، علمًا أنّها ليست حتميّة على جزء واحد من السكّان؛ وهي قد تمتّد وتنتشر. يجب الآن تفعيل وسائل شُرَطيّة وأمنيّة. نعم يجب الآن إيجاد طُرُق لإدخال منتَجاتنا إلى القرية العربيّة، من خلال جذب الفلّاح" (المصدر السابق).

تأسّست وَحدة شرطة الحدود في عام 1951، وتكوّنت من ثلاث سرايا أساسيّة (هود، 1998)، لغرض محاربة ظاهرة التهريب وغيرها. اهتمّت هذه الوحدات بالتعاون مع وزارات وأجسام مختلفة في تحديد حركة المهرّبين وطرق النقل والإمداد ومنطق نشاطهم، وبالتالي كانت إعاقة حركتهم تجري من خلال الاشتباك معهم إن كانوا مسلّحين، أو بالقبض على البضائع المهرَّبة أثناء عمليّات التخزين مثلًا. وشكّل هذا الأمر مشكلةً أمنيّة عسكريّة باعتبار أنّه اعتداء وانتهاك لحدود الدولة الناشئة حديثًا، ولذا قُدِّم اقتراح من المعارضة في الكنيست في عام 1950 لإنشاء لجنة تحقيق في هذا الخصوص، واتّخذ الائتلاف موقفًا رافضًا للمقترَح، وعمل على إسقاطه بادّعاء أنّ هذا المقترَح يُضعِف "الوطنيّة والانتماء الصهيونيّ" (حيروت، 1950، 20 تمّوز).

في ملفّ الإدارة- تهريب عبر الحدود (1950)، نجد تقارير صادرة عن وزارة الزراعة حول تهريب المواشي، والأبقار على وجه التحديد في عام 1950؛ إذ يبدو أنّ القرى الفلسطينيّة استمرّت في جلب الأبقار عبْر الحدود من قرى وبلدات على الحدود، ثمّ حاولت الدولة الكشف عن هذه العمليّات من خلال ربط الوزارات المختلفة مع الأجهزة الأمنيّة والعسكريّة، وعلى هذا الأساس عُيِّن خبراء وأطبّاء بياطرة لاكتشاف مدى انتشارها ولملاحقتهم بغية إعاقة حركة تهريب المواشي.

علاوة على هذا، تضمّنت عمليّةُ مكافحة الظاهرة ملاحَقةَ الأموال والعملات الأجنبيّة والذهب؛ فهو أحد أعمدة التهريب، لأنّ التعامل بين "المهرِّبين" لم يكن على أساس الليرة الإسرائيليّة. وتشكّلت آنذاك "عصابات تهريب" إسرائيليّة _ لبنانيّة تمحور نشاطها في تهريب العملات عبْر الحدود ضمن شبكة دوليّة أكبر، وقُبِض على أفرادها ضمن عمليّة ملاحَقة استمرّت لأشهُر عديدة، واستطاعت الشرطة مصادرة أكثر من مليون ليرة إسرائيليّة بعملات مختلفة. وتضمّن التقرير وصفًا لكيفيّة تنفيذ عمليّة المراقَبة والملاحَقة، ونرى التصاعد التدريجيّ في حملات الاعتقال وملاحَقة المهرّبين. على سبيل المثال، في عام 1953 سُجِّلت 46 حادثة على خلفيّة التهريب، وفي العام التالي 45 حادثة، ثمّ في عام 1955 استطاعت الشرطة أن تحقّق رقْمًا قياسيًّا إذ قيّدت في سجلّاتها 181 حادثة تهريب، وفي العام

التالي بلغ العدد 93 حادثة (كنعان، 1958، 7 شباط).

وجاء في تقرير الشرطة وصف لإحدى عمليّات ضبط شبكة تهريب العملات الأجنبيّة، فقد نصبت "شرطة المنطقة الشماليّة" كمينًا لأفراد العصابة في مكان اجتماعهم المعتاد، بين مزرعة في مِسحاف وقرية عْدَيْسة اللبنانيّة في منطقة "جبال نفتالي" (جبال عامل). فتّشت الشرطة المنطقة تفتيشًا شاملا تحضيرًا للقبض على جميع أفراد "العصابة"، ثمّ انتشرت بشكلٍ دائريّ مغلَق وانتظرت أعضاء العصابة، وهم يهوديّان من إسرائيل وأربعة عرب من لبنان حضروا الاجتماع، وعلى الفور هاجموا جميع أعضاء العصابة" (أَفيئِل، 1958، 2 شباط). ويبدو أنّ الضربة الأولى التي تلقّتها شبكات التهريب كانت حينما بدأ تداول عملة "دولار" مزيّفة من قِبل شركائهم الإسرائيليّين، وهذا تسبَّبَ في إضعاف الشبكات والمعامَلات، كما أنّ قوافل التهريب عمومًا بدأت في الاندثار بعدما استطاعت الأجهزة الأمنيّة والعسكريّة كشف طرقهم وأساليبهم. على الرغم من ذلك، استمرّ التهريب بسبب قدرة المهرّبين الفلسطينيّين على ممارسة حِيَل متعدّدة، منها -على سبيل المثال- إرسال قوافل عاديّة للتمويه بغية التلاعب بالمعلومات التي تصل إلى الأجهزة الأمنيّة الاستعماريّة (كنعان، 1958، 7 شباط).

في محاولة إضافيّة لنصب كمين شُرَطيّ وثّقتها جريدة عَلْ هَمِشمار (1954، 4 نيسان) قُرب سيلة الحارثيّة (وهي قرية محاذية للحدود من جهة السلطات الأردنيّة)، كان ثمّة أكثر من 15 مهرِّبًا وعشرة بغال محمَّلة بالبضائع المهرَّبة. اشتبكت الشرطة الأردنيّة معهم، وتبادلوا إطلاق النار، وهم (الشرطة الأردنيّة) على تواصل مع شرطة الحدود الإسرائيليّة بغية القبض على المهرِّبين. وذكرَ التقرير أنّ هذه العمليّة هي جزء من عدّة عمليّات حقّقت نجاحًا، استطاعوا فيها القبض على العديد من الأشخاص وتقديمهم إلى المحاكمة. كذلك شهد ذاك العام عمليّات أخرى من جهة الحدود الأردنيّة، فيها تمكّنت الشرطة من إجراء تحديد دقيق لمواعيد التسليم بين المهرِّبين، ومن بينهم فلسطينيّون من منطقة المثلّث، وقبضت على مهرّبين يحملون كمّيّات من الحشيش والأفيون ومخدّرات أخرى قرب بلدة أمّ الفحم (هَتْسوفِيه، 1954، 18 تشرين الأوّل).

نستنتج من الأمثلة أعلاه أنّ الديناميكيّة الاستعماريّة للقبض على المهرّبين وإعاقة حركتهم هي مسار متداخل؛ إذ هي جزء من تشديد الحصار وتثبيت المنظومات العسكريّة في تقييد حركة الفلسطينيّين وكسر علاقاتهم مع محيطهم الطبيعيّ الممتدّ. فضلًا عن هذا، شكّلت عمليّات الملاحَقة والحملات الشُّرَطيّة على المهرّبين رافعة أساسيّة لبَلْوَرة وصقل عمل الأجهزة الأمنيّة العسكريّة

وأدوات وتقنيّات الضبط والمراقَبة على المجتمع الفلسطينيّ القابع تحت إطار المواطَنة الاستعماريّة الاستيطانيّة (Sa'di, 2014).

خلاصة: الفلسطينيّون على الحدود "مهرّبون" وَ "متسلّلون"

مَهمّتي الأساسيّة في هذه الدراسة المقتضبة هي معالجة الديالكتيك بين الفلسطينيّ كمقاوم للحدود يأمل في تحقيق حركة حرّة في مجاله الجغرافيّ الحيويّ لتشكيلات حياته الاجتماعيّة والاقتصاديّة والثقافيّة، والمستعمِرِ الطامع في تثبيت سيادة عنيفة وحدود راسخة إزاء الأصلانيّين، علمًا أنّ الحدّ مطواع إزاء المستعمِر، حيث إنّ التوسُّع هو ميزة بنيويّة للمشروع الصهيونيّ، ضمن فترة تاريخيّة حاسمة لتشكُّل هذه الحدود، وهي الحكم العسكريّ الأوّل، ومن خلال الظاهرة الاجتماعيّة / القانونيّة "التهريب" (صايغ، 1965).

برز الفلسطينيّ آنذاك فاعلًا مهمًّا في تشكُّل العلاقات الاستعماريّة الصهيونيّة، واستدامة الاحتكاك مع الأجهزة الأمنيّة والعسكريّة الصهيونيّة ضمن أُطُر وظواهر متعدّدة أسهمت في صناعة التاريخ والأحداث والمؤسّسات. كما ذكرنا آنفًا، استطاع الفلسطينيّ أن يستمرّ في بناء واستكمال علاقته مع المحيط ضمن الاشتباك مع الشرطة، على الرغم من الرقابة والقوانين الاستعماريّة، بغية إعادة إنتاج حياته اليوميّة والثقافيّة الشعبيّة (من المأكل حتّى الملْبس) في تلك الفترة الحرجة.

وفي الختام، نشير إلى أنّ التهريب ليس الظاهرة الوحيدة التي أُطّرت من قِبل المستعمِر على أنّها خطر أمنيّ إستراتيجيّ على مشروع الدولة الصهيونيّة؛ فالفلسطينيّ اللاجئ الذي استمرّ في محاولات العودة إلى دياره وعائلته وأراضيه (التي دُمّرت بفعل الحرب التي شنّتها العصابات والمجموعات العسكريّة الصهيونيّة على الشعب الفلسطينيّ) أُطلِق عليه "متسلّل"، واتُّهِم بالتشويش على سيادة الدولة الجديدة، واتُّهِم بتنفيذ أعمال تخريب للمستوطنات وممتلكاتها، وبتنفيذ عمليّات فدائيّة، أو سرقات من حقول المستوطنين والتجسّس لصالح الدول العربيّة والمنظّمات الفدائيّة. فقد ورد في ملفّ أرشيفيّ عنوانه "متسلّلون" (وزارة الخارجيّة، 1949-1954) تعدادٌ للكمّ الهائل لأعمال المقاوَمة اليوميّة التي شنّها الفلسطينيّون اللاجئون على الحدود، والتي تحتاج إلى دراسة معمَّقة جادّة، علمًا أنّ هذه الظاهرة متقاطعة مع التهريب وتختلف عنها في مسألة التجارة والعلاقات اليوميّة عبْرَ الحدود. أمّا "التسلّل"، فقد رمى إلى ضرب الحدود والعودة إلى الوطن.

ما حاولنا الكشف عنه في ما يتعلّق بالتهريب هو كيفيّة تحوُّل الحياة اليوميّة الفلسطينيّة، في كلّ ما تعنيه اقتصاديًّا واجتماعيًّا وثقافيًّا، إلى فعل خارج عن القانون، وعلى هذا الأساس جرى الكشف عن طرق وأساليب وأنماط التهريب بوصفه استمرارًا واستكمالًا وكفاحًا من أجل الصمود والحفاظ وضمان استمرار الوجود الاجتماعيّ للفلسطينيّين ضمن مسارٍ مغاير لِما سبق إنفاذ خطّ الهدنة عسكريًّا، وارتبط ذلك مباشرةً بالصراع مع المستعمِر لكونه مهتمًّا بالدرجة الأولى في إبادة الأصلانيّ.

المَراجع

الإدارة – التهريب عبْر الحدود. (1950). أرشيف الدولة، ج – 36/2177 (G -36 /2177). [بالعبريّة]

أفْيئِل، يعقوف. (1958، 2 شباط). كشف وضبط تهريب ملايين على الحدود اللبنانيّة. **مَعَريف**. ص 1. [بالعبريّة]

إيلي، هود (محرّر). (1998). **كتاب أبرز الأحداث بين العامَيْن 1948-1973** (الجزء الأوّل). القدس: دار النشر الحكوميّة. [بالعبريّة]

بوبْمِل، يَئير. (2009). إخضاع الاقتصاد العربيّ في إسرائيل لصالح الوسط اليهوديّ 1958-1967. **هَمزراح هَحَداش** (الشرق الجديد)، 48. ص 101-129. [بالعبريّة]

تقرير لجنة الوزراء لشؤون الحكم العسكريّ (11-12). (1959). أرشيف الدولة، أ - 11/ 72567 (A - 11 /72567). [باللغة العبريّة]

حيروت. (1950، 20 تمّوز). أرباح وتهريب. **حيروت**. ص 3. [بالعبريّة]

حيروت. (1954، 28 تمّوز). شبكة تهريب لبضائع غذاء ومؤن من الأردن إلى إسرائيل- كشف بيد الشرطة. **حيروت**. ص 4. [بالعبريّة]

الصايغ، فايز. (1965). **الاستعمار الصهيونيّ في فلسطين**. دراسات فلسطينيّة: المؤسّسة العربيّة للدراسات والنشر والتوزيع.

صبري، جريس. (1967). **العرب في إسرائيل**. بيروت: منظّمة التحرير الفلسطينيّة، مركز الأبحاث. ص 92- 164.

عَلْ هَمِشْمار. (1952، 10 آذار). الحكومة حدّدت آليّات التسويق للمنتوجات العربيّة. **عَلْ هَمِشْمار**. ص 1. [بالعبريّة]

عَلْ هَمِشْمار. (1952، 4 نيسان). معركة مع المهرّبين على الحدود في منطقة المثلّث. **عَلْ هَمِشمار**. ص 8. [بالعبريّة].

كنعان، حبيب. (1951، 11 آذار). كيف يهرّبون وماذا يهرّبون لإسرائيل؟ **هآرتس**. ص 2. [بالعبريّة]

كنعان، حبيب. (1958، 7 شباط). ماذا يهرّبون، وكيف يهرّبون؟ **هآرتس**. ص 3. [بالعبريّة]

كول هَعَام. (1956، 11 تمّوز). ضبّاط شرطة في التحقيق... تهريب من الأردن. **كول هَعام**. ص4. [بالعبريّة]

مكتب رئيس الوزراء. (1949-1959). **الحكم العسكريّ**. أرشيف الدولة، ج - 7 /5427 (G-7 /5427). [بالعبريّة]

ملّف إيضاحات حول سؤال العرب في إسرائيل. (1949 - 1950). جلسة لجنة "الشؤون الاقتصاديّة في الوسط العربيّ". أرشيف الدولة، عُقِدت في تاريخ 1949/11/30. ج – 35 /201 (G -35/ 201). [بالعبريّة]

ناشف، إسماعيل. (2020). عمل الحدّ: قراءة مختلفة للصهيونيّة. **مجلّة تبيّن**، عدد 34(9). ص 45-79.

هَتْسوفِيه. (1954، 18 تشرين الأوّل). كشف وضبط عصابات مهرّبي الأفيون في الجليل الغربيّ. **هَتْسوفِيه**. ص 5. [بالعبريّة]

هِيدْ هَمِزْراح. (1950، 17 شباط). العرب في إسرائيل. **هِيدْ هَمِزْراح**. ص 6. [بالعبريّة]

وزارة الأقلّيّات. (1948). **الحكم العسكريّ**. أرشيف الدولة، ج- 9 /308 (G-9 /308). [بالعبريّة]

وزارة الخارجيّة. (1949-1954). **متسلّلون**. أرشيف الدولة، ح. ص. - 12 / 2402 (MFA -12 /2402). [بالعبريّة]

Andreas, Peter. (2013). **Smuggler nation: How illicit trade made America**. New York: Oxford University Press.

Barkai, Haim. (1977). **Growth patterns of the Kibbutz economy**. The Hebrew Univeristy and Maurice Institute Jerusalem. North Holland Publishing Company.

Degani, Arnon Yehuda. (2015). The decline and fall of the Israeli Military Government, 1948–1966: a case of settler-colonial consolidation? **Settler Colonial Studies**, 5(1). Pp. 84-99. DOI: 10.1080/2201473X.2014.905236

Dobler, Gregor. (2021). Localizing smuggling. In Gallien, Max, & Weigand, Florian (Eds.). **The Routledge handbook of smuggling** (1st ed.) (pp. 19-29). Routledge.

Hüsken, Thomas. (2019). **Tribal politics in the borderland of Egypt and Libya**. Cham, Switzerland: Palgrave Macmillan

Nugent, Paul. (2021). Making borders, closing frontiers and identifying smuggling. In Gallien, Max, & Weigand, Florian (Eds.). **The Routledge handbook of smuggling** (1st ed.) (pp. 95-106). Routledge.

Sa'di, Ahmad H. (2014). **Thorough surveillance: The genesis of Israeli policies of population management, surveillance, and political control towards the Palestinian minority**. Manchester University Press.

الباب الثاني:
العلاقات الاجتماعيّة –
مقارَبات تربويّة ونسويّة

تصوُّرات وتطبيقات التربويّين لسياسات التقييم والاحتواء تجاه التلاميذ الفلسطينيّين من الضفّة الغربيّة في المدارس العربيّة في إسرائيل

إسلام أبو أسعد[1]

مقدّمة

تَستخدم هذه المقالة عدسة النظريّة العِرْقيّة النقديّة لاستكشاف كيفيّة إدراك المعلّمين الفلسطينيّين داخل الخطّ الأخضر لمفهوم الدمج والاندماج تجاه التلاميذ الفلسطينيّين من الضفّة الغربيّة، وكيف ينعكس ذلك في نظام التقييم المدرسيّ في المدارس الابتدائيّة والإعداديّة العربيّة في إسرائيل.

التلاميذ من الضفّة الغربيّة الذين يَدْرسون في مدارس عربيّة في إسرائيل هم -في الغالب- من عائلات يكون فيها أحد الوالدين أو كلاهما من الضفّة الغربيّة ويعيشان داخل الخطّ الأخضر. في المدرسة، يعامَلون على أنّهم غير محلّيّين. بعض هذه العائلات جاءت من خلفيّة اجتماعيّة واقتصاديّة متدنّية، ولديها مشاكل عنف منزليّ حسب ما ورد في المقابَلات. يعاني معظم هؤلاء التلاميذ من مشكلات تعلُّميّة واجتماعيّة، وينخرطون في برامج الدمج والاحتواء في المدرسة.

تبحث هذه الدراسة في كيفيّة إدراك المعلّمين الفلسطينيّين داخل الخطّ الأخضر لمفهوم الدمج والاندماج تجاه التلاميذ من الضفّة الغربيّة، وكيفيّة انعكاس ذلك في نظام التقييم المدرسيّ في المدارس الابتدائيّة والإعداديّة العربيّة في إسرائيل.

يستند الأساس المفاهيميّ لتشكيل الاحتواء والدمج إلى وجهة النظر الإنسانيّة التي ترى أنّ اندماج التلاميذ في إطار غير مقيّد أو لا يَصِمُ التلاميذ هو تعبير عن الحفاظ على حقوق الطفل. هذا بديل عن تصوُّر الاندماج كتعبير عن الرغبة في

1. **د. إسلام أبو أسعد**، باحثة في مجال علم الاجتماع التربويّ.

التطبيعِ، أي جعْلِ التلاميذ ذوي الاحتياجات الخاصّة "عاديّين" قدر الإمكان. يُعَدّ الدمج والاحتواء مفهومَيْن أساسيَّيْن في التعليم، إذ يساعدان على ضمان حصول جميع التلاميذ على تعليم جيّد بصرف النظر عن خلفيّتهم أو قدراتهم. يُعتبر التقييم أيضًا جانبًا مهمًّا من جوانب التعليم؛ وذلك أنّ عمليّات القياس والتقييم ترمي إلى تعزيز تعلُّم التلاميذ ذوي الاحتياجات الخاصّة والفئات الضعيفة، إذ يساعد على تقييم تعلُّم التلاميذ وتقدُّمهم. وعلى الرغم من ذلك، ثمّة مفارَقة بين الدمج والاحتواء من جهة، والتقييم من جهة أخرى؛ فقد لا تكون ممارسات التقييم التقليديّة شاملة أو عادلة لجميع التلاميذ.

تنطلق فكرة المساواة في التعليم من أنّ جميع التلاميذ، بصرف النظر عن خلفيّتهم، يجب أن يتمتّعوا بفرص متساوية للحصول على تعليم عالي الجودة. في الغالب، تواجه الشرائح التي تعاني من الفقر والإقصاء عقبات كبيرة تَحُدُّ من قدرتهم على الوصول إلى تعليم جيّد. من هذه العوائق: عدم كفاية التمويل للمدارس؛ ضعف البنْية التحتيّة؛ النقص في عدد المعلّمين المؤهَّلين.

الاحتواء والدمج في التعليم العربيّ في إسرائيل

الاحتواء والدمج مفهومان مترابطان ولكنّهما متميّزان في التعليم. يشير الاحتواء إلى ممارسة ضمان حصول جميع التلاميذ، بصرف النظر عن خلفيّتهم أو قدراتهم، على الفرص نفسها والموارد نفسها. من ناحية أخرى، يشير الدمج إلى عمليّة جمع مجموعات متنوّعة من التلاميذ معًا في البيئة التعليميّة نفسها.

ما زال مفهوم الدمج يتمركز في الاستجابات الفرديّة التي كانت سِمَة من سِمات تعليم ذوي الاحتياجات الخاصّة (Ainscow, 1997; Balshaw, 2014).

الاحتياجات الخاصّة في نظام التعليم العربيّ تعاني من فجوة كبيرة، مقارَنةً بنظام التعليم اليهوديّ. يُدمَج العديد من الأطفال العرب الذين يحتاجون إلى تعليم خاصّ في فصول التربية النظاميّة أو الخاصّة التي لا تلبّي احتياجاتهم (Majadley, 2021). وجد البحث الذي قارن بين المواقف الفلسطينيّة وتلك الإسرائيليّة أنّ المعلّمين اليهود أظهروا استعدادًا كبيرًا لاحتواء ودمج التلاميذ ذوي الاحتياجات الخاصّة (Lifshitz et al., 2004). أظهرت الأبحاث الإضافيّة التي فحصت موقف 325 مدرّسًا عربيًّا في إسرائيل التزامًا كبيرًا بإدماج التلاميذ ذوي الاحتياجات الخاصّة. في الوقت نفسه، لوحِظ أنّ الدمج لا يسهم في تطوُّر التلاميذ "العاديّين"، وأنّ فوائد الاحتواء في تقدُّم التحصيل في المدارس على وجه العموم قليلة (Karni et al.,

2011). أظهرت الدراسات أنّ الاحتواء والدمج في المدارس يشملان تلاميذ من المستوى الاجتماعيّ والاقتصاديّ المتوسّط إلى المرتفع أكثر مِن شملهما تلاميذ ذوي مستوى اجتماعيّ واقتصاديّ منخفض، وبدرجة أكبر في التعليم اليهوديّ ممّا في التعليم العربيّ (Gavish, 2017).

التقييم في التعليم العربيّ في إسرائيل

يُعَدّ التقييم مكوِّنًا أساسيًّا في أيّ نظام تعليميّ لأنّه يسمح للمدرّسين وصانعي السياسات بتقييم نتائــج تعلُّم التلاميذ وتحديد المجالات التي يحتاجون فيها إلى مزيد من التحسين. إحدى الطرق التي سعت بها وزارة التربية والتعليم الإسرائيليّة إلى تضييق الفجوات الاجتماعيّة والتعليميّة الكبيرة في البلاد كانت من خلال دمج التقييمات الداخليّة والخارجيّة (Nevo, 1995). في العديد من المدارس مركِّز للقياس والتقييم المدرسيّ، ويهدف وجوده إلى تسهيل تنفيذ التقييم الداخليّ، بالإضافة إلى تسهيل استخدام بيانات التقييم الخارجيّة (Levin-Rozalis & Lapidot, 2010). تقيِّم الاختبارات الموحّدة للوزارة –"الميتساف"- معدّلات نجاح تلاميذ الصفّ الخامس الابتدائيّ في جميع أنحاء البلاد في مواضيع محدّدة، وبالتالي يجري تصنيف المدارس حسب التحصيل. تعرّضت هذه الاختبارات لانتقادات شديدة، لأنّ لها آثارًا سلبيّة على طرق التدريس وعمليّات التدريس في الفصل الدراسيّ، وتشجّع على نقل الموادّ التعليميّة بدلًا من تشجيع التفكير وتنمية فكر التلميذ (كليجِر، 2009؛ Feniger et al., 2016). في عام 2019، قرّرت الوزارة إنهاء هذه الاختبارات، وبدأت في إصلاح التقييم الذي يعطي مزيدًا من التركيز على التقييم الداخليّ، مع استمرار الاعتماد على بعض الاختبارات الخارجيّة.

النظريّة العِرْقيّة النقديّة - Critical Race Theory

الإطار النظريّ للتعاطي مع معطيات البحث هو النظريّة العِرْقيّة النقديّة. ظهرت النظريّة في الولايات المتّحدة في أواخر السبعينيّات والثمانينيّات كردّ فعل للقيود المفروضة على مناهج الحقوق المدنيّة التقليديّة لمعالجة عدم المساواة العِرقيّة. هو نهج متعدّد التخصّصات، يعتمد على الدراسات القانونيّة وعلم الاجتماع والتاريخ والفلسفة ومجالات أخرى، لتحليل الطرق التي يتقاطع بها العِرق والعنصريّة مع أشكال أخرى من عدم المساواة الاجتماعيّة، وتشكيل تجارب الأفراد والفرص (Bell, 2018; Crenshaw, 1989; Yosso, 2005).

النظريّة العِرقيّة النقديّة في التعليم هو إطار تحليليّ يتحدّى السرد السائد لعمى الألوان في السياسات والممارَسات التعليميّة؛ إذ إنّ عدم المساواة العِرقيّة في التعليم ليس مسألة تحيُّز فرديّ، بل هو شكل منهجيّ ومؤسَّسيّ من القمع يتضمّن جميع جوانب التعليم. يسلّط الإطار الضوء على أهمّيّة تركيز خبرات ووجهات نظر التلاميذ من الفئات المهمَّشة في البحث التربويّ والممارَسة (Ladson-Billings, 2021). الموارد الثقافيّة التي يجلبها التلاميذ من الفئات المهمَّشة إلى تجاربهم التعليميّة -كالثروة اللُّغويّة والثقافيّة والشبكات الاجتماعيّة والمرونة، على سبيل المثال- تُهمَّش ويجري تجاهلها (Yosso, 2005). في الغالب، المناهج التقليديّة والتدريس تعكس المعايير والقيم الثقافيّة السائدة، والتي يمكن أن تعمل على تهميش هؤلاء التلاميذ واستبعادهم، وتُسلِّط الضوء على أهمّيّة تركيز خبرات ووجهات نظر التلاميذ من الفئات المهمَّشة في المناهج والتعليم، وتجادل بأنّ منظور النظريّة العِرقيّة النقديّة في التعليم يمكن أن يساعد في تحدّي هذه المعايير الثقافيّة السائدة وتحويلها (Tate, 1997).

أحد المفاهيم الرئيسيّة للنظريّة العِرقيّة النقديّة هو التقاطع، الذي يؤكّد أنّ الأشكال المختلفة للهُويّة -كالعِرق والجنس والطبقة، على سبيل المثال- تتقاطع وتتفاعل لتشكيل تجارب الأفراد للقمع والامتياز. في داخل أيّ مجموعة ثقافيّة أو عِرقيّة يمكن أن يكون ثمّة تنوُّع كبير من حيث تجارب الأفراد وهُويّاتهم، ويمكن أن تتقاطع هذه الاختلافات بطرق معقَّدة لخلق تجارب فريدة من التمييز والتهميش.

التلاميذ الفلسطينيّون من الضفّة الغربيّة الذين يتعلّمون في المدارس العربيّة في إسرائيل

التلاميذ من الضفّة الغربيّة الذين يتلقَّوْن دراستهم في مدارس عربيّة في إسرائيل هم من عائلات يكون فيها أحد الوالدين من الضفّة الغربيّة، وغالبًا تكون الوالدة فلسطينيّة من داخل الـ48، بينما الأب من الضفّة الغربيّة ويعيشان داخل الخطّ الأخضر. وهناك عائلات فيها الأمّهات والآباء من مناطق الـ67 جاءوا لأسباب عدّة، منها: رغبتهم في العمل والاستقرار داخل الخطّ الأخضر؛ أنّهم متعاونون مع إسرائيل؛ تعرُّضهم للتهجير خوفًا من التعرّض للثأر أو الإجرام. في الغالب، تكون هذه العائلات ذات خلفيّة اجتماعيّة واقتصاديّة متدنّية. ليس ثمّة أرقام رسميّة دقيقة تحدّد أعداد هؤلاء التلاميذ؛ فهُمْ لا يظهرون في الإحصائيّات لكونهم يحملون بطاقة هُويّة إسرائيليّة. وهناك تلاميذ يتعلّمون في المدارس العبريّة. من المهمّ

الإشارة إلى أنّ التلاميذ معرَّفون في الإحصائيّات تحت تسميات على غرار التالي: "أجانب"؛ "من دول غير معروفة".

من المهمّ الإشارة إلى أنّ الأعداد غير واضحة؛ فحسب إحصائيّات مركز الأبحاث والمعلومات التابع للكنيست (مونيكِندم-جِفْعون، 2022)، الفلسطينيّون المقيمون أو الذين في طور لمّ شمل الأسرة معظمهم يدرسون في القدس الشرقيّة بدون جنسيّة إسرائيليّة، وهم تلاميذ في جهاز التعليم العربيّ، وعددهم لا يقلّ عن 1,460 طالبًا (40% من التلاميذ الأجانب في مؤسّسات التعليم العربيّ). علاوة على ذلك، 96% من التلاميذ الذين ليس لديهم بلد ولادة يدرسون في التعليم العربيّ، ويضاف إليهم تلاميذ إسرائيليّون بدون بطاقة هُويّة.

منهجيّة البحث

ترمي هذه الدراسة البحثيّة إلى استكشاف تصوُّرات وخبرات المعلّمين في ما يتعلّق بالتقاطع بين التقييم والاحتواء في المدارس. استخدمت هذه الدراسة منهج البحث الكيفيّ، باستخدام مقابَلات شبه منظَّمة لجمع البيانات. المنهج النوعيّ مناسب لاستكشاف مواقف التربويّين تجاه مواضيع معقَّدة ومتعدّدة الأوجه، كالتقييم والاحتواء في المدارس على سبيل المثال. المقابلات شبه المنظَّمة طريقة بحث مناسِبة؛ وذلك أنّها تتيح المرونة في استكشاف الموضوعات المعقَّدة مع ضمان معالَجة أسئلة بحثيّة محدَّدة (Clarke & Braun, 2013). أُجريت مقابلات في أربع (4) مدارس: اثنتان في المرحلة الابتدائيّة، واثنتان في المرحلة الإعداديّة. وفي كلّ مدرسة أُجرِيَت المقابلة مع أربع (4) شخصيّات: مدير المدرسة؛ مركّز القياس والتقييم؛ مركّز الاحتواء والدمج؛ مربّي الصفّ. أُجرِيَت المقابَلات شخصيًّا أو عبْر الزوم، بناءً على تفضيل المشارِك. سُجِّلت المقابَلات تسجيلًا صوتيًّا، ومن ثَمّ نُسِخت حرفيًّا. حُلِّلت البيانات تحليلًا منهجيًّا للنصّ، بناءً على إجراءات واضحة ومحدَّدة مسبقًا تخلق فئات متميّزة (Dey, 2003; Shakedi, 2004).

النتائج

عبّر المعلّمون والمديرون عن توجُّهاتهم ورؤيتهم لكلّ من مفهوم الاحتواء والتقييم، وعن كيفيّة تطبيقهما في المدرسة. كانت التوجُّهات متعدّدة ومتنوّعة، ولكن غالبيّتها أشارت إلى التناقض الجوهريّ بين الاحتواء والتقييم. فضلًا عن

هذا، جميع التوجُّهات رأت في التلاميذ من مناطق الـ67 الشريحة الأكثر احتياجًا إلى الاحتواء والمسانَدة. وعلى الرغم من هذا، قدّم المعلّمون والمديرون صورة تعكس عجزًا وقلّة حيلة مغلَّفة بمصطلحات تقلّل من عدم قدرتهم على مسانَدة التلاميذ المهمَّشين عمومًا -بمن فيهم التلاميذ من مناطق الـ67.

المفاهيم التربويّة والاجتماعيّة والثقافيّة للاحتواء والتقييم

شارك المعلّمون والمديرون في وصف لشريحة التلاميذ المستصعِبين من مناطق الـ67 كركيزة لفهم مدى صعوبة وتعقيد وضعهم وبالتالي مواجهة صعوبة في إعطاء حلول لهؤلاء التلاميذ. مركّزة القياس والتقييم في إحدى المدارس وصفت على نحوٍ موسّع الوضع الاجتماعيّ والثقافيّ والاقتصاديّ لدى هذه الشريحة من التلاميذ، إذ قالت:

> طيّب، هنه أوّل إشي من ناحية... من ناحية عائليّة بيجوا من محلّات اللي هي صعبة، إمّا مطلّقين، إمّا أهل من الضفّة، إمّا فيه مشاكل عائليّة اللي معروفة، إمّا من أبوه بيبع حشيش، بحشّش- من هدا المحلّ. وكمان المنطقة اللي هي موجودة، هي معروفة هاي المنطقة إنُّه هي منطقة صعبة، مشهورة يعني ببيع هاي الأشياء. وإنُّه الاولاد معرَّضين بأي فترة هنّي بشوفوا هاي الأشياء قدّامهن يعني، فاهمة؟ فَهنّي عايشين هاي الأشياء كمان بحياتهن اليوميّة. فَممكن كمان إنّك تشوفي طلّاب اللي هي بدها بَس فِش وراها أهل، يعني أهلها اللي هي مش مثقّفة، أهلها مش متعلّمة. فَهنّي بيجوا بمحلّ اللي بنظلموا بهدا المحلّ.

أمّا المفاهيم التربويّة التي طُرِحت وتلك المتعلّقة بالعمل الإداريّ أو التقنيّ، فقد استُخدِمت باللغة العبريّة. في ما يخصّ مفهوم الاحتواء والدمج، هنالك من صوّره على أنّه طريقة تعامل مع التلميذ ترتكز على استيعابه من ناحية عاطفيّة والتعاطف الوجدانيّ (Empathy) معه ودعمه على الصعيد العاطفيّ لا التعليميّ. مركّزة الاحتواء والدمج في إحدى المدارس الابتدائيّة شاركت تصوُّرها، إذ قالت:

شوفي *الهاخلاه* [التعاطف والاحتواء][2] قبل ما تبدا كموضوع هي أنا حسب رايي هي بشخصيّة الإنسان. هي مش شهادة، هي مش *تَفْكِيد* [وظيفة]، هاي أوّل إشي. *الهاخلاه* [التعاطف والاحتواء] إنُّه أنا أتقبّل الإنسان بكلّ عيوبه وصعوباته، هاي أوّل شغلة- ممنوع أرفض، إزا رفضت أنا فشلت. أنا أتقبّل كلّ إشي، وإنُّه أكون يعني صدر رحب إنُّه لكلّ معاناتك. يعني لمّا ولد بنرفز وبِقْلب البنك [الطاولة] إعرفي إنُّه هدا الولد عم بعاني، هدا مش إنُّه بدّو يقلب البنك [الطاولة] لإنُّه مش عارف يعبّر، مش عارف بِتْمُودِيد [يتعامل] مع الصعوبات، فَهو شافك فَقلب البنك [الطاولة]، كإنُّه عَمْ بقولّك انقذيني، ساعديني، فهمتي عليّ؟ *فالهاخلاه* [التعاطف والاحتواء] إنّك تتقبّلي كلّ المشاكل والصعوبات وعن طريقها تساعدي، مش بَسْ تتقبّلي وخلاص- لأ، إنّما يكون فيه نتيجة منيحة، ويكون فيه ثقة. لَمّا بكون الولد بثق في إنسان أكبر مِنُّه بكون في أمل إنّه يتحسّن. أمّا لَمّا بِحِسّ إنُّه هاي المعلّمة بتقول إنت ممنوع ومسموح، مش ممنوع تتواصل... أيّاتها شغلة لازم تتواصل مع الإمّ- بصير في مشاكل كمان في البيت، فَإنتِ خرّبتي كلّ إشي. فَبدّك تفهّميه هو كمان، *وْتَخِيلِي أُوتُو* [تتعاطفين معه وتحتوينه]، قيسيها عَوْلادك يعني، بتتحمّلي الصعوبات- عصبيّتهن على بُنى إنّه هو عصبي عليكي مش لأنُّه هو بكرهك أو هو بحترمكيش، لأنُّه هو في عنده مشكلة- عُقدة مش عارف يحلّها، مش عارف يقول إنُّه ساعدوني، أو مش عارف إنُّه هو بحاجة لمساعدة بالأساس. فَبدّك تحتويهن وشويّ شويّ تحاولي تِطْلعي معهن درجة درجة، إنُّه ما يواجهوا هدا الإشي كمان مرّة، تساعديهن. هاي *الهاخلاه* [التعاطف والاحتواء].

وكذلك مركّزة القياس والتقييم التربويّ في إحدى المدارس الإعداديّة تحدّثت عن الجانب العاطفيّ في عمليّة الاحتواء، مع إعطاء أدوات للتلاميذ للتعامل مع الإحباطات من ناحية عاطفيّة، وتوفير تجربة إيجابيّة تساعدهم على اجتياز الصعوبات بأقلّ ضرر نفسيّ.

2. جميع الكلمات الواردة بالخطّ المائل في المقابَلات الشخصيّة المقتبَسة هي كلمات عبريّة أو أجنبيّة، وردت ترجمتها العربيّة داخل الأقواس المعقوفة التي تليها.

بالنسبة لإلي الاحتواء إنُّه ... إنُّه الطالب يلاقي لَإلُه كيف نقول *أُوزِنْ كَشِّيفِتْ* [أذن مصغية]، يعني حدا اللي يقدر يسمعه. يلاقي لَإلُه هدا *البوچير مَشْمَعُوتِي* [البالغ المهمّ] اللي هو يتوجّهوله يحكي معه. مش شرط أكون أنا كمُربّية صفّه، ممكن أيّ معلّمة يعني *بِتْخَبير* [يتواصل] لإلُها يلاقي هدا الملجأ اللي هو يتوجّهله، يحكي معه. شو اسمه، *الهاخلاه* [التعاطف والاحتواء] إنّي أنا أفهمهن، أعرف من وين هدا الوجع تبعهن جاي، ليش هنّي عم بتصرّفوا هيك. أعطي... مش إنُّه أسمح بالتصرّفات الغلط، ولكن أفهم من أيّ محلّ التصرّفات الغلط طالعة وأوجّهها، إنُّه أعرف، أفهم وجعه وأقدر أساعده إنُّه هو *بِتْنَهيل* [يدير ذاته] صَحّ بالرغم من الأشياء اللي موجود فيه، يعبّر عن حاله *وبِتْنَهيل* [يدير ذاته] صَحّ. فَبهاي... هيك بالنسبة لَإلي، إنُّه *الهاخلاه* [التعاطف والاحتواء] إنُّه أنا أقدر أساعده إنُّه يطلع من المحلّ اللي هو موجود فيه بأقلّ أضرار ممكنة؛ إنُّه يكون الإشي أهون عليه؛ إنُّه يجتاز المرحلة الصعبة اللي هو عَمْ بعيشها.

لقد اتّفق الجميع على أنّ التعاطف والاحتواء لا يمكن أن يشملا الجانب التعليميّ؛ وذلك لأنّ القياس والتقييم يجب أن تكون لهما مصداقيّة، وبخاصّة من خلال التقييم التقليديّ (الامتحان)، بحيث تكون له حصّة الأسد (60 %-70 %) من العلامة النهائيّة التي تظهر في الشهادة، مع إعطاء 30 %-40 % لأساليب التقييم البديل بغية دعم الطالب معنويًّا لا تعليميًّا. أحد مديري المدارس الإعداديّة قَرَنَ بين موضوع التقييم والحساب يوم القيامة؛ أي إنّه لا مفرّ منه وهو ضرورة لإجمال وقياس التعلُّم الذي جرى.

أنا حسب رأيي إنُّه القياس والتقييم هذا إشي أساسي جدًّا في التربية. طبعًا أنا بعرف إنُّه فيه مثلًا محلّات كثير اللي فِشِ فيها. بَس إحنا بمجتمع اللي حتّى يمكن الإنسان كيف قلت إنُّه لازم يكون في بدينا [فيه بديننا] احنا الوعد والوعيد، وفيه إذا عمل إشي مليح بروح هيك، وإذا عمل هيك... إسّا بلا تقييم لا يمكن الإشي يكون، طبعًا بدّو يكون في تقييم كيف التقييم. فيي اليوم عدّة طرائق للتقييم، في الامتحان اللي بنعرفه إحنا، الامتحان العادي اللي ممكن ينعمل.

وأضافت مركّزة القياس والتقييم في إحدى المدارس الابتدائيّة أنّ للتقييم جوانب تربويّة مُهمّة لا للتلميذ فحسب، وإنّما للمعلّم كذلك؛ إذ إنّ مسار التقييم للتلاميذ يمكن أن يكون مؤشّرًا لتقييم أساليب وطرق التدريس للمعلّم.

> اتطلعي علَيّ، إزا باجي بَقولّك إنُّه مش لازم يكون فيه امتحانات بكون عن جَدّ... لِأَنُّه أنا بَعرف إنُّه فيي طلّاب اللي شيلة بتفتحش دفاترها، بتعملش إشي، فَمجبورين إشي يمسكها، نقول يعني فرجيني، هل أنا كمعلّمة ماشية *بْتَهَلِيخْ* [سيرورة] الصحّ ولا لأ؟ فَلازم يكون في تقييم اللي هو تقييم اللي إحنا متعوّدين عليه، التقييم الكتابي. كمان فيه وْلاد حكيتلك إنُّه هي متلًا فيه وْلاد بتنسى بالامتحانات، فيه وْلاد اللي هي بتقدرش تدرس هالقدّ كمّيّة كبيرة، فلازم كمان يكون فيه إشي بديل. يعني يكون هاد بالإضافة لهاد. يعني إنُّه يكون مثلًا وظيفة اللي هو محضّرها بالبيت، مشروع اللي يشتغل عليه، بالإضافة للامتحانات اللي إحنا بنساويها. فَأوقات كمان يكون شو شغله بالصف، شو بشتغل معي باليومي، شو كيف... كيف هو اشتراكه. فالإشي يرتكز على هاي الـ3 أشياء: كيف هو بشترك معي بالصفّ، كيف كمان أنا بحاجة لامتحان عشان أنا أشوف وين صرت بالمادّة، عشان أشوف قدّيش هو، قدّيش هو لقط من المادّة اللي أنا علّمته إيّاها، والطلّاب اللي هي عن جَدّ *لو مِسْتَدِيرْ لاهْ* [لا ينجح الأمر معهم] بالامتحان إنّه يكون في إشي كمان اللي هو بديل، تقييم بديل اللي فِيّو الولد يقدّم متلًا مشروع معيَّن اللي هو يدعمه بعلامته إزا ما زبّطش بعلامة الامتحان.

الاحتواء والتقييم كتلطيف لُغويّ (Euphemism)

في حين يُقدَّم الاحتواء والدمج التعليميّ على أنّهما اثنان من المفاهيم الإيجابيّة في مجال التعليم، يمكن النظر إليهما على أنّهما تعبيران ملطَّفان قد يخفيان القضايا والتحدّيات الأساسيّة. ظاهريًّا، يشير هذان المصطلحان ضمنيًّا إلى أنّ جميع التلاميذ، بصرف النظر عن قدراتهم أو خلفيّاتهم، يُحتوَوْنَ ويُدمَجون في التعليم "العاديّ"، لكنّهما يُستخدَمان للتستُّر على نقص الدعم والتسهيلات ذات المغزى للتلاميذ ذوي الصعوبات والحاجات التعليميّة الخاصّة، مع التقاطع في أنّهم ينتمون إلى المجتمعات المهمَّشة، حيث يوضع التلاميذ في الفصول الدراسيّة العاديّة دون تخصيص موارد كافية أو دعم أو مراعاة لاحتياجاتهم الفرديّة، وهو

ما قد يؤدّي إلى شعورهم بالإحباط والتهميش. مركّزة القياس والتقييم في إحدى المدارس الابتدائيّة عبّرت عن هذا التناقض والتضارب الذي يمسّ بالتلاميذ وبالمعلّمين أيضًا، إذ قالت:

> إنت هون عم تفطسي الولد، قاعدة تفرجيه إنّه... يعني هو هدا الولد يمكن مستصعب، رح يستسلم بالآخِر. الولد اللي شايف... اللي فيه عنده شويّة صعوبة لمّا يشوف كلّ هدا الضغط رح يفلت، يقولك شو أنا أللّه جابرني أكمّل بكل هدا الضغط اللي موجود؟! الطلّاب اللي بطلعلهن الدورات اللي حكيت عنها هِنّي... هِنّي... إنُّه قدّيه بدنا نجيب دورات عالمدرسة؟ أكيد مش رح تعطي لكلّ الأولاد. تعالي نحكي إسّا الواقع اللي عن جَدّ قاعد يصير، وقدّيش بدها تكون هاي الدورات؟ يعني حصّة بالأسبوع؟ طَبْ وباقي الحصص، هدا الولد شو عم بعمل بالصفوف؟ فاهمة؟ فالإشي كتير صعب للولد إنّه هو *بِسْتَدِير* [يتدبّر أمره] كلّ النهار بهدا المحلّ. حتّى الاولاد الشاطرين تعي نقول، سامعة؟ حتّى للشاطرين كمان الإشي صعب، مش هالإشي الهويّن يعني. الإشي كتير صعب، وإلنا كمعلّمين فَكلّ مالهن ما عَمْ بضغطوا، إن كان بامتحانات *الميتساف* [امتحان مؤشّرات كفاءة وتقدُّم المدرسة]، إن كان بهاي الامتحانات الخارجيّة اللي عم بتصير. عم بقيّم... يعني المعلّم عم بتقيّم على قدّيش الأولاد عم بتجيب *بالميتساف* [امتحان مؤشّرات كفاءة وتقدّم المدرسة] طَبْ وين العدل بهدا المحلّ؟!

حتّى التقييمُ البديل التربويّ، على الرغم من صياغته في كثير من الأحيان كنهج إيجابيّ لتقييم تعلُّم التلاميذ، يمْكن النظر إليه على أنّه تعبير ملطَّف قد يخفي القيود والقضايا الكامنة. صحيح أنّ طرق التقييم البديلة -كالتقييمات القائمة على الأداء، والعارضات، والتقييمات القائمة على المشاريع، على سبيل المثال- يمكن أن توفّر فرصًا فريدة للتلاميذ لإثبات معرفتهم ومهاراتهم بطرق حقيقيّة، إلّا أنّها تُسوَّق على أنّها مساعَدة للتلميذ الضعيف. الجانب التعليميّ وتطوير المهارات الكامنة في هذه الأساليب مهمَّشان أيضًا.

القيود الهيكليّة والتمكين في المدارس العربيّة من خلال برامج الاحتواء وأساليب التقييم البديل

القيود الهيكليّة في المدارس مُفْرَزة من سياسات وزارة التربية والتعليم الإسرائيليّة التي تقدّم تمويلًا لسلّة برامج الاحتواء والدمج على أنّه استجابة لحاجات التلاميذ المهمَّشين والذين لديهم صعوبات تعلُّميّة واحتياجات خاصّة، وذلك بحسب تصوُّر المعلّمين والمديرين؛ إذ إنّ هذه الدورات لا تلبّي الحاجات، وقد تُديم الفوارق في النتائج التعليميّة وتوفّر فرصًا محدودة للنجاح الأكاديميّ. أحد مديري المدارس الإعداديّة تحدّث عن هذا الموضوع قائلًا:

> بشكل عامّ لهذولا الطلّاب اللي هنّي فيه عندهن بالعبراني بِسَمّوه *حَساخِيمْ رِجْشِيّيمْ* [حرمان عاطفيّ] إحنا أعطينا دورة *طِيُّولْ پْسِيخولوچي* [علاج نفسيّ]، عِنّا فيه *حِيدِرْ شَلْڤاه* [غرفة هدوء]، فيه *الپسيخولوچ* [الاختصاصيّ النفسيّ]، فيه عِنّا أكثر من واحد اللي بشتغلوا مع هذولا الطلّاب على دعم معنوي نفسي وإعطاء حلول لمشاكلهن. يعني طلّاب عندهن *حَرَداتْ بِحِينوتْ* [رُهاب الامتحانات]، طلّاب عندهن مشاكل يعني فيه *لِكُوِيُوتْ* [عُسْر تعلُّميّ] بسمّوها عُسْر تعلُّمي، *إيه دي إِتْش دي* [نقص الانتباه وفرط النشاط] كلّ هاي الأمور. وفيه طلّاب اللي عندهن مشاكل نفسيّة صعبة يعني. يعني بحكيكي في عِنّا طلّاب اللي أَجُوا من عائلات منهارة يعني، الأبو مثلًا مش موجود، الإمّ... أو مطلّقين.

تقول مربّية أحد الصفوف في وصف الطريقة العمليّة في توفير الإجابات للتلاميذ ضمن سلّة البرامج والدورات:

> إزا بدّي أترجملك شو بنشتغل، بالزبط إزا آجي أترجملك شو إحنا بنشتغل، المدرسة عم تشتغل إنّه هي توصل لَأَكبر عدد طلّاب، إنُّه تحاول تحطّ الأطر المناسبة لكلّ طالب، بتحاول إنُّه متلًا هدول المجموعة هنّي بحبّوا الرسم، تحاول تكون في دورات رسم. هاي مثلًا سكيت، فَبكون في دورة سكيت. كان في مندلا كمان، كان في إسا عم بشتغلوا على إنُّه يكون فيه مطبخ بالمدرسة، إنُّه يكون في دورة... في طبخ، دروس طبخ. مرّة اشتغلوا على زراعة، فَهي مدرسة بتحاول كلّ إشي بتقدر عليه، عن جَدّ يعني، إنُّه هي *تِشَلّيڤْ* [تدمج] الطلّاب بالأُطُر اللي مناسبة لإلهن.

النقاش

ثمّة مفارقة بين الاحتواء والدمج من جهة، والتقييم في التعليم من جهة أخرى، تنشأ من التوتُّر بين هدفَيْن مهمَّيْن للتعليم هما: ضمانُ حصول جميع التلاميذ على الفرص نفسها والموارد نفسها، وقياسُ تعلُّم التلاميذ وإنجازهم بدقّة. مع هذا، يمكن أن يكون للتقييم دَوْر حاسم في تعزيز الاحتواء والدمج. باستخدام مجموعة متنوّعة من طرق التقييم التي تأخذ في الاعتبار احتياجات التلاميذ وقدراتهم المتنوّعة، يمكن للمدرّسين فهم نقاط القوّة والتحدّيات لكلّ طالب بشكل أفضل وتصميم التدريس وَفقًا لذلك. يمكن أن يساعد هذا في ضمان مشارَكة جميع التلاميذ، بصرف النظر عن مستوى قدرتهم.

من ناحية أخرى، يُعَدّ الاحتواء والدمج من المبادئ المهمّة في التعليم والتي تهدف إلى ضمان حصول جميع التلاميذ على فرص تعليميّة متساوية، وعدم تهميشهم أو استبعادهم على أساس التحصيل. والاحتواء والدمج مهمّان لتعزيز المساواة في التعليم وخلق مجتمع أكثر عدلًا وديمقراطيّة.

نتائج هذه الدراسة تُبيِّن أنّ هنالك تأثيرًا للتقاطع بين العِرق والسلطة والهياكل الاجتماعيّة، وحتّى التربويّة، في منظور وممارَسة المعلّمين لمفاهيم الاحتواء والتقييم للتلاميذ ذوي الاحتياجات الخاصّة عمومًا، والتلاميذ الفلسطينيّين من مناطق الـ67 على وجه الخصوص. تؤكّد النظريّة العِرقيّة النقديّة أنّ العنصريّة ليست مجرّد ظاهرة فرديّة، بل هي جزء لا يتجزّأ من الهياكل والمؤسّسات الاجتماعيّة الأكبر (Bell, 2018; Crenshaw, 1989; Yosso, 2005).

تعكس بيانات المقابَلات في هذه الدراسة الأنماط الاجتماعيّة في السياق المدرسيّ ضمن ثلاث فئات: 1) **المفاهيم التربويّة والاجتماعيّة والثقافيّة للاحتواء والتقييم**، فالتصوُّر الاجتماعيّ والثقافيّ للإدماج والتقييم لطلبة الضفّة الغربيّة الذين يتعلّمون ضمن التعليم العربيّ في إسرائيل هو قضيّة معقَّدة ومتعدّدة الأوجه، ونظرًا لأنّ طلّاب الضفّة الغربيّة يتلقَّوْن دراستهم في مدارس عربيّة في إسرائيل، فإنّهم يواجهون تحدّيات مختلفة تتعلّق بهُويّتهم الاجتماعيّة والثقافيّة والسياسيّة، ناهيك عن الأوضاع الاجتماعيّة والاقتصاديّة الصعبة التي يعيشون فيها. في تصوُّر المعلّمين والمديرين، صعوبة الأوضاع لدى هذه الفئة المهمَّشة تزيد من صعوبة تمكُّن المعلّمين على الإسهام في التغيير. لذا، فإنّ المعلّمين والمديرين يعملون على الاستيعاب والاحتواء العاطفيّ والوجدانيّ لهؤلاء التلاميذ دون القدرة على رفع تحصيلهم وقدراتهم التعليميّة؛ حيث إنّ

للمعلّمين دَوْرًا قويًّا في تعزيز الإدماج المجتمعيّ والإنصاف لجميع المتعلّمين (Swart & Oswald, 2008).

برز استخدام المعلّمين والمديرين للّغة العبريّة للتعبير عن المفاهيم والمصطلحات المرتبطة بالاحتواء والدمج من جهة، والقياس والتقييم من جهة أخرى، ومصطلحات تابعة لها مرتبطة باللغة التربويّة المؤسّساتيّة لوزارة التربية والتعليم. يُعتبر إدخال اللغة العبريّة في الحديث باللغة العربيّة (Language code switching) لدى المعلّمين العرب في إسرائيل ظاهرة معقّدة تعكس التجارب والتحدّيات المتعدّدة الأوجه التي تواجه هذه المجموعة. في الغالب، يتنقّل المعلّمون العرب في إسرائيل في سياق اجتماعيّ لُغويّ معقَّد يتضمّن الانتقالَ بين اللغتَيْن العربيّة والعبريّة للتوافق مع معايير اللغة التي يمليها نظام التعليم الإسرائيليّ أو التوقُّعات المجتمعيّة، والتي قد تنطوي على تفضيل اللغة العبريّة على العربيّة في المصطلحات العينيّة (Amara, 1999, 2006).

2) **الاحتواء والتقييم كتلطيف لُغويّ (Euphemism)**، تُبيِّن نتائج هذه الدراسة أنّ المعلّمين والمديرين يروّجون للاحتواء والدمج التعليميّ باعتبارهما هدفَيْن جوهريَّيْن في التعليم، وهما بمثابة تعبيرَيْن ملطَّفَيْن يخفيان التحدّيات والتناقضات الكامنة. مفهوم الاحتواء والدمج يقدّر ويحترم الاحتياجات والخبرات المتنوّعة لدى جميع التلاميذ، ولكنّه لا يضمن حصولهم على فرص متكافئة للحصول على تعليم عالي الجودة (Corcoran et al., 2019; Slee, 2009).

فضلًا عن هذا، التقييم البديل يعيد إنتاج التسلسُلات الهرميّة العِرقيّة القائمة، وذلك من خلال إخفاء الممارَسات التمييزيّة فتبدو محايدة أو تقدُّميّة. قد تدّعي هذه الأساليب أنّها شاملة أو ملائمة، لكنّها لا تزال تعزّز الممارسات التمييزيّة التي تؤثّر على نحوٍ غير متناسب على التلاميذ المهمَّشين، ويمكن أن تؤدّي غالبًا إلى إدامة الصور النمطيّة بشأن قدراتهم الأكاديميّة.

3) **القيود الهيكليّة والتمكين في المدارس العربيّة من خلال تنفيذ الاحتواء والتقييم**، العلاقة بين القيود الهيكليّة للمدرسة والتمكين من خلال برامج الدمج والتقييم أمر بالغ الأهمّيّة في سبيل خلق بيئات تعليميّة عادلة وشاملة. يمكن للقيود الهيكليّة في المدارس -كالسياسات المتحيّزة والممارسات التمييزيّة والتفاوت في الموارد، على سبيل المثال- أن تُديم عدم المساواة، وأن تهمّش مجموعات التلاميذ ذوي الصعوبات التعلُّميّة والاحتياجات الخاصّة -ولا سيّما تلاميذ مناطق الـ67.

يمكن للقيود الهيكليّة التي لدى المدرسة أن تديم عدم المساواة، ولكن التمكين من خلال برامج الدمج والتقييم يمكن أن يكون بمثابة أدوات قويّة لتحدّي هذه القيود وتعزيز المساواة والشموليّة والتمكين بين الطلّاب. من خلال إعطاء الأولويّة للتنوُّع والإنصاف والشموليّة في السياسات والممارسات التعليميّة، بإمكان المدارس أن تخلق بيئة تعليميّة إيجابيّة وتمكينيّة تدعم نجاح ورفاهيَة جميع الطلبة. من المهمّ للمؤسّسات التعليميّة أن تفكّر باستمرار في ممارساتها، والانخراط في التطوير المهنيّ المستمرّ للمعلّمين، وتعزيز الممارَسات الشاملة والعادلة بنشاط لإنشاء نظام تعليميّ أكثر عدلًا وتمكينًا.

المَراجع

مونيكِنْدم-چِفْعون، بِسْكه. (2022). **بيانات عن الطلّاب الأجانب في نظام التعليم**. الكنيست: مركز البحوث والمَعلومات. [بالعبريّة]

كليچر، أفْيفا. (2009). بين مؤشّرات الكفاءة والوضع: تصوُّرات المديرين/ات والمعلّمين/ات لأهداف مؤشّرات الكفاءة وتقدُّم المدرسة مقارَنةً بالأهداف المعلَنة. **دَبِيمْ** ("صفحات")، 47. ص 142-184. [بالعبريّة].

Ainscow, Mel. (1997). Towards inclusive schooling. **British journal of special education**, 24(1). Pp. 3-6.

Amara, Muhammad Hasan. (1999). Hebrew and English borrowings in Palestinian Arabic in Israel: A sociolinguistic study in lexical integration and diffusion. **Language and society in the Middle East and North Africa: Studies in variation and identity**. Pp. 81-103.

Amara, Muhammad. (2006). The vitality of the Arabic language in Israel from a sociolinguistic perspective. **Adalah's Newsletter**, 29. Pp. 1-11.

Balshaw, Margaret. (2014). **Help in the Classroom**. London: Routledge.

Bell, Katherine M. (2018). Critical race theory. **Feminist Media Histories**,4(2). Pp. 57-60.

Clarke, Victoria, & Braun, Virginia. (2013). **Successful qualitative research: A practical guide for beginners**. SAGE Publications Ltd.

Corcoran, Tim; Claiborne, Lise, & Whitburn, Ben. (2019). Paradoxes in inclusive education: A necessary condition of relationality?. **International Journal of Inclusive Education**, 23(10). Pp. 1003-1016.

Crenshaw, Kimberle. (1989). Demarginalizing the intersection of race and sex: A Black feminist critique of antidiscrimination doctrine, Feminist theory and antiracist politics. **University of Chicago Legal Forum**. 1989(1). Pp. 139-167.

Dey, Ian. (2003). **Qualitative data analysis: A user friendly guide for social scientists**. Routledge.

Feniger, Yariv; Israeli, Mirit, & Yehuda, Smadar. (2016). The power of numbers: The adoption and consequences of national low-stakes standardised tests in Israel. **Globalisation, Societies and Education**, 14(2). Pp. 183-202.

Gavish, Bella. (2017). The implementation of school inclusion practices for students with special needs in Israel: Teachers' perceptions. **International Journal of Disability, Development and Education**, 64(5). Pp. 544-560.

Karni, Nirit; Reiter, Shunit, & Bryen, Diane N. (2011). Israeli Arab teachers' attitudes on inclusion of students with disabilities. **The British Journal of**

Development Disabilities, 57(113). Pp. 123-132.

Ladson-Billings, Gloria. (2021). Critical race theory—What it is not!. In Lynn, Marvin, & Dixon, Adrienne D. (Eds.). **Handbook of critical race theory in education** (pp. 32-43). Routledge.

Levin-Rozalis, Miri, & Lapidot, Orit. (2010). Evaluation in teacher training colleges in Israel: Do teachers stand a chance. **Journal of Assessment and Accountability in Educator Preparation**, 1(1). Pp. 16-28.

Lifshitz, Hefziba; Glaubman, Rivka, & Issawi, Rihab. (2004). Attitudes towards inclusion: The case of Israeli and Palestinian regular and special education teachers. **European Journal of Special Needs Education**, 19(2). Pp. 171-190.

Majadley, Enas. (2021). Inclusion of Children with Disabilities from the Palestinian-Arab Community in the Israeli Education System. **Yearbook of Pedagogy**, 43(1). Pp. 197-210.

Nevo, David. (1995). **School-Based evaluation: A dialogue for school improvement**. Emerald Publishing.

Shkedi, Asher. (2004). Second-order theoretical analysis: a method for constructing theoretical explanation. **International Journal of Qualitative Studies in Education**, 17(5). Pp. 627-646.

Slee, Roger. (2009). The inclusion paradox: The cultural politics of difference. In Apple, Michael, W.; Au Wayne, & Gandin, Luis A. (Eds.). **The Routledge international handbook of critical education** (pp. 177-189). Routledge.

Swart, Estelle, & Oswald, Marietjie. (2008). How teachers navigate their learning in developing inclusive learning communities. **Education as change**, 12(2). Pp. 91-108.

Tate IV, William F. (1997). Chapter 4: Critical race theory and education: History, theory, and implications. **Review of research in education**, 22(1). Pp. 195-247.

Yosso, Tara. J. (2005). Whose culture has capital? A critical race theory discussion of community cultural wealth. **Race ethnicity and education**, 8(1). Pp. 69-91.

"رحلة جبليّة، رحلة صعبة": التجربة المَعيشة للنساء الفلسطينيّات من المناطق المحتلّة عام 1967 المتزوّجات والمقيمات داخل "الخطّ الأخضر"

سهاد ظاهر-ناشف[1] **وعرين هوّاري**[2]

ملخَّص

كثرت الأبحاث التي خاضت في تجارب النساء الفلسطينيّات في شتّى المناطق الفلسطينيّة المحتلّة على جانبَي "الخطّ الأخضر"، وغالبًا كان التركيز على الجانب الاجتماعيّ أو على الجانب السياسيّ أو على العلاقة التفاعليّة بينهما في مجال محدَّد. قليلة هي الدراسات التي خاضت في شموليّة الحياة اليوميّة التي تعيشها النساء الفلسطينيّات من خلال أصواتهنّ، وبخاصّة حاملات الهُويّة الفلسطينيّة من الضفّة الغربيّة وقِطاع غزّة، واللاتي تزوّجن ويعشن حاليًّا داخل حدود الدولة الإسرائيليّة. وتأتي هذه الدراسة لتسليط الضوء على حياة أولئك النساء، وبخاصّة المتزوّجات والمقيمات في منطقة المثلّث، واللاتي غالبًا لا يحملن هُويّة أو إقامة، في محاولة لفهم كيف تعيش وهي منزوعة أيّ حقّ مدنيّ، وفي ظلّ نظام استعماريّ يفرض مواطَنة مشروطة ومحدودة أصلًا على الفلسطينيّين/ات حاملي/ات الهُويّة/ الجنسيّة الإسرائيليّة، وكذلك في ظلّ منظومة مجتمعيّة من بين سِماتها الذكوريّة، والفهم لفلسطينيّي الضفّة وقِطاع غزّة على نحوٍ يسهم أحيانًا في الإقصاء والشعور بالغربة. اعتمد البحث على المنهج النوعيّ الظاهراتيّ (Phenomenology)، مستخدِمًا مقابَلات شبه مقنَّنة. انتهى تحليل المقابَلات بخمس ثيمات تعالج أسباب وكيفيّة الإقدام على الزواج، والصعوبات التي تواجهها

1. **د. سهاد ظاهر-ناشف**، مُحاضِرة في علم اجتماع الصحّة في كلّيّة الطبّ في جامعة كيل بالمملكة المتّحدة.
2. **د. عرين هوّاري**، مديرة برنامج الدراسات النسويّة في مدى الكرمل.

النساء، وتأثير الصعوبات عليهنّ، وإستراتيجيّات التكيّف والمواجهة، وعوامل مساعِدة على العيش. لقد وجدت الدراسة أنّ النساء يجدن دعمًا معنويًّا وماديًّا من الأزواج وعائلاتهم، وهنّ غالبًا كلّ منهنّ زوجة وحيدة وأولى، ولكنّهنّ -في الوقت ذاته- يواجهن صعوبات سياسيّة تحرمهنّ حقوقًا أساسيّة في الصحّة والتعليم، وصعوبات مجتمعيّة ترسّخ شعورهنّ بالغربة، ولذا يطوّرن إستراتيجيّات مواجَهة متعدّدة.

مقدّمة

اختلفت الجغرافيّات واتّفقت السياسات: تَقاطُع الجندر والسياسة وتأثيره على حياة النساء المحرومات الجنسيّة

نصّت المادّة 15 من الإعلان العالميّ لحقوق الإنسان أنّ من حقّ كلّ إنسان أن يحصل على جنسيّة في دولة معيّنة، وأنّه يُمنع سحب هُويّة أيّ شخص بشكل اعتباطيّ،[3] وتتناول العديد من وثائق الأمم المتّحدة حقوق غير المواطنين كعديمي الجنسيّة، واللاجئين، وملتمسي اللجوء، والعمّال غير المواطنين وأُسرهم وضحايا الاتّجار بالبشر والأطفال غير المواطنين، مؤكِّدة ضرورة توفير حقّهم في الحماية والأمان والتنقّل وغير ذلك من حقوق الإنسان الأساسيّة، ولا سيّما في ما يتعلّق بالأطفال والنساء. تَرِدُ العديد من هذه الحقوق في الكثير من الاتّفاقات الدوليّة، ومن بينها "الاتّفاقيّة بشأن وضع الأشخاص عديمي الجنسيّة" وَ "الاتّفاقيّة بشأن خفض حالات انعدام الجنسيّة".[4]

أثبتت العديد من الدراسات والتقارير أنّ تقاطُع الواقع القانونيّ مع المبنى الجندريّ يجعل النساء العديمات الجنسيّة أكثر هشاشة مقارَنة بالرجال العديمي الجنسيّة. على سبيل المثال، تعاني النساء من "البدون"[5] في الكويت من الصعوبات على نحوٍ أكثر تركيبًا وعمقًا من الرجال، على الرغم من المعاناة الكبيرة التي يعيشها الرجال

3. للاطّلاع على تفاصيل هذه البنود، زوروا موقع الأمم المتّحدة. مستقاة بتاريخ (2023/2/20). من: https://www.un.org/ar/universal-declaration-human-rights/index.htm.l

4. للاطّلاع على تفاصيل تلك الاتّفاقيّات، زوروا موقع الأمم المتّحدة. مستقاة بتاريخ (2023/2/20). من: https://www.ohchr.org/ar/instruments-mechanisms/instruments/convention-relating-status-stateless-persons

https://www.ohchr.org/ar/instruments-mechanisms/instruments/convention-reduction-statelessness

5. بدون جنسيّة /عديمو الجنسيّة -وهو اسم يُطْلَق على مجموعة من عديمي الجنسيّة المقيمين/ات في الكويت.

والذكور بعامّة؛ ففي حين أنّ "البدون" محرومون من حمل جنسيّة بلد يُفترَض أنّه بلدهم، ويعامَلون كسكّان "غير شرعيّين"، إذ يتعرّضون لانتهاكات عدّة مثل عدم السماح لأبنائهم بالتعلُّم في المدارس العامّة، وهو ما يَضطرّهم إلى تلقّي التعليم في مدارس خاصّة (العنزي، 2011)، تُحْرَم بعض الفتيات من تلقّي التعليم لأنّ عائلاتهنّ تختار تمويل تعليم الذكور (سالم، 2020)، فضلًا عن التمييز والاستغلال الصارخ في أماكن العمل وأحيانًا التحرّش الجنسيّ، الذي تعيشه النساء خوفًا على أماكن عملهنّ بسبب هشاشة مكانتهنّ المدنيّة.

العلاقة الطرديّة بين العنف الجندريّ والحالة المدنيّة وَ/أو السياسيّة هي عالميّة خاصّة في حالات المجموعات التي لا تحمل هُويّة أو جنسيّة. على سبيل المثال، تستعرض پْرِدي وآخرون (Priddy et-al., 2022) العنفَ البنيويّ السياسيّ والجندريّ تجاه مليون شخص من الروهينچا المنزوعي الجنسيّة في مينمار والهاربين إلى بنچلادش، الناتجَ عن عدمِ حصولهم على مكانة لاجئين والنظرِ إليهم على أنّهم "مواطنون مينماريّون مبعَدون قسرًا"، ممّا منع عنهم الحقوق حتّى الأساسيّة الدنيا منها التي يحصل عليها اللاجئون؛ وهو ما انعكس بصورة أكثر شدّة تجاه النساء الروهينچا اللواتي مُورِسَ ضدّهنّ العنف الجندريّ والجنسيّ قبل وبعد التهجير (Ibid).

وفي السياق الفلسطينيّ، تطرّق عدد من الباحثين/ات إلى انعدام الجنسيّة كحالة يتشاركها الفلسطينيّون/ات في أيّ سياق في العالم. فالفلسطينيّون داخل الخطّ الأخضر يعيشون مواطَنة مشروطة في ظلّ نظام دولة استعماريّة استيطانيّة تعرّف نفسها بأنّها يهوديّة وبأنّها دولة اليهود. وتُمأسس إسرائيل انعدام الجنسيّة للفلسطينيّين/ات من سكّان القدس المحتلّة من خلال قانون المواطَنة وحقّ العودة لليهود فقط (Jefferis, 2012)، ناهيكم عن انعدام الجنسيّة بين الفلسطينيّين/ات اللاجئين/ات في دول عربية، إذ لم تصدّق معظم الدول العربيّة على اتّفاقيّة اللاجئين لعام 1951 /بروتوكول 1967، أو اتّفاقيّة عام 1954 بشأن وضع الأشخاص العديمي الجنسيّة، ولم تصدّق على اتّفاقيّة عام 1961 بشأن خفض حالات انعدام الجنسيّة في الشرق الأوسط.

النساء الفلسطينيّات وقانون المواطَنة الإسرائيليّ

تطرّقت بعض الدراسات إلى حالة النساء الفلسطينيّات اللاتي يعشن دون هُويّة أو إقامة في داخل حدود الدولة الإسرائيليّة، أو داخل "الخطّ الأخضر". وفي حين نرى

أنّ النساء الفلسطينيّات لسن مهاجرات أو طالبات لجوء، بل هنّ داخل وطنهنّ منذ ما قبل وبعد حضورهنّ إلى داخل الخطّ الأخضر، فإنّهنّ أمام القانون الإسرائيليّ لا يملكن حقوقًا مدنيّة. وقد أشارت ظاهر-ناشف[6] (Daher-Nashif, 2022)، في دراسة سابقة لها بشأن تجربة النساء من الضفّة الغربيّة وقِطاع غزّة المتزوّجات والمقيمات داخل الخطّ الأخضر في منطقة النقب، أنّ معظمهنّ يعشن اختلاسًا ودون تصاريح أو بطاقات إقامة أو هُويّة، ممّا يسلبهنّ الحقّ بالعلاج، والحقّ بالتعليم، والحقّ بالأمان وغير ذلك. وقد أشارت إلى أنّ غالبيّة النساء يحضرن كزوجة ثانية أو ثالثة وأحيانًا رابعة في مجتمع أبويّ تكثر فيه ظاهرة تعدُّد الزوجات والعنف الأُسَريّ، فضلًا عن العنف الاستعماريّ الاستيطانيّ الذي تمارسه السلطات الإسرائيليّة تجاه المواطنين البدو في النقب. إلى ذلك ينضاف العنف المجتمعيّ الذي تعانيه أولئك النساء، لكون المجتمع المحيط يدرك مدى هشاشتهنّ وعجزهنّ أمام المنظومة السياسيّة، ويستغلّ ذلك معنِّفًا إيّاهنّ جسديًّا ولفظيًّا، فتعيش أولئك النساء دون حول ولا قوّة ولا قدرة على التقدُّم بشكوى إلى أيّ جهة رسميّة لكونهنّ مقيمات "غير شرعيّات". تعيش النساء في حيّز يغلب عليه الفقر الاقتصاديّ والعنف السياسيّ والجندريّ والاجتماعيّ، ولكن يُضطرَرْنَ إلى البقاء والسكوت وتحمُّل جميع أشكال العنف، كي لا يُهجَّرن إلى مناطق الضفّة أو قِطاع غزّة بعيدًا عن أطفالهنّ.

وتناولت پرسر (2017) في بحثها النساء المقيمات في حيفا والشمال دون مكانة قانونيّة رسميّة، وهي تسمّيهن "نساء دون مكانة". تقرأ پرسر مكانة النساء الفلسطينيّات وغيرهنّ، مؤكّدة أنّ انعدام المكانة القانونيّة يرسّخ العنف ضدّ النساء، مشيرة أنّه ليس من قبيل المصادفة أنّ 12% من النساء اللاتي في البيوت الآمنة للنساء المعنَّفات لا مكانة قانونيّة لديهنّ.

تأتي الدراسة الحاليّة للتعمُّق في دراسة حالة النساء الفلسطينيّات المتزوّجات في منطقة المثلّث تحديدًا التي تقع في ما بين الشمال والجنوب. تشمل الدراسة مجموعتين من النساء الفلسطينيّات من الضفّة الغربيّة اللاتي يحملن الهُويّة والجنسيّة الفلسطينيّتين المتزوّجات لرجال فلسطينيّين يحملون الهُويّة والجنسيّة الإسرائيليّتين ويعيشون داخل حدود الدولة الإسرائيليّة. المجموعة الأولى يحمل أفرادها هُويّة أو تصريح إقامة، وغالبيّتهنّ تزوّجن قبل قانون المواطَنة

6. وهي الباحثة الرئيسيّة في هذه الدراسة.

والدخول إلى إسرائيل (أمر مؤقّت) (2003)،[7] ونساء لا يحملن هُويّة أو تصريح إقامة تزوّجن بعد سَنّ هذا القانون، ويُقِمن مع العائلة وبحوزتهنّ تصريح في معظم الحالات منتهي الصلاحيَة تحت عنوان "تصريح زيارة زوج وأولاد" ويكون محدودًا بفترة زمنيّة مداها 3-4 أيّام. ومن أجل تجديده، عليهنّ العودة إلى مناطق الضفّة الغربيّة والتقدّم بطلب استصدار تصريح جديد كلّما انتهت صلاحيَة التصريح الذي يحملنه، ولذا نجد أنّ غالبيّة النساء يفضّلن البقاء اختلاسًا والمخاطرة على أن يدخلن في هذه السيرورة غير المضمونة وغير الإنسانيّة والتي -في الغالب- تبعدهنّ عن أطفالهنّ شهورًا.

ولكوننا شملنا مجموعتَيْن من النساء، كان بإمكاننا المقارنة بين حالِ النساء اللاتي تزوّجن قبل سَنّ قانون المواطَنة والدخول إلى إسرائيل المشار إليه آنفًا، وحالِ نساء تزوّجن من بعد سَنِّه. بحسب هذا القانون، يُحظَر قانونيًّا لمّ شمل العائلات الفلسطينيّة التي فيها أحد الزوجين يحمل الجنسيّة الإسرائيليّة والآخَر يحمل الجنسيّة الفلسطينيّة ويسكن في الضفّة الغربيّة أو قِطاع غزّة. يجدر بالذكر أنّه في العام 2007 عُدِّل هذا القانون ليمنع توحيد العائلات إذا كان أحد الأزواج من مواطني أو سكّان إيران أو لبنان أو سوريا أو العراق (ما يسمّى حسب القانون الإسرائيليّ "دول عدوّ").[8] في آذار عام 2022، عادت الكنيست إلى سَنّ القانون بصيغة أكثر تشدُّدًا ومن خلال توافُق بين الأحزاب اليمينيّة داخل الائتلاف وخارجه (جرايسي، 2022).

إضافة إلى سياسات التفرقة والفصل بين فئات المجتمع الفلسطينيّ المختلفة على طرفَي "الخطّ الأخضر"، التي تمارسها إسرائيل كجزء من منظومتها الاستعماريّة، تسهم بعض بنود اتّفاقيّات أوسلو (1993) في معاناة النساء الفلسطينيّات المتزوّجات داخل إسرائيل. فعلى سبيل المثال، لا تستطيع السلطة الوطنيّة الفلسطينيّة تسجيل ولادة أطفال نساء فلسطينيّات متزوّجات ومقيمات في إسرائيل من الضفّة الغربيّة وغزّة، وكذلك لا تستطيع منح هؤلاء الأطفال رقْمًا وطنيًّا وبطاقات هُويّة فلسطينيّة. وهذا يعني أنّه إذا تعرّضت أمّهاتهم لعنف سياسيّ أو اجتماعيّ وأردن العودة إلى عائلاتهنّ في الضفّة الغربيّة أو غزّة، فلن يتمكّنّ من اصطحاب أطفالهنّ معهنّ (Stein, 2004). من الجدير بالذكر أنّ الضغوط التي مارستها الحركات النسويّة الفلسطينيّة أدّت إلى إصدار

7. لقراءة نصّ القانون والتعديلات التي أُدخِلت عليه والالتماسات التي قُدِّمت من أجل إلغائه، زوروا موقع عدالة الإلكترونيّ. مستقاة بتاريخ (2022/9/6) من: https://www.adalah.org/ar/law/view/318

8. المصدر السابق.

صيغة معدَّلة من القانون الأساسيّ (2003)، ممّا أتاح للأمّهات الفلسطينيّات نقْل جنسيّاتهنّ إلى أطفالهنّ، لكن هذه القاعدة تستثني الأطفال المولودين لأب يحمل بطاقة هُويّة إسرائيليّة (Jad, 2003) وبالتالي، تُضطرّ النساء الفلسطينيّات المتزوّجات والمقيمات داخل إسرائيل ولا يحملن هُويّة أو تصريح إقامة إلى البقاء على نحوٍ غير قانونيّ، والتواري عن عيون السلطات الإسرائيليّة، وأحيانًا يتحمّلن العنف الاجتماعيّ الأُسَريّ من أجل البقاء مع أطفالهنّ.

1. الإطار المفاهيميّ

نعتمد في هذه الدراسة على التقاطُعيّة (Intersectionality) (Crenshaw, 1991) إطارًا مفاهيميًّا قادرًا على تفكيك بنْية التقاطُع بين العوامل الاجتماعيّ والديمجرافيّة والسياسيّة المختلفة، وفَهْم كيفيّة تشكُّل الحياة المَعيشة لأولئك النساء. وقد أشارت الكثيرات من الباحثات النسويّات وعالِمات الاجتماع إلى أهمّيّة استخدامه إطارًا مفاهيميًّا في البحث النسويّ، لكونه يستطيع الكشف عن تقاطع وتفاعل بِنى قوى السيطرة المختلفة وكيفيّة عمل هذا التقاطع في زيادة تهميش وهشاشة النساء، ولا سيّما أولئك اللواتي ينتمين إلى المجموعات غير المهيمنة التي عانت، أو ما زالت تعاني، من مباني القمع الاستعماريّة والعنصريّة فضلًا عن المباني الذكوريّة.

تدّعي هذه الورقة أنّ التقاطع بين القوى السياسيّة والقوى الاجتماعيّة والجندريّة، بالإضافة إلى تقاطعها مع عوامل ديمجرافيّة (كالسنّ، والحالة الاقتصاديّة، وعدد الأولاد /البنات، ودعم العائلة الأصليّة والزوج وعائلته -على سبيل المثال)، يُمَوْضِع النساء في حالةٍ تُسمّيها جوديث بتلر (Butler, 2009) الحياة المحفوفة بالمخاطر (Precarious life)، حيث تدّعي أنّ كلّ إنسان/ة هشّ/ة بطريقةٍ ما، وذلك لكونه (أي الانسان/ة) يحتاج إلى مأوًى ومأكل ومشرب وحماية، ولكن يَكْمن الفرق في درجة الهشاشة التي تزداد كلّما قلّت القدرة على الحماية الذاتيّة والدفاع عن النفس، لتصل ذروتها إلى حالة الحياة المحفوفة بالمخاطر والتي يتعرّض فيها الإنسان/ة للعنف والفقر مع شبه انعدام للقدرة على رفض ومواجهة هذا العنف والقمع. ينتقد جورونين وَروز (Joronen & Rose, 2020) ادّعاء بتلر ويوصيان بضرورة التعامل مع الهشاشة كقضيّة سياسيّة واجتماعيّة وعِرقيّة ومكانيّة وَ/أو جندريّة بدلًا من اعتبارها شرطًا وجوديًّا محدّدًا لجميع البشر. نقتبس هذا الموقف وندّعي من خلال هذه الدراسة أنّ النساء الفلسطينيّات المتزوّجات داخل إسرائيل

يواجهن طبقات من الهشاشة تبدأ بموقعهنّ السياسيّ والاجتماعيّ والاقتصاديّ والجندريّ.

من خلال هذه الدراسة، نبيّن كيف تخلق التطوُّرات التاريخيّة -نحو "قانون المواطَنة والدخول لإسرائيل" (2003) واتّفاقيات أوسلو (1993) وغيرها- طبقات من الهشاشة بين النساء الفلسطينيّات، ونحاول من خلالها الوقوف على هشاشة النساء لكن -وربّما بالأساس- على إستراتيجيّات المواجَهة والتكيُّف التي ينتهجنها في حياتهنّ اليوميّة. نرى أنّ خلق طبقات من الهشاشة هو بمثابة سياسة استعماريّة تنتهجها إسرائيل ابتغاءَ خلق حالة من عدم الاستقرار وعدم الوضوح التي تُضعف المجتمع بعامّة والنساء على وجه الخصوص. ومن خلال هذه الدراسة نحاول فَهْم الدَّوْر الذي قد يقوم به المجتمع الفلسطينيّ في الداخل في التخفيف أو التكثيف من هشاشة النساء اللاتي لا يحملن الهُويّة أو الإذن بالإقامة.

2. المنهجيّة

بُغْيةَ توثيق حياة النساء وفَهْم جوهرها بأصواتهنّ، اعتمدت هذه الدراسة الإبستمولوجيا النسويّة التي ترى أنّ أصوات النساء ورواياتهنّ وتحليلهنّ لواقعهنّ هي ركائز مُهِمّة في إنتاج المعرفة، ولا سيّما المهمَّشات واللواتي يعشن مباني القمع حيث يشكّل القمع امتيازًا معرفيًّا (Harding, 2012). اعتمد البحث على المنهج النوعيّ الظاهراتيّ (Phenomenology)، مستخدِمًا مقابلات شبه مقنَّنة مع عشر نساء تحمل كلّ منهنّ الجنسيّة الفلسطينيّة وتعيش داخل "الخطّ الأخضر" في منطقة المثلّث تحديدًا (مع وبدون هُويّة /تصريح للإقامة).

وابتغاءَ الوصول إلى النساء، اعتمدت الدراسةُ طريقة كرة الثلج التي من خلالها أوصلتنا المرأة المشارِكة في البحث إلى امرأة أخرى. بالإضافة إلى ذلك، استعنّا بمساعدة بعض المؤسّسات المجتمعيّة لترشيح أسماء لنساء يلائمن الفئة المستهدَفة.

لقد اتّبعت الدراسة أخلاقيّات البحث العلميّ متّخِذة خطوات عدّة، منها: الموافَقة المستنيرة للمشارَكة؛ استخدام أسماء مستعارة؛ عدم استخدام أيّ معلومات شخصيّة من شأنها أن تكشف عن هُويّة المشارِكات (نحو: البلد الأصليّ وبلد

السكن الحاليّ)؛[9] تأكيد الحرّيّة في قبول أو رفض التسجيل الصوتيّ للمقابَلة؛ تأكيد قدرتها على الانسحاب من الدراسة في أيّ مرحلة دون أيّ عواقب ودون استخدام لأيّ من تفاصيلها الشخصيّة.

3. النتائج

معطيات ديمـچـرافيّة واقتصاديّة عن النساء المشارِكات

شاركت في البحث عشر نساء من عدّة خلفيّات اجتماعيّة واقتصاديّة وتربويّة (انظروا الجدول 1). على الرغم من أنّ البحث شمل عشر نساء فقط، تعكس أولئك النساء الخلفيّات المختلفة والمحتمَلة لنساء فلسطينيّات متزوّجات ويُقِمْن داخل الخطّ الأخضر في منطقة المثلّث قَدِمْنَ من مدن أو قرى مختلفة في الضفّة الغربيّة.

بيّنت النتائج أنّه هنالك ثلاثة أنواع من الوضعيّة المدنيّة /السياسيّة للمشارِكات أو ما في الإمكان تسميته ثلاثة أنواع من الهشاشة: **الأوّل** خاصّ بالنساء اللواتي يحملن بطاقات هُويّة، وغالبيّتهنّ حصلن عليها قبل فرض قانون الدخول والبقاء في إسرائيل منذ سنة 2003، وتلك الهُويّات تكون صالحة لمدّة سنتين ولا تعطي المرأة الحقّ بالتجنيس بل تعطيها فقط الإقامة والحصول على حقوق كالقدرة على العمل، وفتح حساب مصرفيّ، والتأمين الصحّيّ وغير ذلك. النوع **الثاني** خاصّ بالنساء اللاتي تزوّجن من بعد سَنّ هذا القانون (بعضهنّ القليل أيضا قبله) ولا يحملن بطاقات هُويّة بل تصاريح إقامة يجب تجديدها كلّ سنة ليتمكَّنَّ من البقاء والعمل، وتحصيل التأمين الصحّيّ، وفتح حساب مصرفيّ. وأمّا النوع **الثالث**، فهو خاصّ بشريحة النساء اللاتي حصلن على ما يسمّى "تصريح زيارة زوج وأولاد" والذي يكون محدودًا بعدد من الأيّام (غالبًا 3-4 أيّام) ولا يحقّ لهن العمل أو الحصول على أي حقّ مدنيّ آخَر. ومن ناحية القانون الإسرائيليّ، هنّ ملزَمات بمغادرة الخطّ الأخضر عائدات إلى مناطق الضفّة الغربيّة، بعد انتهاء مدّة صلاحيّة التصريح. وعلى الرغم من معاناة النساء من الشرائح الثلاث، فإنّ المجموعة الأخيرة تواجه الصعوبات الأكبر والأقسى.

9. عند الاقتباس من كلام النساء، عمدنا أحيانًا إلى التعميم عند ذكر أسماء الأماكن ابتغاءَ حماية خصوصيّة النساء. فعلى سبيل المثال، بدلًا من اقتباسها قائلة "في جتّ" كتبنا "في البلد" أو "في الضفّة".

الجدول 1: المعطَيات الديمجرافيّة للمشارِكات

اسم المشارِكة (مستعار)	سنوات الدراسة	السنّ اليوم	السنّ حين الزواج	سنّ الزوج حين عَقْد الزواج	عمل الزوجة اليوم	عمل الزوج اليوم	عدد الأولاد	هل هي زوجة وحيدة أم هي إحدى عدّة زوجات	وجود هُويّة /إقامة / تصريح زيارة	الحالة الاقتصاديّة
حسناء	12 + دورات استكمال	67	21	28	عملت في السابق في مشاريع متفرّقة في مؤسّسات غير حكوميّة	معلّم متقاعد	1	وحيدة	هُويّة	ميسورة
نيڤين	12+4 سنوات أكاديميّة	45	16.5	29	تعمل في نادٍ وترشد في دورات	لا يعمل	5	وحيدة	هُويّة	متوسّطة
نور	12	41	20	24	مربّية في حضانة خاصّة	مدير عمل	5	وحيدة	تصريح زيارة زوج وأولاد	متوسّطة -جيّدة جدًّا
فاتن	12	38	33	61	لا تعمل	لا يعمل	2	زوجة ثانية	تصريح زيارة زوج وأولاد	تحت المتوسّطة

زينة	12+4 سنوات أكاديميّة	45	24	33	بائعة في حانوت ملابس	لا يعمل	5	وحيدة	إقامة سنويّة	تحت المتوسّطة
سناء	12	42	18	28		عامل في مصنع	5	وحيدة	هُويّة	تحت المتوسّطة
أفنان	12+4 سنوات أكاديميّة	43	17	27	ناشطة مجتمعيّة وحقوقيّة	يعمل في شركة حفريّات	2 (يعملان أيضًا)	وحيدة	هُويّة	جيّدة جدًّا
رحاب	الصفّ الخامس	47	45	80	لا تعمل	لا يعمل	7 من الزواج الأوّل	الزوجة الثالثة بعد وفاة الأولى وتطليق الثانية	إقامة	جيّدة
أميمة	توجيهيّ	76	27	26	معلّمة متقاعدة وحاليًّا متطوّعة في برنامج تربويّ	معلّم			إقامة وجنسيّة	جيّدة
أمل	توجيهيّ+4 سنوات أكاديميّة	34.5	23	31	لا تعمل	عامل في مصنع	3	وحيدة	إقامة	متوسّطة

تعدّدت الأسباب والمصير واحد: لماذا وكيف تُمّم الزواج؟

بيّنت المقابَلات في هذه الدراسة أنّه هنالك عدّة أسباب تجعل النساء يوافقن أو يرغبن بالزواج داخل "الخطّ الأخضر". أبرز تلك الأسباب ذات بعد جندريّ متعلّقة -مثلًا- بسِنّ المرأة التي تُعتبر (السِّنّ) اجتماعيًّا متقدّمةً. على سبيل المثال، قالت فاتن:

> بصراحة... كان عمري 33 ومستوى العنوسة بالضفّة مرتفع جدًّا... وأنا بدّي أتزوّج خلص هيك الطبيعة الوَحدة بتحبّ تتزوّج وكان إنّه قعدت معه وحسّيت في كيميا بينّا أنا اخترت أكمّل معه غير إنّه أنا كغريزة حابّة أتزوّج وأرتبط أنا بنت بَحِبّ المغامرات بَحِبّ المفاجآت فكان بالنسبة إلي الداخل عالَم جديد زَيّ كإنّك رايحة على بلد ثانية... زَيّ أوروبا أميركا... عمري ما رحت عالداخل ولا بَعْرف وين... كنت معنيّة أتزوّج وبدّي أجرّب إشي جديد.

إضافة الى القلق من العزوبيّة، والرغبة في خوض تجربة جديدة، كانت ثمّة أسباب أخرى، نحو: لقاءات بالمصادفة من خلال زيارات عائليّة؛ الظروف الاجتماعيّة الاقتصاديّة التي تعيشها المرأة وعائلتها... على سبيل المثال، أشارت رحاب إلى أنّ حالتها الاقتصاديّة كانت "تحت الصفر... كنت أشتغل بروضة من الثماني للخمسة بِـ 500 شيكل في الشهر وكان عندي سبعة [أطفال] أطعمهم وأعلّمهم... الأرملة والمطلّقة فِش إلها دخل يعني مجبورة هي تعيش وتعيّش وْلادها بشو ما كان". وإلى هذا أضافت زينة، التي كانت هي كذلك تعاني أوضاعًا اقتصاديّة صعبة، الوضعَ الاجتماعيّ:

> فِشّ حدا تعتمدي عليه يعني أنا أخوي اللي أكبر منّي بقى موظّف يوخد 800 شيكل بالشهر قبل 25 سنة... كنت يتيمة بَدْرُس لحالي بَعَلّم حالي... بقى ييجي كم عريس وأرفض وإمّي قالت: لوينتى بدّك تضلّك ترفضي؟! خلص خذيه. فقلت لها: بدك إيّاه يمّا، خلص بِمْشي الحال بوخده. يعني مش قصّة علاقة ولا بعرفه ولا إشي. إنّه خلص زيجة سترة للبنت وأنا بقيت بالسنة الأخيرة بالتعليم، فصار زَيّ إنّه إشي طبيعي كلّ وَحدة تتزوّج. بَس هاد اللي صار تزوّجنا بعد شهر شهرين.

مقولة "زيجة البنت سترة" -كما في الاقتباس أعلاه- تُعتبر سببًا جندريًّا إضافيًّا

يرى المجتمعُ من خلاله بالرجل "ساترًا" وَ/أو "حاميًا" للمرأة التي تحتاج "للسترة" التي "تحميها" من ألسنة الناس التي تحطّ من مكانتها وتراها "ناقصة" إذا كانت عزباء، أو تحطّ من "شرفها" بحيث تشكّك في سلوكها.

ذكرت بعض المشارِكات أنّ قلّة الوعي كانت أحد العوامل التي سهّلت قرار الزواج دون التفكير في المصير والمستقبل على نحوٍ كافٍ. على سبيل المثال، قالت نيفين التي تزوّجت وهي في السادسة عشرة (16): "الصراحة بقى الإشي إنّي أنا طفلة بقيت بعدني بَلعب مش واردة الصورة بالنسبة إلي"... وأضافت نور:

> هاي كانت رغبة إمّي من الأساس إنّه الأفضل خلّيكِ هون جنبي...[10] ولقدّام بتوخدي هويّة يعني من ناحية أمان... فأنا بالبداية ما شُفْتِش الإشي صعب عليّ بالرغم إنّه هَسّا الإشي عليّ صعب... كنت تقولي بحالة جهل يعني ما كنت مميّزة إنّه هاد الإشي راح يكون لصالحي لقدام أو لأ.

الصعوبات التي تواجهها النساء وعائلاتهنّ

يمكن تقسيم الصعوبات التي تواجهها النساء إلى اجتماعيّة وسياسيّة واقتصاديّة، ولا يمكن الفصل بينها لأنّها تتفاعل جميعها لتشكّل حياة النساء اليوميّة. بعض النساء تكلّمن عن صعوبات التأقلم في البداية بسبب اختلاف العادات والتقاليد والثقافة، نحو: طريقة اللباس؛ كيفيّة طبخ الطعام؛ طريقة التحدُّث... على سبيل المثال، قالت زينة:

> لما تجوّزنا انصدمت... كثير هيك... يعني بتكوني قاعدة ما بتشوفي إلّا واحد فات... طَبْ أنا إلي خصوصيّتي... نمط الأكل غير، اللهجة غير، عاداتهم وأعراسهم كلّ شي غير... أوّل سنة كثير صعبة كثير... فكّرت إنّي أَدَشِّر...[11] كلّ شي كلّ شي مش عارفة أتأقلم... أكلهم غير، فطورهم غير... شربهم الشاي والمَيّ غير، كلّ شي غير... حسّيت إنّه هاد مش محلّي، هاد مش إلي... أعمل إشي ينتقدوه أحكي إشي... هَيّو... كلمة "هَيّو" ينتقدوها... فخلص قلت لإمّي

10. يُذكَر أنّ الأمّ تزوّجت بعد وفاة والد نور رجلًا من داخل "الخطّ الأخضر" وسكنت هناك ولديها تصريح إقامة.
11. أترك العلاقة.

خلص بدّيش[12] إيّاه وبدّي أروّح. وإذا بدّه، ييجي يقعد هون...

وحول الصعوبات التي تواجهها النساء اليوم اجتماعيًّا، ذكرت بعض النساء أنّهنّ يتعرّضن لتعليقات وَ "تسميع كلام" من المجتمع المحيط (غير العائلة) على اللبس، طريقة الكلام وبشكل خاصّ لكونهنّ من الضفّة الغربيّة. فعلى سبيل المثال، قالت رحاب: "أحيانًا بيقولوا نازلات على طمع بنات الضفّة وبلمّين مصاري[13]"...

إلى ذلك أضافت أمل قائلة:

> أوّل ما تجوّزت كانت قصّة ضفّة وإسرائيل... تيجي تقعدي عند ناس ويمكن ما حدا عارف إنّك من الضفّة ولمّا ييجوا يحكوا مع بعض وإذا الواحد بدّه يغلط على واحد يقلّه إنت ضفّاوي، وجوزي يقلّي هاي اسمعيها من هون وطلّعيها من هون... بقيت أقعد أجادل ليش مالهم أهل الضفّة [تضحك]...كنت أسمعها من كثير ناس، حتّى من قرايب... حتّى ولاد بالشوارع لمّا واحد يغلط عالثاني يقلّه يا ضفّاوي... الحقّ مش عالولاد. عالأهل... بالآخر فِشّ فرق كلّنا فلسطينيّي.

بالإضافة إلى التعامل معهنّ باستعلائيّة، ذكرت ثلاث نساء وجود تعامل مختلف في المدرسة مع أطفالهنّ. فعلى سبيل المثال، علّقت نور:

> بنتي الكبيرة شويّ فاتت فترة بحالة نفسيّة لدرجة بدهاش[14] تحكي مع حدا، بدهاش تروح عالمدرسة؛ ليش المعلمة بتعامل بنت فلان وبنت فلان. هاي البنت عندي معروفة من الأوائل وبتروّح تعيّط[15]... يعني بفترة من الفترات قعدَتْ بالدار بدهاش تروح على المدرسة. يومها أجت المربّية ولمّت وْلاد الصفّ وجابتهم عندي عالدار عأساس نطلّع البنت من الحالة النفسيّة اللي فاتت فيها... وهاد الإشي مرّ مش بَس على بنتي الكبيرة. مَرّ على كلّ وْلادي من الكبير للزغير... إنُّه بتعاملوا معاهم إنُّه آه إمُّه من الضفّة يعني إحنا زيّ عامّة الشعب مع إنُّه أنا الحمد لله كلّ وْلادي متفوّقين.

12. لا أريد.
13. يجمعن النقود.
14. ترفض.
15. تبكي.

ثمّة صعوبة أخرى تواجهها النساء من قِبل المجتمع الفلسطينيّ المحيط بها في الداخل، تتمثّل في استغلال أصحاب المصالح حاجةَ النساء إلى العمل وهشاشة أوضاعهنّ السياسيّة، وبالتالي تشغيلهنّ بأجر متدنٍّ دون أيّ حقوق ودون تكليف صاحب العمل نفسه بتسجيلها، كسلًا وتخاذلًا، على الرغم من أنّ القانون (قانون العامل الأجنبيّ)[16] يمنحهنّ بعض الحقوق. على سبيل المثال، شرحت زينة ذلك بقولها:

> إحنا اللي من الضفّة لمّا منشتغل هون ومعنا تصاريح لازم المُشغِّل نفسه يروح على مكتب العمل ويطلب لنا أوراق وحقوق... فهون المُشغِّل بقول لك أنا شو جابرني أروح وأدفع أشياء؟! مع إنّه نفس الدفع؛ يعني بدّه يدفع التأمين الصحّي تأمين (تقاعد) بعرفش شو هي القوانين فبحاولوا يتهرّبوا... كثير ناس هون بحاولوا ميعطوش[17] (كشف راتب). أنا لا بدّي (كشف راتب) لإنّي أنا بدفع كلّ شهر حوالي 300 شيكل تأمين صحّي إلي (خاصّ)... أنا بحاجة للشغل. أنا عندي خمسة وجوزي لا يعمل. أنا مصاريّي بصرفهن عالدار أكل وشرب ولبس للبنات، جوزي بوخد 3,200 منهم مندفع مَيّ كهربا و(ضريبة سكن) وتأمين صحّي.

إضافة إلى استغلال بعض المشغّلين، تواجه العائلات استغلالًا من طرف بعض المحامين الذين تدفع لهم العائلات مبالغ طائلة لإدارة ملفّاتها حتّى تكتشف أنّه لم يُفتح ملفّ. علاوة على هذا، تنجم عن حالة النساء اللواتي لا يحملن تصريح إقامة أو بطاقة هُويّة صعوبةٌ أخرى هي العبء المادّيّ الإضافيّ، فغالبيّتهنّ يعملن بأجر زهيد دون حقوق أساسيّة، ويدفعن كذلك 300 شاقل شهريًّا كرسوم تأمين صحّيّ خاصّ ليستطعن تلقّي العلاج عند الحاجة. وقد ذكرت نور أنّ لديها تأمينًا صحّيًّا خاصًّا في الداخل وآخَر في الضفّة الغربيّة كي تستطيع تمويل عمليّاتها، إذ قالت:

16. يعود هذا القانون إلى سنة 1991، ويحدّد شروط الاستحقاق لتشغيل عامل أجنبيّ، وطرق الحصول على تصريح تشغيل عامل أجنبيّ، وواجبات المشغِّل تجاه العامل الأجنبيّ وتجاه الدولة. للاطّلاع على تفاصيل هذا القانون، زوروا الموقع الإلكترونيّ لمنظّمة "كلّ الحقّ". مستقاة بتاريخ (2022/9/3) من: https://www.kolzchut.org.il

(وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أنّنا نتطرّق هنا إلى القانون الإسرائيليّ الصِّرْف نحو الأجانب، رغم اقتناعنا أنّ النساء الفلسطينيّات صاحبات وطن ولسن مهاجرات أو أجنبيّات).

17. لا يعطون.

> مثل ما أنا عاملة تأمين هون عاملة تأمين برضه ببلدي، تأمين صحّي اللي بدفع عليه سنوي اللي في حالة بصير معي إشي هون وما استقبلوني إنّي أضطرّ أروح هناك. يعني عملت كذا عمليّة بالسنة الأَخرانيّة هاي. ثلاث عمليّات عملتهن اللي هنّي بمستشفى خاصّ... اللي خلّاني أعملهم هناك أوّل إشي إنّه ما كان عندي وقت عَبِين[18] إنّي أقدّم ويجيني جواب، مع إنُّه أنا التأمين اللي إلي ما بغطّي كلّ إشي. أنا إلي زَي تقولي سلّة معيّنة فحوصات معيّنة أدوية معيّنة اللي أنا (أتلقّاها) بس إشي ثاني ممنوع. هَسّا في شغلات اللي أنا مجبورة بهيك حالة مستعجلة إنّي أسوّيها بالضفّة فهاد هو السبب اللي خلّاني... إذا كنت بدّي أعملها (بشكل خاصّ) -مثلًا بالناصرة أو كذا- بدّه يكون المبلغ عالي زيادة عن اللزوم هناك بكون عندي أخفّ شْوَيّ.

وأضافت إلى ذلك أنّها تفضّل الخضوع للعمليّات في الضفّة لأنّها تجد هناك مَن يساعدها بها ويسندها بعد إجراء العمليّة؛ والمقصود هنا أخواتها وإخوتها. فعلى الرغم من العلاقة الطيّبة مع عائلة الزوج، تجد النساء هذه العلاقة لها حدودها بحيث لا تجد إن مرضت الدعمَ نفسه الذي ستجده من أختها أو أخيها أو زوجته.

ويجدر بالذكر أنّ العبء المادّيّ ينتج كذلك عن حالة الزوج الاقتصاديّة. فغالبيّة النساء أشرنَ إلى أنّ الزوج لا يعمل حاليًّا، مع وجود أطفال، وراتب شهريّ منخفض للمرأة التي تدفع كذلك تأمينًا صحّيًّا خاصًّا. وقد أكّدت أفنان (وهي ناشطة مع العائلات المتضرّرة من قانون المواطَنة) أنّ أكثر من 60% من العائلات تقع تحت خطّ الفقر، ومن بعد أزمة كورونا أصبحت تلك النسبة 80%. وخلال فترة الكورونا -وَفق ما تذكر أفنان- النساء اللواتي لا يملكن بطاقات هُويّة بل بحوزتهنّ مجرّد تصريح لم يُعطَيْن الحقّ في التطعيم، وهذا جعل الناشطات يطالبن بحقّ التطعيم حتّى للنساء اللواتي لا يحملن بطاقات هُويّة.

النساء اللواتي لا يملكن الحقّ في الإقامة وتقتصر مكانتهنّ على الحصول على "تصريح زيارة زوج وأولاد" تدخل كلّ منهنّ بشكل عامّ إلى الخطّ الأخضر، وتبقى (خفيةً) حتّى بعد انتهاء صلاحيَة التصريح وإلى حين ذهابها لزيارة أهلها، لتقدّم عندها طلبًا لاستصدار تصريح جديد دون ضمان الحصول عليه. لذا لا تسافر النساء لزيارة أهلهنّ أكثر من مرّة واحدة في السنة، وهو ما يتسبّب في صعوبات

18. إلى حين.

نفسيّة وحزن البعد عن إخوتها وأخواتها. تحدّثت نساء كثيرات عن ألم غياب العلاقة بين أطفال كلّ منهنّ وأخوالهم /خالاتهم، باعتبار أنّ الغربة بين عائلتها الأصليّة وعائلتها الخاصّة تؤلمها، ممّا يتسبّب لها في الاكتئاب كلّما عادت من عند أهلها في مناطق الضفّة.

وبخلاف النساء اللواتي يحملن تصاريح للزيارة فقط، ثمّة نساء يحملن بطاقة هُويّة أو تصريحًا سنويًّا بالإقامة، وعلى الرغم من أنّهنّ تحدّثن عن ظروف حياتيّة فيها نوع من الراحة، حيث يستطعن زيارة الأهل متى شئن ويعملن من دون خوف، أشرن إلى وجود صعوبات من نوع آخر، كعدم القدرة على السفر والتنقُّل مع العائلة خارج البلاد بسهولة لكونهنّ لا يحملن الجنسيّة وجواز السفر الإسرائيليّ، على سبيل المثال. ومن الجدير بالذكر أنّه بغيةَ تجديد الإقامة السنويّة على النساء تجميعُ أوراق تثبت وجودهنّ، ولكونهنّ أمّهات في الداخل عليهنّ إرفاق أوراق ثبوتيّة مثل أوراق من المدرسة، وأوراق ضريبة إذا كنّ عاملات، وكشوف حسابات مصرفيّة، وغير ذلك. وقد ذكرت سناء أنّ هذا العبء السنويّ هو أكبر صعوبة تواجهها، وأنّها أحيانًا لا تملك القوّة النفسيّة لتقوم بالتحضير للطلب. إلى ذلك أضافت أمل:

> مش سهل لأنّه قبل موعد تجديد الإقامة بنقعد نجمع أوراق من المدارس من صندوق المرضى إثباتات إنُّه إنت هون، مَيّة، كهربا، اوراق شو بتدفعي، كلُّه يعني هذا بيقعد جوزي مطاردات من البلديّة للخضيرة ولوزارة الداخليّة وبيجمع الأوراق وبِروح وبيودّوا وراه[19] عشان يروح يجيب التصريح من الخليل.

أضافت إلى هذا أفنان أنّه طُلب إليها مؤخّرًا من وزارة الداخليّة إرفاق خمسة مكاتيب توصية من خمسة أشخاص يشهدون بأنّهم يعرفونها، وبأنّها "تصلح" للإقامة في الداخل، بحيث عليها ملء نماذج الطلبات باللغة العبريّة أو الإنجليزيّة على الرغم من عدم معرفتها للعبريّة، وهو أحد الحواجز التي تعيق حياة الكثير من النساء، على نحوِ ما شرحت ذلك أمل بقولها:

> أنا مثلًا في محلّات اللي بقدرش أروح عليها لحالي إلّا مع جوزي من ناحية لغة عبريّة يعني أنا صَحّ تعلّمت لغة عبريّة قراءة وكتابة يعني في كلمات بحكيها وبفهم شويّ بَس مش زَيّ واحدة تعلّمت هون عبراني... عالمستشفى بقدرش أروح لحالي... حتّى إذا التقينا

19. يتواصلون معه.

> مع ناس بيشتغلوا مع جوزي ييجوا ويحاولوا يحكوا معاي وأنا بقيتش أدبّر حالي كون أصير أعيّط بعد ما يروحوا كان كثير يؤثّر عليّ [تبكي] لأنّها اللغة العبريّة هي الأساس. أنا بقيت بدّي أتعلّم أصلًا طِبّ، ومُعدّلي بقى عالي طول عمري بعرف إنچليزي وكلّ شي متمكّنة منه فلمّا جيت هون حسّيت في نقص. [بكاء]

يُضاف إلى تلك الصعوبات الشعورُ بالإهانة حين تكون في مناطق الضفّة الغربيّة وفي طريق عودتها إلى بيتها داخل الخطّ الأخضر؛ فحين تصل إلى الحاجز العسكريّ الإسرائيليّ يُطلب إليها أن تَرْكن "على اليمين" للتفتيش، وذلك يشمل الترجُّل من السيّارة وفتح جميع الأبواب وإنزال حمولتها للتفتيش من قِبل الجنود مرافَقين بكلاب حرس الحدود. بالإضافة إلى هذا، يرافق العائلاتِ الشعورُ بالمهانة الناتج عن طلب فحص الحمض النوويّ (DNA) الذي تُجْبَر العائلات على القيام به لإثبات بُنُوَّتها لأطفالها،[20] والذي تبلغ تكلفته عشرات آلاف الشواقل. وعن الموضوع هذا عقّبت أفنان بقولها:

> واحدة من الأشياء اللي بنطالب فيها هو إنّه يوقّفوا فحص الـ DNA. بطلبوا من العائلات يثبتوا إنُّه وْلادهم هم وْلادهم، فكان تعقيبي ورَدّي عليهم إنّه وْلادنا مِش وْلاد (زنا) عشان إحنا نثبت إنُّه هم وْلادنا... الفحص مكلف من ناحية ماديّة... العيلة اللي عندها ستّ وْلاد بطلبوا منهم يعملوا ستّة DNA... كلفة الفحص الواحد مع ترجمته من 2,500 شيكل لَ 4,000 شيكل... هذا طلب من عدّة طلبات... كمان نقطة هاي العائلات هي مش (وصيّة قانونيّة) على ابنها ومن تجربة شخصيّة ابني كان عمره 18 إلّا ثلاث أيّام وقع وأكل هواية[21] بإجره في الشغل وبقى (الحديث) عن (بتر) كفّ الرجل... من حَدّ ما أكل الهواي وراح عالمستشفى جوزي وإبني الكبير كانوا معو والمسا روّحوا عالبيت... بعدها أنا كمّلت مع الولد... فوّتوه وجهّزوا إنّه يكون جاهز لأيّ إشي يفوت لغرفة العمليّات بعدها بيجوا عِنّا (طبيب التخدير) بيطلبوا منّي هويّتي عشان أوقّع فأعطيته الهويّة... بيروح (طبيب التخدير) وبيرجع لي مع الأمن إنّه أنا مش (الوصيّة القانونيّة) على ولادي... هناك أنا كنت منهارة منهارة.

20. المقصود هنا العائلات التي فيها تتقدّم الأمّ بطلب لتجديد الإقامة أو الهُويّة.
21. إصابة.

جزء من العبء المادّيّ الذي ينضاف إلى أعباء تلك العائلات هو طلب تصريح من السلطة المحلّيّة (الإسرائيليّة)، وهذا يتطلّب أن يكون حساب الضريبة للعائلة صفرًا، أي أن تَكون قد سدّدت جميع الضرائب المترتّبة عليها للسلطة المحلّيّة، ممّا يُجبِر العائلات على دفع مبالغ الضريبة قبل أن يتاح لها تقديم الطلب. تلك الأعباء المادّيّة والاجتماعيّة والسياسيّة ينجم عنها عبء نفسيّ نتيجتُه القلقُ والاكتئابُ المزمنان وغيرُ ذلك.

من اللافت أنّ واحدة فقط من بين المشارِكات (رحاب) ذكرت أنّها واجهت صعوبات من قِبل السلطة الفلسطينيّة أيضًا حين كانت تقدّم طلب الإقامة، إذ قالت: "برضو الفلسطينيّي صعّبوها معانا... بدّك تروحي على كلّ الدوائر الحكوميّة بالضفّة على البلديّة على الارتباط يعني كان "التصريح" طالع خمس أيام وتامنهم[22] اتّصلوا فيّي جبته[23] وبرضو كلّ ورقة بدّك تدفعي عليها مصاري خمسين شيكل، عشرين دينار"...

تأثير الصعوبات على النساء:

أشارت غالبيّة النساء المشارِكات في البحث، وبصرف النظر عن مكانتهنّ القانونيّة، إلى الأثر السلبيّ للصعوبات التي يواجهنها على حالتهنّ النفسيّة. فعلى سبيل المثال، وصفت فاتن ذلك على النحو التالي:

> غالبيّة الأيّام بَضَلّ بالبيت... نفسيّتي ليش أنا تعبانة؟! لإنّي أنا ما بنتمي. لمّا إنتِ ما بتنتمي لمجتمع... عاداته غير... كلّ شي فيه غير عن شو إنتِ تربّيتي عن شو إنتِ متعوّدة، بِكون الإشي صعب وخاصّة إنُّه إنتِ مش معترَف فيكِ هون. هاد بكون أصعب.. لا عارفة تسوقي... المنطقة اللي إحنا عايشين فيها ما فيها مواصلات فَيَا بِكون معك سيّارة يا بتضلّك بالبيت... نفسيًّا تعبانة لإنُّه الوضع الوضع مش عارفة أمشي، مش عارفة أخلّص أموري... في عقبات عقبة ورا عقبة ورا عقبة لإنّي بَس مَعيش هويّة... حتّى لو معي إقامة الإشي اللي بدّي إيّاه بِكون برضه محدود مش كلّ شي مُتاح إلي. الإقامة ما بتعطيكِ كلّ شي. هاي مشكلة برضه. يعني بهاي الدولة يا بتكوني مواطنة يا بِتْكونيش...

22. إلى أن.
23. أحضرته.

وقد وجدنا أنّه في الكثير من الأحيان ينتج هذا التعب النفسيّ عن البعد عن الأهل، وعن عائلات النساء الأصليّة. فعلى سبيل المثال، وصفت نور شعورها قائلة:

> سبحان الله في كلمة دايمًا علساني بحكيلهم إيّاها مجرّد أنا ما بفوت على مناطق الضفّة الغربيّة بَحِسّ ردّت فيّي الروح... بَحِسّ زيّ طاقة أعطيتيني إيّاها بصير حتّى سبحان الله شكلي بتغيّر... النفسيّة بتتغيّر... كلّ شي فيّي بحسّ عندي طاقة فُل[24]... عكس لمّا أنا باجي هون بَحِسّ حالي بصير مرّة واحدة محبطة... هناك بلاقي حدا أقعد معاه. بلاقي حدا أتخرّف معاه... مرّات إنت بحاجة لأخت تتخرّفي معها. مرّات بحاجة لأخ اللي بساعة مثلًا صارت معك مشكلة بحياتك اليوميّة مع زوجك مع ولادك مع الجيران مع دارك عمّك مرّات إنت بحاجة للأخ للسند... مرّات بحاجة أخت سند... يعني مش دايمًا إنتي بعازة المصاري. مش دايمًا بحاجة للإشي المادّي.

يتكثّف الشعور بالغربة لكون النساء، حتّى التي تملك حقّ الإقامة، لا تستطيع الواحدة منهنّ استضافة أفراد عائلتها إلّا في حالات نادرة جدًّا، وعند شعور الحاجة إلى القرب والدعم من العائلة.

حتّى أفنان، التي تعمل كناشطة وعرّفت نفسها بأنّها قويّة، بكت أثناء المقابلة حين سألناها عن تأثير وضعها عليها وهي بمكانة تحمل فيها هُويّة تجدّدها كلّ سنتين، ممّا يمكّننا من الاستنتاج أنّ الحصول على الهُويّة لا يخلق حصانة سياسيّة أو اجتماعيّة، بل يخلق طبقة مختلفة من الهشاشة. بالإضافة إلى غياب الدعم النفسيّ في الداخل، والتعب النفسيّ الناتج عن البعد، أشارت النساء إلى الضغط النفسيّ الذي يواجهنه خوفًا من عدم الموافَقة على تجديد الإقامة السنويّة كلّ سنة أو الهُويّة كلّ سنتين، ممّا يخلق حالة متواصلة من التوتُّر وعدم الاستقرار النفسيّ والقلق الذي يتحوّل في كثير من الأحيان إلى قلق مزمن.

لقد بيّنت الدراسة أنّ غالبيّة النساء يعانين من تعقيدات جسديّة وَ/أو نفسيّة بسبب أوضاعهنّ. فعلى سبيل المثال، إنّ من تبقى منهنّ داخل الخطّ الأخضر دون تصريح كي تبقى قرب أطفالها وزوجها تعيش دومًا في حالة خوف وتأهُّب، ولا سيّما حين تخرج خارج البلدة. وبعض النساء قُبِض عليهنّ ورُحِّلن إلى مناطق

24. مليئة.

الضفّة ومُنِعن من الدخول مجدَّدًا لأشهر متواصلة، بعيدات عن أطفالهنّ حتّى الرُّضَّع. مثال على ذلك نجده في كلام نور التي شرحت وضع بيتها وتأثير الطرق الالتفافيّة عليها جسديًّا:

> إذا أنا مش موجودة يعني البيت خرب. يعني أنا بالفترة اللي كنت فيها مُبعَدة عن بيتي البيت كان (تقريبًا) دمار. كانوا بناتي كثير زغار مش زَيّ اليوم بركنوا على حالهم. أنا بحكي لك عن كانوا بصفّ خامس وسادس وكذا بحكي لك كان هاد الحكي قبل 15 سنة. الإشي مَكَنْش سهل عليهم؛ فِش حدّ يدير باله عليهم. كنت أنا حامل. رميت[25] كذا مرّة من طلعاتي ونزلاتي عالمعبر من كثر الإجهاد. أنا رميت حوالي أربع مرّات. كان الإشي مش سهل بالمرّة علَيّ يعني... كان الإشي صعب جدًّا جدًّا؛ يعني البنات فاتن[26] بحالة نفسيّة. في عندي البنت الكبيرة كان وضعها جدًّا سيّئ؛ كلّ الوقت عياط.[27] مَكَنْش في تركيز بالدراسة. كانت نفسيّتها تعبانة. خَواتها نفس الشي... بالفترة اللي أنا أُبعِدت فيها كنت رامية 4-5 مرّات. بالفترة اللي أُبعِدت فيها كنت أنا مخلّفة[28] جديد؛ يعني كان عندي الولد جديد. كانوا يجيبوا لي ايّاه زيارة؛ يعني أشوفه[29] أكم ساعة ويروّحوه معاهم. ما كنت أشوفه يعني.

أقوال نور تؤكّد أنّ الخوف الدائم والتعب النفسيّ والجسديّ يؤثّران سلبًا على الصحّة الجسديّة والنفسيّة للنساء، وعلى صحّة أطفالهنّ النفسيّة كذلك.

من الجدير بالذكر أنّ أحد تأثيرات تلك التجربة على كثير من النساء هو الندم على الزواج من رجل فلسطينيّ يعيش داخل الخطّ الأخضر. فحين سألنا النساء عن الدرس الأكبر الذي تعلّمنه من هذه التجربة، أو عمّا كنّ سيغيّرنه لو رجع بهنّ الزمن إلى الماضي، أشارت الكثيرات منهنّ إلى أنّهنّ ما كنّ ليتزوّجن داخل الخطّ الأخضر، وكنّ سيفضّلن الزواج داخل مناطق الضفّة. على الرغم من أنّ غالبيّتهنّ ذكرن العلاقة الطيّبة التي جمعتهنّ بعائلة الزوج، والعلاقة القويّة مع الزوج، تُفْضي بهنّ صعوبات الحياة اليوميّة وإجحافها وتأثيرها عليهنّ جسديًّا ونفسيًّا إلى

25. أجهضت.
26. دخلن.
27. بكاء.
28. والدة /مُنجِبة.
29. أراه.

الندم على قرار الزواج والعيش في مناطق الـ48. فعلى سبيل المثال، قالت سناء:

> أكيد مرّات الواحد من كثر ضغط الحياة بوصل لطريق مسدود زَي ما حكيت لك. إذا بدّي أفكّر بالانفصال أكيد بَفَكّر أرجع لعند أهلي... أنا لو بعيش معهم على حصيرة ولا أعيش بذُلّ؛ فأنا اللي فكرت فيه فكرت بولادي لإنّي أنا كثير بسمع وبشوف لمّا الإمّ بتنفصل عن الأب والأب بنفصل عن مرته وين بكون مصير الوْلاد... خاصّة إنّه وضعي بختلف عن وضع حدا ثاني... لمّا أنا من الضفّة، أنو اللي بدّه يحماني، وأنو بدّه يدير باله على ولادي على تعليمهم وعليهم، ويوجّههم للطريق الصحّ ويدلّهم على مصلحتهم وأهدافهم؟ مين؟! أصلًا أنا وضعي حسّاس... ما حدا... فأنا فكّرت بوْلادي بسُلّم الأولويّات إنّي أضلّ معهم أضحّي من شانهم وخلص...

وكما أشرنا في بداية هذه الورقة، بسبب الأولاد الذين يحملون الهُويّة الإسرائيليّة والجنسيّة الإسرائيليّة، لا تستطيع الأمّ أن تستخرج لهم رقْمًا وطنيًّا فلسطينيًّا، أي لا يحصلون على الجنسيّة الفلسطينيّة، وهذا يعني أنّها إن انفصلت عن زوجها وقرّرت الرجوع إلى مناطق الضفّة الغربيّة لا تستطيع ذلك لأنّها لا تستطيع تسجيلهم في مدارس أو مراكز صحّيّة أو لأيّ خدمة أخرى. لذا، تُفضِّل النساء البقاء والتحمُّل لأجل الأطفال. جدير بالذكر أنّ أربعًا من النساء[30] لم يُبْدِين ندمًا على الزواج، بل إنّ كلًّا منهنّ قالت إنّها ستعيد الكَرّة لو رجع بها الزمن إلى الوراء، إلّا أنّهنّ تحفّظن على نصيحة الأهل بتزويج بناتهنّ لرجل من الداخل اليوم، وأكّدن أنّه في السابق كان الأمر أسهل، وأمّا اليوم فالوضع معقَّد وينبغي التأكُّدُ من الشخص وعائلته قبل الموافَقة، والأخذُ بعين الاعتبار الصعوبات السياسيّة.

إستراتيجيّات التكيُّف والمواجَهة للصعوبات

بيّنت المقابَلات أنّ النساء يستخدمن عدّة إستراتيجيّات لمواجهة ضغوط الحياة والتكيُّف لأوضاعهنّ القائمة، ولتطوير القدرة على مواصلة الحياة من أجلهنّ ومن أجل أطفالهنّ. تلك الإستراتيجيّات متعدّدة، منها ما هو على المستوى الشخصيّ، ومنها ما هو على المستوى الاجتماعيّ. فعلى المستوى الشخصيّ، تلجأ النساء إلى الدعم العاطفيّ من الصديقات، والبعض يحقّقن ذلك من خلال ممارسات دينيّة. على سبيل المثال، قالت أميمة:

30. أربعتهنّ يحملن إمّا إقامة أو هُويّة.

> شوفي لا بدّ الواحد مرّات بفوت بصعوبات؛ بَس أنا بقرأ قرآن كثير... "أَلَا بِذِكْرِ اللَّهِ تَطْمَئِنُّ الْقُلُوبُ"... يعني بطمئنّ الواحد... طبعًا مليش حدا هون لا أخت لا بنت لا حدا الواحد يروح عنده. خلص بقعد بقرأ قرآن وبهدأ.

بعض النساء تعلّمن اللغة العبريّة بشكل شخصيّ، وبعضهنّ من خلال دورات مجّانيّة يوفّر تنظيمَها المجلسُ المحلّيّ أو البلديّة. بالإضافة إلى هذا، تستغلّ النساء وجود دورات مهنيّة مجّانيّة غالبًا يموّلها المجلس المحلّيّ أو البلديّة، ومن خلال تلك الدورات يبدأن مشوارًا مهنيًّا وتمويلًا ذاتيًّا لمشاريعهنّ. فعلى سبيل المثال، شرحت لنا نيڤين كيف وصلت إلى تأسيس مشروع كامل بدءًا من دورة بسيطة في المجلس المحلّيّ، إذ قالت:

> أنا تعلّمت (صنع الحلويّات) وهاي الأشياء... تعلّمت أوّل إشي أوّل كورس هان. بعدها صرت بدّي أتقدّم لحدّ ما طْلعِتْ أخذت كورس خارج البلاد... فخلص حطّيت الإشي براسي إنّه الإشي حبّيته... طوّرت حالي على الفيسبوك... بديت أجيب أدوات اللي هي مش موجودة، وأجت ببالي فكرة إنّي أعلّم هون بهاد الطابق... بقت أوّل دورات بعدين أتطوّر لعدّة محلّات... صرت أعلّم بمدرسة في البلد اللي هي فيها معدّات كاملة أصلًا في قسم التغذية هناك فانطلقت من هناك...

بالإضافة إلى المشاريع الخاصّة، اتّبعت النساء إستراتيجيّة العمل في القِطاع الخاصّ بدون كشف راتب، نحو: مربّية في حضانة خاصّة؛ عاملة في محلّ لبيع الملابس؛ معلّمة لطلّاب بشكل خاصّ في البيت. هذا العمل، على الرغم من الراتب المنخفض وانعدام حقوق العمّال فيه، هو بمثابة دعم مادّيّ كبير للمرأة ودعم معنويّ كذلك، من خلاله تستطيع الانخراطَ أكثر في المجتمع، وتنميةَ استقلاليّة اقتصاديّة تقوّيها وتقوّي ثقتها بنفسها وغير ذلك.

ثمّة إستراتيجيّة أخرى أَبْدَتْها النساء هي تقوية مكانتهنّ الاجتماعيّة من خلال بناء علاقات وثيقة وجيّدة مع عائلة الزوج والمجتمع المحيط. فبالنسبة لهنّ، قوّة العلاقة مع العائلة هي مصدر للدعم وبعض الأمان الذي تحتاجه. فعلاقتها الطيّبة معهم، والتي تعبِّر عنها بمشاركتهم أفراحهم وأتراحهم والقيام "بالواجب" والحضور لأجلهم حين يحتاجون مساعدة، كان لها إسهام في تقوية مكانتها في العائلة، وفي تسهيل قبولها وعدم التعامل معها كغريبة. على سبيل المثال، قالت أميمة:

> في أخت لزوجي عندها مشاكل بعينيها بتحبّش تسافر إلّا معي... مثلًا عالعمرا أخذتها أنا مرّتين يعني أنا ويّاها طول الوقت... نروح مع بعض... فيعني أنا بَحِبّ أطلّعها... هي بَرْضُه مش متزوّجة... قاعدة بالبيت لحالها. إذا بدنا نطلع والّا نسافر والّا إشي، بقول لُه (لزوجها) هات نجيبها تطلع معنا تغيّر جوّ.

بالإضافة إلى ذلك، أوضحت لنا النساء أنّ تفوُّق أطفالهنّ في المدارس والجامعات وكونهم "مربَّيين"[31] يسهمان في تقوية مكانتهنّ في المجتمع؛ فأولاد كلّ منهنّ هم شهادة على نجاحها وعلى طيب أصلها، وهُمْ وجهة تفتخر بها وبإنجازها أمام المجتمع. على سبيل المثال، قالت أمل: "القوّة بوخدها من إنّه حياتي لازم تمشي وبناتي لازم يكنن أحسن بنات وإبني كمان".

العوامل المساعِدة على التكيُّف ومواجهة تحدّيات الحياة اليوميّة

أشارت جميع النساء إلى الدعم الذي حصلن ويحصلن عليه من الأزواج. هذا الدعم هو عاطفيّ ومادّيّ وبيروقراطيّ. غالبيّتهم سعَوْا ويسعَوْن لمساعدتهنّ في الحصول على الإقامة والهُويّة دون كلل. لدى معظمهنّ، تظهر العلاقة مع الزوج مَصْدرًا مركزيًّا للدفء والحميميّة، ولم تَظهر كسلطة أو سيطرة. على سبيل المثال، قالت أميمة:

> .. الصبح آخد الولد وأروح عالمدرسة. بعد الظهر أرجع أجيب الولد وأروح عالدار... هَسّا جوزي كان يساعدني كثير... أوّل شي بالطبيخ... يعني إذا أنا مش طابخة قبل ما أطلع هو يروح قبلي يحضّر الأكل... ونتساعد عالوْلاد كثير...

وأضافت أمل قائلة:

> زوجي كثير حنون وقلبه طيّب ويمكن هذا اللي شجّعني أوافق عليه... في ناس متجوّزين من الضفّة وقصّة إقامة ووْراق هذا الإشي يغلّبهم. هو بالمرّة لا، يعني يمكن مرّات أنا أحسّسه إنّي متضايقة من الموضوع وهو يقعد يهدّي فيّي...

بالإضافة إلى تلقّي الدعم من الزوج، تحدّثت جميع المشاركات عن الدعم الذي تلقَّيْنه من عائلة الزوج حين احتجن ذلك. وقد أكّدت غالبيّتهن أنّ علاقاتهنّ كانت

31. أي على خُلق حسن.

طيّبة وقويّة مع عائلة الزوج. على سبيل المثال، وصفت نيڤين علاقتها مع أهل زوجها بالكلمات التالية:

> الصراحة أنا أوّل ما تجوّزت بقوا أهله ميعاملونيش كإنّي كنّة[32]... يعني أنا إذا تضايقت من جوزي بالبداية بقت صعبة الحياة جوز ومره أكيد. بقت في مشاكل وخلافات؛ يعني مش فاهمين بعض بسبب الجيل... بقى ملجئي حماتي اللّه يرحمها... بقت كثير كثير مليحة معي وتحبّني عالآخِر... وبنات حماي نفس الشي... حماتي بقت تحمّم [الولد] الكبير لجيل سنة ونصّ... لإنّهم بقوا كثير قْراب علَيّ ولَحَدّ اليوم...

ثمّة دعم آخر كان من الجيران والبيئة القريبة لهنّ. على سبيل المثال، قالت رحاب إنّ مصدر قوّتها "من ربّ العالمين وجاراتي... بنفضفض لبعضنا [تضحك]". وهنالك دعم آخر لقيته أمّهات لمراهقين/ات أو بالغين/ات كونهم يسهمون في الأعمال المنزليّة والاهتمام بالإخوة الأصغر إذا اضطُرّت الأمّ إلى التغيُّب عن البيت للعمل أو لزيارة الأهل أو لعلاج في الضفّة.

ويجدر بالذكر هنا أنّ العلاقة الوحيدة التي لا زالت متوتّرة حتّى اليوم هي في حالة سناء التي شرحت أنّ الزواج كان زواج "بدل"، أي إنّها تزوّجت من أخي زوجة أخيها ولكن الزواج الأخير -أي زواج أخيها من أخت الزوج- لم ينجح، وحصلت مشاكل أدّت إلى نبذها وعدم التعامل معها كفرد من العائلة حتّى اليوم.

تجدر الإشارة إلى أنّ أحد العوامل التي أسهمت في تأقلُم وتكيُّف النساء وتَمَكُّنهنّ من ممارسة حياتهنّ هو وجود الدورات المجّانيّة من قِبل مؤسّسات مختلفة في المجتمع الفلسطينيّ في الداخل كدورات اللغة العبريّة، وفنّ التجميل، وفنّ الطبخ على سبيل المثال. تلك الدورات أسهمت في تقوية النساء لتكون كلّ منهنّ مستقلّة حين تذهب إلى المؤسّسات، وساعدتها في إنشاء عمل بشكل مستقلّ أو إيجاد عمل في القِطاع الخاصّ في بلدتها. على سبيل المثال، قالت أمل: "بيجوا عندي وْلاد وبَعَلّمهم هان في الدار". إنّ توافر فرص للعمل في القِطاع الخاصّ من غير كشف راتب، ومن غير تسجيل رسميّ، كان مساعدًا للنساء من الناحية المادّيّة، لكنّه في الوقت نفسه كان مجحِفًا من ناحية تحصيل وضمان حقوقهنّ

32. زوجة الابن.

كعاملات. إحدى المشارِكات ذكرت أنّ مشغِّلتها حصّلت لها حقوقها بسبب وجود ما يسمّى قانون "العامل الأجنبيّ" الذي استطاعت من خلاله بعض النساء العمل وتحصيل بعض الحقوق (نحو: التأمين الصحّيّ؛ فتح حساب بنك...).

علاوة على ذلك، بعض الجمعيّات الحقوقيّة اللاربحيّة وغير التابعة للحكومة الإسرائيليّة تدعم أولئك النساء. وأخيرًا يمكن القول إنّ للتطوّر التكنولوجيّ وتوافر مساحات افتراضيّة للتواصل المستمرّ مع العائلة الأصليّة حين تكون في الداخل، والتواصل مع عائلتها إذا "سُجنت" في مناطق الضفّة، دَوْرًا له إسهام في تغلُّب النساء على الصعاب النفسيّة الناتجة عن البعد عن إحدى عائلتَيْها. ونقول هنا إنّها سُجِنت لأنّه يُفرض عليها البقاء وعدم السماح لها بدخول مناطق الـ48 أو الـ67 إذا كانت صلاحيَة تصريحها منتهية. ومن الجدير بالذكر، في هذا الصدد، أنّ النساء اللواتي قابلناهنّ لم يُشِرْن إلى الأطر النسويّة القُطريّة على أنّها مصدر دعم معنويّ أو قانونيّ لهنّ.

نقاش وإجمال

بحثت هذه الدراسة في تجارب النساء الفلسطينيّات المتزوّجات داخل الخطّ الأخضر، وعلى وجه التحديد في منطقة المثلّث. بيّنت الدراسة أنّ هذه الشريحة من النساء تنتقل من حالة هشاشة ناتجة بالأساس عن الاحتلال الإسرائيليّ لمناطق الضفّة الغربيّة، إلى حالة هشاشة أخرى تتكثّف فيها الممارسات الاستعماريّة بحقّ المجتمع الفلسطينيّ داخل الخطّ الأخضر. بيّنت دراستنا أنّ النساء الفلسطينيّات المتزوّجات داخل الخطّ الأخضر ينتمين إلى درجات متفاوتة من الهشاشة، وذاك يتعلّق بنوع التصريح الذي تعطيه إسرائيل لهنّ. فالنساء اللاتي استطعن تحصيل هُويّة تصلح لسنتين يستطعن بطريقةٍ ما تحصيلَ بعض الحقوق (كالعمل والتأمين الصحّيّ والأمان العائليّ، على سبيل المثال)، ولكنّهنّ -على نحوِ ما بيّنّا- يواجهن صعوبات بيروقراطيّة كبيرة كلّما ترتّب عليهنّ تجديد الإقامة. أمّا النساء اللاتي يحملن تصريح زيارة زوج فقط، فهنّ النساء اللاتي يتكثّف تعرُّضهنّ للمخاطر، ويمكن أن نصنّفهنّ على أنّهنّ يعشن الدرجة الأصعب من الهشاشة "The precariat" بكلمات بتلر(Butler, 2009, 2016) ، وذلك لكونهنّ يكملن العيش مع عائلاتهنّ وبالقرب من أولادهنّ على الرغم من انتهاء صلاحيَة التصريح، وبهذا يَكُنّ دومًا في حالة خوف واحتمال التعرُّض للملاحقة والطرد والإبعاد عن العائلة والأطفال، وحصل ذلك مع عدد من النساء اللاتي شاركن في البحث. يمكن

اعتبار خلق تلك الطبقات المختلفة من الهشاشة سياسة استعماريّة تبتغي خلق عدم وضوح وعدم استقرار، وهو ما يُضعِف المستعمَر/ة ويجعله/ا دومًا في حالة تأهُّب لسيناريو أسوأ، أو في حالة رغبة مستمرّة لإرضاء السلطة من أجل تحصيل حقّ إنسانيّ أساسيّ هو الإقامة مع العائلة وبالقرب من الأطفال. ولمسنا أنّ كلّ طبقة من الهشاشة تسهم في تكريس الطبقات الجندريّة والاجتماعيّة والاقتصاديّة وغيرها.

وقد بيّنت الدراسة أنّ جزءًا من هشاشة النساء ناتج عن عدم قدرتهنّ على أخذ أطفالهنّ معهنّ للعيش في مناطق الضفّة الغربيّة إذا حصل لهنّ مكروه (خلاف عائليّ؛ طلاق؛ وفاة الزوج؛ عدم تجديد التصريح والإقامة)، وذلك لأنّ الأطفال لا يستطيعون الحصول على هُويّة فلسطينيّة والحصول على الخدمات الصحّيّة والتربويّة وغيرها في مناطق الضفّة الغربيّة. لذا، تُضطرّ المرأة إلى تحمُّل الأعباء السياسيّة والاجتماعيّة والنفسيّة والاقتصاديّة على الرغم منها لضمان البقاء ومن أجل عدم اقتلاعها من بيتها وترحيلها إلى الضفّة الغربيّة. وبحسب القانون الفلسطينيّ، النساء الفلسطينيّات يستطعن منح الجنسيّة الفلسطينيّة لأولادهنّ، ولكنْ نتيجةً لبعض بنود اتّفاقات أوسلو لا تستطيع ذلك إذا تزوّجت رجلًا يحمل الجنسيّة الإسرائيليّة. كثيرات من النسويّات في السياق الفلسطينيّ يدّعين أنّ اتّفاقات أوسلو كان لها دَوْر كبير في تكثيف العنف السياسيّ والجندريّ تجاه النساء الفلسطينيّات. على سبيل المثال، جونسون وكُتّاب تدّعيان أنّ اتّفاقات أوسلو "خلقت مُناخًا من عدم الاستقرار العميق، وصاغت صورة جديدة للنشاط السياسيّ الفلسطينيّ الذي همّش الكثير من المجتمع والنساء على وجه الخصوص" (Johnson and Kuttab, 2001, p. 26). بنود اتّفاقات أوسلو هي واحد من بين العوامل التي تتقاطع مع عوامل أخرى وتخلق بنْية الهشاشة لتلك النساء. فإضافة إلى ذلك، بيّنَ هذا البحث تقاطُع الحالة الاقتصاديّة، ودعم الزوج والعائلة (الأصليّة أو الجديدة)، وعدد الأولاد، وسنّ الأولاد، ونوع التصريح الذي تحمله المرأة. بيّنت الدراسة أنّ التقاطع بين جميع تلك العوامل هو ما يبني شكل حياة أولئك النساء على المستوى اليوميّ المُعاش. فقد وجدنا أنّ دعم العائلة الأصليّة يخفّف من عبء الغربة عليهنّ، وكون الأولاد راشدين يسهم في دعمها نفسيًّا وفي مهامّها اليوميّة، ودعم الزوج على وجه الخصوص يسهم في سيرورة تقديمها نموذج طلب الإقامة أو الهُويّة، ودعم عائلة الزوج يسهم في تخفيف العبء الاجتماعيّ الاقتصاديّ والنفسيّ حتّى حين تُبعَد إلى الضفّة لتجدهم يحتضنون أطفالها حتّى عودتها. فدراسة ظاهر-ناشف (2022) عن النساء الفلسطينيّات

اللاتي تزوّجن ويعشن في النقب بيّنتْ مدى الإجحاف والعنف المجتمعيّ والأبويّ تجاههنّ، إضافة إلى العنف الاستعماريّ، ممّا يُكثّف هشاشتهنّ ليجعلهنّ في أسوأ طبقات الهشاشة والغربة والإقصاء، عاجزات عن حماية أنفسهنّ جسديًّا ونفسيًّا واجتماعيًّا. وندّعي هنا أنّ حالة النساء في النقب أصعب من نظيرتها لدى النساء في المثلّث؛ وذلك أنّ الأخيرات -في الغالب- نساء في زواج أحاديّ (أي زوج مع زوجة واحدة)، بينما النساء في النقب يَكُنّ من بين عدد من الزوجات في ظروف اقتصاديّة صعبة جدًّا، ويفتقرن إلى القدرة على الوصول إلى الخدمات الصحّيّة بشتّى أنواعها. ويمكن أن نَعْزو الفروق بين الشريحتَيْن من النساء أوّلًا إلى الفرق في الوضع الاقتصاديّ بين سكّان النقب وسكّان منطقة المثلّث، وثانيًا إلى العادات والتقاليد (كتعدُّد الزوجات الدارج جدًّا في النقب -على سبيل المثال)، وإلى العنف الأُسَريّ ذي الكثافة الأكبر في النقب. وهذا يؤكّد أنّ التقاطُعيّة (Intersectionality) هي الإطار المفاهيميّ الأكثر مناسَبةً لتحليل وفهم تلك الفروق. يمكن تفسير بعض الفروق الاجتماعيّة والاقتصاديّة بين السياقَيْن بأن تُعْزى إلى الفروق التي تخلقها إسرائيل بالتعامل مع الفلسطينيّين، والتي تعود إلى سياسة استعماريّة مقصودة ترمي إلى خلق فجوات تنتهي بفجوات في المجتمع نفسه. فقد أشارت ريما حمامي إلى الكيفيّة التي توزّع فيها إسرائيل الهشاشة في فلسطين بشكل غير متساوٍ عبْر وداخل الضفّة الغربيّة كجزء من مشروعها الاستعماريّ الاستيطانيّ، كي تخلق طبقات مختلفة منها (Hammami, 2016). المقارنة بين السياقات الفلسطينيّة المختلفة للنساء الفلسطينيّات المتزوّجات داخل الخطّ الأخضر تبيِّنُ صحّة وشدّة هذه الحجّة.

إحدى النتائج المُهِمّة في هذه الدراسة هي أنّ التعقيدات وكثرة المتطلّبات الإسرائيليّة، التي تبلغ حدّ الإهانة والتشكيك في الأمومة والأبوّة خلال المسار، تشكّل العبءَ الأكبر والذي يؤثّر سلبًا على حالة واستقرار النساء نفسيًّا، وأحيانًا حتّى على العلاقة بالزوج الذي تصل به الحال أحيانًا إلى التعب واليأس والتنازل. لطالما كانت البيروقراطيّة وسيلة تستخدمها الدولة الحديثة لإخضاع مواطنيها والسيطرة عليهم، وتتكثّف قسوتها حين يكون الشخص طالبًا للّجوء أو المواطَنة. فمثلًا تستخدم بِرْدا (2012) مفهوم "اللاهوت الأمنيّ" (Security theology) الذي تستخدمه إسرائيل كوسيلة وحجّة احتلاليّة لفرض منظومة "تصاريح" بيروقراطيّة تجعل من حياة الفلسطينيّ/ة "حياة مكشوفة" خلال هذا المسار. لقد طرح جورجيو أجامبين (2005) مفهوم الحياة المكشوفة (Bare life) ليصف من خلاله حياةَ مَن يُستثنَوْن من القانون من خلال القانون ويكونون تحت سيطرة الدولة التامّة. وفي حين تبيِّنُ

الدراسة حياةَ النساء المكشوفة وسهولةَ تعرُّضهنّ للأذى السياسيّ والاجتماعيّ، لكونهنّ مقيمات "غير قانونيّات" داخل الخطّ الأخضر، فهنّ بمكانة أخطر ممّا وصفه أچامبين، وذلك لكونهنّ لا يمتلكن المواطَنة أو الجنسيّة التي يمكن أن تعطيهنّ بعض الحماية إذا استثناهنّ القانون الذي يسري على المواطن/ة. إنّ جزءًا أساسيًّا من استثناء النساء الفلسطينيّات وإخراجهنّ عن القانون وجعل حياتهنّ مكشوفة للممارسات الاحتلاليّة والاستعماريّة بموجب القانون هو قانون المواطَنة والدخول إلى إسرائيل من سنة 2003 الذي أصبح الكابوسَ الأكبر للعائلات الفلسطينيّة حين يكون أحد الزوجين من الضفّة الغربيّة أو من قِطاع غزّة. لقد بيّنت الدراسة الفرق بين حياةِ النساء اللاتي يمتلكن هُويّة أو إقامة، وحياةِ نساء بدون إقامة وفقط حصلن على تصريح زيارة زوج وأولاد، وهذا يجعلنا نَخْلص إلى حقيقة التأثير المجحف لهذا القانون على حياة النساء وضرورة تطبيق تجميده فعليًّا لا صوريًّا فحسْب.

إحدى أبرز النتائج اللافتة في هذه الدراسة هي الإستراتيجيّات المختلفة التي تستخدمها النساء للتكيُّف والمواجَهة ومواصَلة الحياة اليوميّة على الرغم من الصعوبات الكبيرة والكثيرة التي يواجهنها. تلك الإستراتيجيّات هي تعبير عمّا ادّعته جوديث بتلر وآخرون أنّ الهشاشة والمقاوَمة أمران مترابطان بحيث لا مقاوَمة دون وجود هشاشة، وأنّ الهشاشة بحدّ ذاتها تخلق إمكانيّات المقاوَمة، أو لأنّ الهشاشة لا تعني عدم القدرة على العمل والتضحية والمواجَهة أو عدم القدرة على الأداء (Butler et al., 2016). تطرَّقَ العديد من الباحثين إلى إسهام أدائيّة المجتمع الفلسطينيّ في مقاومة الممارسات الاستعماريّة الإسرائيليّة. على سبيل المثال، يدّعي هَرْكِر (2011) أنّ الدعم الأسريّ والمجتمعيّ لدى الفلسطينيّين يقلّل من الهشاشة والمخاطر التي يتعرّضون لها. وقد وجدنا في هذه الدراسة كيف أسهَمَ الدعم العائليّ والمجتمعيّ -ولا سيّما دعم الزوج- في رفع قدرة النساء على التكيُّف ومواجهة الصعاب بشتّى أنواعها، ممّا يَسوقنا إلى خلاصة مُفادُها أنّ الدعم المجتمعيّ والدعم العائليّ أساسيّان في قدرة المستعمَر/ة على البقاء والمواجَهة والخلاص.

المَراجع

العنزي، محمّد البدري. (2011). تقرير حركة الكويتيّين البدون إلى لجنة الحقوق المدنيّة والسياسيّة بالأمم المتّحدة لمراجعة ملفّ الكويت في الدورة 103. **موقع حركة الكويتيّين البدون**. www.kuwbedmov.org

پرسر، روت. (2020). **حياة عارية: نساء من دون مكانة في حيفا والشمال**. حيفا: امْرأة لامْرأة - مركز نسويّ. [بالعبريّة].

جرايسي، برهوم. (2022، 13 آذار). **تقارير خاصّة: قانون المواطَنة والدخول إلى إسرائيل (أمر ساعة - قانون طوارئ)**. رام الله: المركز الفلسطينيّ للدراسات الإسرائيليّة – مدار.

سالم، ضحى. (2020، 30 تمّوز). المنسيّات من النسويّة: ما الذي تواجهه النساء البدون؟ **منشور**. مستقاة بتاريخ (2022/9/11). من: /https://manshoor.com/society/bedon-women-forgotten-from-feminism

Agamben, Giorgio. (2005). **State of exception** (Attell, K. Trans.). Chicago: The University of Chicago Press.

Berda, Yael. (2012). **The bureaucracy of the occupation: An introduction to the permit regime**. Unpublished manuscript.

Butler, Judith. (2009). Performativity, precarity and sexual politics. **AIBR. Revista de Antropología Iberoamericana**, 4(3). Pp. i- xiii

Butler, Judith; Gambetti, Zeynep, & Sabsay, Leticia (Eds.). (2016). **Vulnerability in resistance**. Durham: Duke University Press.

Crenshaw, Kimberle. (1991). Mapping the margins: Intersectionality, identity politics, and violence against women of color. **Stanford Law Review**, 43(6). Pp. 1241–1299.

Daher-Nashif, Suhad. (2022). Vulnerability and precarity of Palestinian women in the Naqab. **Third World Quarterly**, 43(3). Pp. 703-720.

Hammami, Rima. (2016). 8 precarious politics: The activism of "bodies that count" (aligning with those that don't) in Palestine's colonial frontier. In Butler, Judith; Gambetti, Zeynep, & Sabsay, Leticia (Eds.). **Vulnerability in resistance** (pp. 167-190). Durham: Duke University Press.

Harding, Sandra. (2012). Feminist standpoints. In Hesse-Biber, Sharlene Nagy (Ed.). **Handbook of feminist research: Theory and praxis** (pp. 46-64). SAGE publications.

Harker, Christopher. (2011). Geopolitics and family in Palestine. **Geoforum**, 42(3). Pp 306-315.

Jad, Islah. (2003). Feminist reading of the Palestinian constitution draft. **Journal of Women Studies**, 2. Pp. 8–12.

Jefferis, Danielle C. (2012). Institutionalizing statelessness: the revocation of

residency rights of Palestinians in East Jerusalem. **International Journal of Refugee Law**, 24(2). Pp. 202-230.

Johnson, Penny, & Kuttab, Eileen. (2001). Where have all the women (and men) gone? Reflections on gender and the second Palestinian Intifada. **Feminist Review**, 69. Pp. 21–43.

Joronen, Mikko, & Mitch, Rose. (2020). Vulnerability and its politics: Precarity and the woundedness of power. **Progress in Human Geography**, 20(10). Pp. 1–17.

Priddy, Grace; Doman, Zoe; Berry, Emily, & Ahmad, Saleh. (2022). Gender-based violence in a complex humanitarian context: Unpacking the human sufferings among stateless Rohingya women. **Ethnicities**, 22(2). Pp 215-232.

Stein, Yael. (2004). **Forbidden families: Family unification and child registration in East Jerusalem**. B'tselem-The Israeli Information Centre for Human Rights in the Occupied Palestinian Territories and HaMoked: Center for the Defense of Individual. Israel. Retrieved in (March 7, 2023), from https://www.btselem.org/sites/default/files/sites/default/files2/publication/200401_forbidden_families_eng.pdf.

الملاحق

ملحَق 1

نتائج الاستطلاع (آذار، 2023)[1]

من أجل النهوض بالمجتمع العربيّ اجتماعيًّا وسياسيًّا واقتصاديًّا، حسب رأيك ما هو الخيار الأكثر ملاءَمةً لتحقيق ذلك في ظلّ الوضع الراهن؟

	النسبة المئويّة
تنظيم العرب بصورة جماعيّة من خلال بناء مؤسّسات وطنيّة	50
الاندماج في الدولة والمجتمع الإسرائيليّ اندماجًا كاملًا	34
التركيز على المصلحة الشخصيّة والتقدّم الشخصيّ	13
لا أعرف	3

ما هو الحلّ السياسيّ الأكثر ملاءَمةً برأيك للقضيّة الفلسطينيّة - الإسرائيليّة؟

	النسبة المئويّة
حلّ الدولتين لشعبين	51
حلّ الدولة الواحدة لليهود والفلسطينيّين معًا	25
حلّ الدولتين مع تحويل إسرائيل إلى دولة لكلّ مواطنيها	15
أرفض الإجابة	8

في المعتاد، أزور الضفّة الغربيّة على الأقلّ مرّة في...؟

	النسبة المئويّة
الأسبوع	15
الشهر	34
السنة	30
لا أزور الضفّة الغربيّة	22

1. قد يتجاوز مجموع بعض النسب ال 100% بسبب تقريب الأرقام وتدويرها.

ما هي أهداف زيارتك للضفّة الغربيّة؟ (يُمكنك اختيار أكثر من سبب واحد)

	النسبة المئويّة
تجارة وعمل	52
سياحة واستجمام	31
تواصل عائليّ واجتماعيّ	9
علاجات طبّيّة	5
تواصل ثقافيّ	2
دراسة	1

ما هو الدافع الأساسيّ لتواصلك /زيارتك للضفّة الغربيّة؟

	النسبة المئويّة
مُتعة زيارة الضفّة الغربيّة	43
بسبب أسعار المُنتَجات والخدمات الرخيصة	35
التعبير عن تضامني السياسيّ والوطنيّ مع الفلسطينيّين في الضفّة الغربيّة	21

حسب رأيك، إلى أيّ مدى يجب تعزيز العلاقات التالية بين الفلسطينيّين على طرفَي الخطّ الأخضر؟

	العلاقات الاقتصاديّة والتجاريّة (%)	العلاقات الثقافيّة (%)	العمل السياسيّ المشترَك (%)	النضال الاحتجاجيّ المشترَك (%)
1 (بدرجة قليلة جدًّا)	4	6	18	16
2	0	1	3	4
3	5	3	8	5
4	10	9	14	15
5	16	16	14	15
6	10	11	5	8
7 (بدرجة كبيرة جدًّا)	55	55	39	37

في رأيك، ما هو العائق الأساسيّ الذي يقف أمام تعزيز التواصل على أنواعه بين الداخل والضفّة الغربيّة؟

	النسبة المئويّة
الحواجز والمعابر العسكريّة	39
العواقب القانونيّة والقضائيّة	22
غياب الشعور بالأمان والثقة	22
الصورة النمطيّة حول فلسطينيّي ال 48	7
الصور النمطيّة حول سكّان الضفّة الغربيّة	4
ليس هنالك عائق	5

إلى أيّ درجة تتّفق مع المقولات التالية؟ [الإجابات بالنِّسَب المئويّة]

	1 (أتّفق بدرجة قليلة)	2	3	4	5	6	7 (أتّفق بدرجة كبيرة)
من الصعب الحديث عن هُويّة مشترَكة للفلسطينيّين في مناطق الـ48 والفلسطينيّين في مناطق الـ67 (فلسطين التاريخيّة)	28	6	10	14	14	5	24
الوَحدة والعمل المشترَك بين الفلسطينيّين في مناطق الـ48 والفلسطينيّين في مناطق الـ67 ضروريّان لإنهاء الاحتلال	17	4	5	13	9	10	42

أوافق على بناء علاقات زوجيّة بين فلسطينيّي مناطق الـ 48 وفلسطينيّي مناطق الـ67.	15	1	4	9	12	9	50

ما هو بحسب رأيك العائق الأساسيّ أمام زواج أفراد من الداخل بأفراد من الضفّة الغربيّة؟

	النسبة المئويّة
قوانين إسرائيل التي تمنع لمّ شمل العائلات	71
غياب الثقةِ والشعورِ بالأمان	10
اختلاف العادات والتقاليد على طرفَي الخطّ الأخضر	9
الفوارق الاجتماعيّة والاقتصاديّة بين السكّان على طرفَي الخطّ الأخضر	8
ليس هنالك عائق	1

ما هو مدى استعدادك لمشاركتك شخصيًّا في الاحتجاجات الجارية ضدّ تعديلات الحكومة الإسرائيليّة الحاليّة على جهاز القضاء؟

النسبة المئويّة	
53	1 (غير مستعدّ بتاتًا)
3	2
5	3
6	4
8	5
3	6
22	7 (مستعد جدًّا)

حسب رأيك، هل يجب على المجتمع العربيّ المشارَكة في المظاهرات الاحتجاجيّة الجارية ضدّ تعديلات الحكومة الإسرائيليّة الحاليّة على جهاز القضاء؟

	النسبة المئويّة
نعم	57
لا	27
يجب أن نقوم باحتجاجات خاصّة بالمجتمع العربيّ في البلدات العربيّة	12
لا أعرف	4

الفئة العمْريّة

الفئة	النسبة المئويّة
34-18	46
44-35	19
54-45	17
64-55	10
65+	8

مجموعة الجندر

	النسبة المئويّة
أنثى	29
ذكر	71

التحصيل العلميّ

	النسبة المئويّة
ابتدائيّ	6
إعداديّ	9
ثانويّ	41
فوق ثانويّ	10
بكالوريوس من كلّيّة أو جامعة	21
ماجستير فما فوق	13

الديانة

	النسبة المئويّة
مسلم	83
مسيحيّ	8
درزيّ	9

درجة التديُّن

	النسبة المئويّة
1 (غير متديّن إطلاقًا)	9
2	3
3	9
4	20
5	30
6	15
7 (متديّن جدًّا)	14

هل مكان عملك يعمل فيه عرب؟

	النسبة المئويّة
تعمل فيه أغلبيّة عربيّة	31
تعمل فيه أغلبيّة يهوديّة	26
يعمل فيه عرب فقط	16
أنا لا أعمل	25

لِمَن صَوَّتّ في انتخابات الكنيست الأخيرة؟

	النسبة المئويّة
القائمة العربيّة الموحَّدة	17
تحالف الجبهة والعربيّة للتغيير	15
التجمّع الوطنيّ الديمقراطيّ	13
أحزاب يهوديّة وصهيونيّة	7
لم أصوّت	46

ملحَق 2
قراءة في نتائج انتخابات الكنيست الـ25 في المجتمع الفلسطينيّ في إسرائيل

ترمي هذه الورقة إلى تحليل نتائج الانتخابات للكنيست الـ25 في المجتمع الفلسطينيّ في إسرائيل، وقراءة إسقاطاتها السياسيّة على مكانة الأحزاب والقوائم العربيّة. تستعرض الورقة بدايةً نتائجَ الانتخابات في المجتمع الفلسطينيّ عمومًا، والنتائجَ التي حصلت عليها الأحزاب والقوائم العربيّة خصوصًا، ومعدّلاتِ التصويت، ثمّ تحلّل دلالاتِ أنماط التصويت السياسيّةَ لدى المجتمع الفلسطينيّ، وفي النهاية تَعْرِض أهمّ الاستنتاجات من النتائج وتحليلها.

نتائج الانتخابات في المجتمع الفلسطينيّ

خاضت الانتخاباتِ الأخيرةَ (2022) ثلاثُ قوائم وأحزاب عربيّة أو ذات غالبيّة عظمى عربيّة: القائمة العربيّة الموحّدة؛ تحالف الجبهة الديمقراطيّة والعربيّة للتغيير؛ التجمُّع الوطنيّ الديمقراطيّ. وقد نجحت قائمتان في اجتياز نسبة الحسم (3.25 % من الأصوات الصحيحة)، هما القائمة العربيّة الموحّدة بحصولها على نحو 4.07 % من الأصوات الصحيحة، ممثَّلة بخمسة مقاعد في الكنيست، وتحالف الجبهة والعربيّة للتغيير بحصوله على 3.75 % من الأصوات الصحيحة ممثَّلًا هو كذلك بخمسة مقاعد، بينما لم يتجاوز التجمّع الوطنيّ الديمقراطيّ نسبة الحسم إذ حصل على 2.91 % من الأصوات الصحيحة.[1]

1. المعطيات مستقاة من الموقع الرسميّ للجنة الانتخابات المركزيّة لانتخابات الكنيست الـ25. [بالعبريّة]

الجدول (1): نتائج القوائم العربيّة في انتخابات الكنيست 2021-2022

	انتخابات 2021		انتخابات 2022	
	الأصوات	المقاعد	الأصوات	المقاعد
القائمة العربيّة الموحّدة	167,064	4	194,047	5
القائمة المشترَكة	212,583[2]	6		
تحالف الجبهة والعربيّة للتغيير			178,735	5
التجمّع الوطنيّ الديمقراطيّ	-	-	138,617	0
مجموع المقاعد		10		10

وتشير نتائج الانتخابات الأخيرة (انظروا الجدول 1) أنّ القائمة العربيّة الموحَّدة حصلت على 194,047 صوتًا، فيما حصل تحالف الجبهة والعربيّة للتغيير على 178,735 صوتًا، في حين حصل التجمّع الوطنيّ الديمقراطيّ على 138,617 صوتًا. وتوضّح هذه المعطيات أنّ ثمّة ازديادًا في عدد ناخبي القائمة العربيّة الموحَّدة مقداره نحو 30 ألف صوت، في حين تراجَعَ تحالف الجبهة والعربيّة للتغيير -وهو ما تبقّى من القائمة المشتركة- بنحو 32 ألف صوت مقارَنةً بعدد الأصوات التي حصلت عليها القائمة المشترَكة (آنذاك كان التجمّع جزءًا من هذا التحالف) في انتخابات الكنيست الـ24 عام 2021. لم تكن انتخابات الكنيست الـ25 (2022) المرّة الأولى التي يخوض فيها تحالف الجبهة والعربيّة للتغيير الانتخابات، فقد سبقتها انتخابات الكنيست الـ23 (2019)، وآنذاك حصل هذا التحالف على 193,442 صوتًا، أي ما يعادل 6 مقاعد برلمانيّة، وبالمقارنة مع نتائج الانتخابات الأخيرة حصل تراجع ملحوظ في عدد الأصوات والمقاعد (انظروا الجدول 2).

2. ضمّت القائمة المشتركة آنذاك: الجبهة الديمقراطيّة للسلام والمساواة؛ التجمّع الوطنيّ الديمقراطيّ؛ الحركة العربيّة للتغيير.

الجدول (2): تحالف الجبهة والعربيّة للتغيير: نتائج انتخابات الكنيست عام 2019 وعام 2022

	عدد الأصوات	المقاعد
نيسان 2019[3]	193,442	6
تشرين الثاني 2022[4]	178,735	5

في تحليل لمعطيات التصويت في البلدات العربيّة فقط (بدون المدن المختلطة)، نجد أنّ التصويت للأحزاب الصهيونيّة قد تراجعت نسبته من نحو 20% عام 2021 إلى قرابة 15% في الانتخابات الحاليّة (2022)؛ في حين ذهبت هذا العامَ غالبيّةُ الأصوات العربيّة الصحيحة (نحو 85%) في التجمّعات العربيّة للقوائم العربية الثلاث (انظروا الجدول 3). وتُبيِّنُ المعطيات الواردة من "المدن المختلَطة" (حيفا؛ اللدّ؛ الرملة؛ يافا _ تل أبيب؛ نوف هَجَليل؛ معلوت ترشيحا؛ عكّا) أنّ 40% من الأصوات التي حصلت عليها القوائم العربيّة ذهبت لحزب التجمّع الوطنيّ الديمقراطيّ، ونحو 42.5% لتحالف الجبهة والعربيّة للتغيير، في حين حصلت القائمة العربيّة الموحّدة على 17.5% من هذه الأصوات.

3. المعطيات مستقاة من الموقع الرسميّ للجنة الانتخابات المركزيّة للكنيست الـ21. [بالعبريّة]
4. المعطيات مستقاة من الموقع الرسميّ للجنة الانتخابات المركزيّة لانتخابات الكنيست الـ25. [بالعبريّة]

الجدول (3): أنماط التصويت في البلدات العربيّة فقط

	عدد الأصوات للقائمة المشترَكة/ الأحزاب العربيّة	المصوّتين للقائمة المشترَكة/ الأحزاب العربيّة	المصوّتين للأحزاب الصهيونيّة	الامتناع عن التصويت	عدد المقاعد
2015	446,583	%82	%18	%36	13
نيسان 2019	337,108	%70	%30	%51	10
أيلول 2019	470,611	%80	%20	%40	13
آذار 2020	487,911	%87	%13	%35	15
آذار 2021[5]	317,384	%80	%20	%55	10
تشرين الثاني 2022		%85	%15	%47	10
القائمة العربيّة الموحَّدة	173,485				5
الجبهة والعربيّة للتغيير	142,178				5
التجمُّع الوطنيّ	107,148				0

بلغ معدّل التصويت لدى المجتمع الفلسطينيّ نحو 54%، مسجِّلًا ارتفاعًا مقارَنةً بنسبة التصويت في الانتخابات السابقة (الكنيست الـ24) التي كان معدّل التصويت فيها نحو 43%. على سبيل المقارنة، بلغت نسبة التصويت العامّة في إسرائيل في هذه الانتخابات نحو 70.6% وهي الأعلى منذ عام 2015 (انظروا الجدول 4).

5. الأرقام تتعلّق بالتصويت للقائمتين: القائمة المشترَكة (ثلاثة مركّبات)، والقائمة العربيّة الموحَّدة.

الجدول (4): نِسَب التصويت العامّة في إسرائيل بين الأعوام 1999-2022

دورة الانتخابات	نسبة التصويت (%)
1999	**78.7**
2003	68.9
2006	63.5
2009	64.7
2013	67.8
2015	**72.3**
نيسان 2019	68.5
أيلول 2019	69.4
2020	71
2021	67.2
2022	**70.6**

الجدول (5): معطيات عامّة عن التصويت لدى المجتمع الفلسطينيّ في إسرائيل (لا يشمل المدن المختلطة)

	المعطيات العامّة	العرب (لا يشمل المدن المختلَطة)
عدد أصحاب حقّ الاقتراع	6,788,804	934,531
عدد المصوّتين	4,793,641	497,742
نسبة التصويت	%70	%53
عدد المصوّتين للقوائم العربيّة	497,637	422,811
نسبة التصويت للقوائم العربيّة	%10.4	%85

قراءة في نتائج الانتخابات:

يمكن استخلاص الملاحظات التحليليّة التالية من النتائج التي عُرِضت أعلاه:

أوّلًا: ثمّة ارتفاع غير متوقَّع في نسبة التصويت لدى المجتمع الفلسطينيّ. ونعزو هذا الارتفاع إلى عوامل عديدة أهمّها: التخويف المكثَّف من صعود اليمين المتطرّف -متمثّلًا في الصهيونيّة الدينيّة وإيتَمار بِنْ جْفير- الذي مارسته الأحزاب العربيّة خلال الحملة الانتخابيّة، فضلًا عن التخويف أو التحذير خلال يوم الانتخابات من سقوط القوائم العربيّة جميعها إذا لم يخرج العرب للتصويت. أمّا العامل الثاني، فهو ارتفاع نسبة التصويت لدى المجتمع اليهوديّ في الساعات الأولى من التصويت، ممّا دفع العرب إلى التصويت. وأمّا العامل الثالث، فهو خوض التجمّع الوطنيّ الديمقراطيّ الانتخابات البرلمانيّة منفردًا وطرْحه بديلًا عن نهج القائمة العربيّة الموحَّدة وتحالف الجبهة والعربيّة للتغيير، حيث ظهر أنّ ثمّة قِطاعًا واسعًا من المجتمع الفلسطينيّ يرى في طرح التجمّع ورؤيته للعمل البرلمانيّ طرحًا ينسجم مع أفكاره، وهذا ما يفسّر عدد الأصوات التي منحها الناخبون للتجمّع (ما يربو عن 138 ألف صوت). فضلًا عن ذلك، جزء كبير من جمهور داعمي التجمّع دعم المشروعَ والوجودَ السياسيّين للتجمّع الوطنيّ الديمقراطيّ، لا مشاركتَه البرلمانيّةَ فقط. إلى جانب ذلك، كان واضحًا لمصوّتي التجمّع أنّ احتمال عدم اجتيازه نسبة الحسم عالٍ. لا نعتقد أنّ حملات تشجيع التصويت كان لها تأثير كبير على رفع نسبة التصويت، بل كان التخويفُ من سقوط جميع القوائم العربيّة، وارتفاعُ نسبة التصويت في صفوف اليهود، وخَوْضُ التجمّع الوطنيّ الانتخابات لوحده، العواملَ الأكثر تأثيرًا على رفع نسبة تصويت العرب.

ثانيًا: حقّق التجمُّع إنجازًا انتخابيًّا كبيرًا في الانتخابات الأخيرة، على الرغم من عدم اجتيازه نسبة الحسم. فقد حصل على نحو 138 ألف صوت، وذلك أمام الحملات التي أشاعت وروّجت أنّ التجمُّع لن يحصل إلّا على بضع عشرات آلاف الأصوات. ويشير التصويت للتجمُّع أنّ قِطاعًا اجتماعيًّا واسعًا في المجتمع العربيّ يرى في طرح التجمُّع الوطنيّ والبرلمانيّ خيارًا سياسيًّا مناسبًا له، ولا يخلو التصويت للتجمّع أيضًا من أبعاد احتجاجيّة على سلوك القوائم العربيّة الأخرى وتفكيك القائمة المشتركة وإقصاء التجمُّع بالطريقة التي حدثت عشيّة تقديم القوائم في منتصف أيلول. ظهر جليًّا كذلك تأثيرُ رئيس قائمة التجمّع الوطنيّ الديمقراطيّ، سامي أبو شحادة، على رفع نسبة التصويت وعلى المشهد الانتخابيّ عمومًا؛ إذ لقد مثّل أبو شحادة لكثيرين من المصوّتين صوتًا وطنيًّا جريئًا وواضحًا، وصاحب قدرة

لافتة على مواجهة عنصريّة وعنجهيّة الإعلام العبريّ بمضمون ثاقب وأسلوب هادئ. يبقى تحدّي التجمُّع الأساسيّ بعد الانتخابات في إعادةِ تشييد بنْيته التنظيميّة، والحفاظِ على الكوادر الحزبيّة التي التأمت من جديد حوله، والحفاظِ على الزَّخْم الجماهيريّ الذي دعم الحزبَ في الانتخابات، وطرْح خطاب سياسيّ يعيد مكانته السياسيّة في الحقل السياسيّ الفلسطينيّ. إذا لم يفعل التجمّع كلّ ذلك، فسيكون مصيره مصير جميع القوائم والأحزاب العربيّة التي خسرت في انتخابات الكنيست ولم تَستعِدْ مكانتها، لأنّها ارتهنت للعمل البرلمانيّ فقط.

ثالثًا: تحوّلت القائمة العربيّة الموحَّدة إلى القوّة العربيّة البرلمانيّة الأولى في المجتمع العربيّ من حيث عدد الأصوات التي حصلت عليها. وتنسجم قوّة القائمة العربيّة الموحَّدة مع تأييد قِطاع واسع من المجتمع العربيّ لفكرة الدخول في الائتلافات الحكوميّة والتأثير من داخل الحكومة على السياسات تجاه المجتمع العربيّ. وكان شعار القائمة الموحَّدة في الانتخابات "أقرب إلى التأثير" منسجمًا مع توجُّهات في المجتمع العربيّ تؤيّد دخول القوائم العربيّة للائتلاف الحكوميّ، على نحوِ ما بيّنت استطلاعات للرأي أجراها مدى الكرمل في السنوات الأخيرة. علاوة على ذلك، القائمة الموحَّدة لا تزال القائمة الأولى في النقب، وتحمل توجُّهات محافِظة في القضايا الاجتماعيّة تخاطب من خلالها قِطاعات اجتماعيّة في المجتمع العربيّ ترى في خطاب التجمّع والجبهة من الناحية الاجتماعيّة مخالفًا لتوجُّهاتها المحافِظة.

رابعًا: تشير أنماط التصويت في المدن المختلطة أنّ حجم التأييد للقائمة الموحَّدة كان الأضعفَ (17.5%) بالمقارنة مع قوّة التجمّع وتحالف الجبهة والعربيّة للتغيير، ويعود ذلك في رأينا إلى تداعيات هبّة الكرامة في أيّار عام 2021، والتي كانت بالأساس في المدن المختلطة وولّدت موقفًا سياسيًّا فيها لا يرى في خيار الشراكة في الائتلاف الحاكم خيارًا سياسيًّا ينسجم مع ما يعانيه سكّان هذه المدن من التضييقِ عليهم، والاستيطانِ في أحيائهم، والعنصريّةِ الفظّة تجاههم.

خامسًا: تراجعت نسبة تأييد الأحزاب الصهيونيّة في المجتمع العربيّ من 20% إلى 15%، ويعود ذلك -في الأساس- إلى حالة الإحباط من حكومة بِنِت-لپيد، ومن الأحزاب الصهيونيّة التي كانت ضمن الحكومة، كميرتس وحزب العمل، ويعود جزئيًّا إلى أنّ القائمة العربيّة الموحّدة مثّلت الصوت الاندماجيّ بامتياز. وقد كانت غالبيّة المصوّتين للأحزاب الصهيونيّة من التجمّعات الدرزيّة.

سادسًا: تراجَعَ معدّل التأييد لتحالف الجبهة والعربيّة للتغيير في هذه الانتخابات، مقارنة بعدد الأصوات التي كانت لهذا التحالف في انتخابات نيسان عام 2019. وتبيّن النتائج أنّ أيًّا من الحزبَيْن لا يستطيع تجاوز نسبة الحسم إذا خاض الانتخابات لوحده. وتدلّ هذه النتيجة على فقدان الجبهة الديمقراطيّة للسلام والمساواة مكانتها المتمثّلة في أنّها هي القائمة العربيّة (اليهوديّة) الأقوى في السياسة البرلمانيّة العربيّة. لم يُسهم إقصاء التجمّع في خسارة هذا التحالف ثلاثة مقاعد، بل خسارة مقعد واحد، إذ لو بقي التجمُّع ضمن القائمة المشترَكة لبقِيَ هذا التحالف ممثَّلًا بستّة مقاعد. عدد الأصوات التي حصل عليها التجمُّع جاءت على وجه الخصوص بفعل خوضه الانتخابات لوحده مستقطبًا قِطاعات شعبيّة أرادت مقاربة العمل البرلمانيّ بما ينسجم مع ما طرحه التجمّع الوطنيّ الديمقراطيّ، ولا سيّما أنّ التجمُّع عاد مجدَّدًا للتشديد على مشروع سياسيّ مواجِه لطبيعة الدولة اليهوديّة يطالب بتحويل الدولة إلى دولة لجميع مواطنيها.

سابعًا: يشير تبايُن معدّلات التصويت في الدورات الانتخابيّة المتكرّرة خلال الأعوام الثلاثة الأخيرة إلى أنّ تيّار المقاطعة الأيديولوجيّة لا يمتلك مشروعًا سياسيًّا متماسكًا يستطيع من خلاله إقناع الناس بالعزوف عن التصويت لأسباب فكريّة أو أيديولوجيّة؛ فكما أنّ حملات تشجيع التصويت الممَوَّلة خارجيًّا لا تقنع الناس بالتصويت، ولا تتأثّر نِسب المشاركة بهذه الحملات، كذلك الشأن بخصوص الامتناع عن التصويت، إذ هو لا يتعلّق بوجود تيّار سياسيّ يدعو إلى المقاطعة الأيديولوجيّة لانتخابات الكنيست؛ إذ لا تزال غالبيّة المواطنين الفلسطينيّين ترى في العمل البرلمانيّ ساحة سياسيّة هامّة، ومشاركتها أو عزوفها عن التصويت يتعلّق بعوامل أخرى، نحو: اتّحاد القوائم العربيّة؛ سلوك القيادة السياسيّة؛ مدى تأثيرها في الكنيست -على سبيل المثال.

خلاصة:

وضعت نتائج الانتخابات الحاليّة خطاب التأثير من خلال المشاركة في الحكومة أو الانخراط في ميزان القوى بين المعسكرات الحزبيّة في إسرائيل أمام تحدٍّ كبير. فعمليًّا، سوف ينتهي هذا الخطاب مع تشكيل حكومة يمينيّة متطرّفة. فقد صوّت المجتمع اليهوديّ -عمليًّا- ضدّ مشاركة العرب في لعبة التأثير وموازين المعسكرات الحزبيّة التي كانت في الماضي بين الأحزاب اليهوديّة والصهيونيّة، وذلك على الرغم من الخطاب والسلوك العربيّ الذي كان مستعدًّا للتنازل عن طرح

خطاب سياسيّ يقرن بين قضيّة الفلسطينيّين في إسرائيل والقضيّة الفلسطينيّة عمومًا. فالمجتمع اليهوديّ لم يقبل خطاب "التأثير بكرامة"، ولا خطاب "أقرب إلى التأثير"، وعاد النظام السياسيّ إلى طبيعته بعد لحظة طارئة مكّنت القوائم العربيّة من التأثير على ميزان القوى بين المعسكرات السياسيّة في إسرائيل.

ملحَق 3

مواقف المواطنين العرب من المشاركة في المظاهرات ضدّ خطّة ليـڤـين

تناولت ورقة موقف شهر شباط الماضي مواقف المجتمع العربيّ، المتمثّلة في المؤسّسات الرسميّة والأحزاب العربيّة، تجاه حركة الاحتجاج الحاليّة في الشارع الإسرائيليّ ضدّ خطّة وزير القضاء يَريف ليڤين الرامية إلى تغيير وجه السلطة القضائيّة في إسرائيل.

متابعة مواقف الأحزاب العربيّة، والمؤسَّسات الجمعيّة (كلجنة المتابعة)، ومواقف كتّاب وصحفيّين عرب، عرضت المواقف المتناقضة تجاه المشاركة في الاحتجاجات. فمن جهة، ثمّة أحزاب تدعم وتدعو إلى مشارَكة المجتمع العربيّ في الاحتجاجات، وهنالك أحزاب غير داعمة للمشاركة، إلى جانب موقف لجنة المتابعة الذي أيّد حركة الاحتجاج لكنّها لم تَدْعُ المواطنين العرب إلى المشارَكة فيها. وجدت ورقة الموقف أنّ المشارَكةَ في المظاهرات أو عدمَها لم تتحوّل إلى قضيّة مركزيّة أو خلافيّة جِدّيّة داخل المجتمع العربيّ، وأنّ الدعوات إلى المشارَكة في المظاهرات، والمشارَكة الفعليّة، كانت متواضعة حتّى الآن، ولم تُقْنع المجتمع العربيّ بالانخراط في الاحتجاج.

لاستكمال قراءة مواقف المجتمع العربيّ، تتابع ورقة الموقف هذه نتائج استطلاع رأي عامّ أجراه مدى الكرمل (سيُعْرَض في مؤتمر مدى الكرمل السنويّ- أيّار 2023)، وفحَص -في ما فحَص- مواقفَ المجتمع العربيّ تجاه المشارَكة في الاحتجاجات والمظاهرات. نُفِّذ الاستطلاع في نهاية شهر شباط المنصرم في عيّنة تمثيليّة من 508 مشاركين، وطرحنا فيه على المستطلَعين سؤالين عن مشارَكة المجتمع العربيّ في المظاهرات والاحتجاجات. السؤال الأوّل كان: **"حسب رأيك، هل يجب على المجتمع العربيّ المشارَكة في المظاهرات الاحتجاجيّة الجارية ضدّ تعديلات الحكومة الإسرائيليّة الحاليّة على جهاز القضاء؟"**، والسؤال الثاني: **"ما هو مدى استعدادك أن تشارك شخصيًّا في الاحتجاجات الجارية ضدّ تعديلات الحكومة الإسرائيليّة الحاليّة على جهاز القضاء؟"**.

في الفقرات التالية، نستعرض إجابات عيّنة المستطلَعة آراؤهم عن هذين السؤالين، ومن ثَمّ نستعرض النتائج وَفْق عدّة مواصفات على مستوى الفرد، بغية الوقوف عند الاختلافات في المواقف الفرديّة.

دعم مشارَكة المجتمع العربيّ في الاحتجاج دون رغبة في المشاركة الشخصيّة

وَفقًا لنتائج الاستطلاع (الجدول 1)، أجاب نحو 57% من المستطلَعين أنّ على المجتمع العربيّ المشارَكة في المظاهرات الاحتجاجيّة الجارية ضدّ تعديلات الحكومة الإسرائيليّة الحاليّة على جهاز القضاء، ونحو 27% أجابوا بالنفي، بينما وافق 12% مع المقولة أنّه يجب على المجتمع العربيّ الاحتجاج داخل البلدات العربيّة.

الجدول 1: حسب رأيك، هل يجب على المجتمع العربيّ المشارَكة في المظاهرات الاحتجاجيّة الجارية ضدّ تعديلات الحكومة الإسرائيليّة الحاليّة على جهاز القضاء؟

	العدد	النسبة
نعم	289	%57
لا	136	%27
يجب أن نقوم باحتجاجات خاصّة بالمجتمع العربيّ في البلدات العربيّة	63	%12
لا أعرف	20	%4
المجموع	**508**	**%100**

مقابل دعم مشاركة المجتمع العربيّ في المظاهرات، نجد أنّ المستطلَعين غير معنيّين في المشاركة الشخصيّة في المظاهرات. فحين سألنا عن الاستعداد للمشارَكة الشخصيّة في المظاهرات، وجدنا (الجدول 2) أنّ غالبيّة المستطلَعين (53 %) غير مستعدّين للمشارَكة شخصيًّا في المظاهرات، وَ 30 % فقط مستعدّون للمشاركة بدرجات متفاوتة.

يمكن القول إنّ المجتمع العربيّ يعي خطورة خطّة ليفين وتقييد الجهاز القضائيّ، ويريد أن يشارك المجتمع العربيّ في الاحتجاج، لكنّه لا يريد أن يشارك على نحوٍ شخصيّ، ولا يدعم مظاهرات خاصّة بالمجتمع العربيّ في البلدات العربيّة. قد يكون وراء هذا الموقف عدّة أسباب، من بينها البعد الجغرافيّ لأماكن التظاهر عن البلدات العربيّة وتمَرْكُزها في المركز، وأنّ تجربة المجتمع العربيّ مع قمع الشرطة للمتظاهرين العرب تترك أثرًا سلبيًّا ولا تشجّع على مشارَكة الأفراد، وربّما الشعور بالغربة عن بيئة المظاهرات وشعاراتها لا يشجّع المجتمع العربيّ على المشارَكة، وإلى جانب ذلك قد يكون هذا نتيجة عزوف الأفراد عن المشارَكة السياسيّة على العموم. كلّ هذا يسهم في عدم الرغبة في المشارَكة الشخصيّة.

الجدول 2: ما هو مدى استعدادك لمشاركتك شخصيًّا في الاحتجاجات الجارية ضدّ تعديلات الحكومة الإسرائيليّة الحاليّة على جهاز القضاء؟

	العدد	النسبة
1 غير مستعدّ بتاتًا	270	%53
2	13	%3
3	24	%5
4	32	%6
5	39	%8
6	16	%3
7 مستعدّ جدًّا	114	%22
المجموع	**508**	**%100**

نتائج الاستطلاع على مستوى الأفراد تعكس الانقسام والاختلافات في مواقف المجتمع العربيّ والأحزاب العربيّة بشأن المشارَكة في المظاهرات الاحتجاجيّة ضدّ خطّة وزير القضاء يريف ليفين، التي تناولناها في ورقة الموقف السابقة (في شباط المنصرم).

المشارَكة وَفقًا للتصويت في الانتخابات الأخيرة

توضّح نتائج الاستطلاع وَفقًا للتصويت في الانتخابات الأخيرة عدم وجود فروق في مواقف المستطلَعين في سؤال مشارَكة المجتمع العربيّ في الاحتجاج، فقد دعم 65% من مصوّتي القائمة العربيّة الموحَّدة مشارَكة المجتمع العربيّ في المظاهرات الاحتجاجيّة، وَ 56% من مصوِّتي الجبهة والعربيّة للتغيير، وَ 60% من مصوّتي التجمُّع. في المقابل، نرى فروقًا جِدّيّة في استعداد الأفراد للمشاركة شخصيًّا في الاحتجاج، إذ نجد أنّ 30% من مصوّتي القائمة العربيّة الموحَّدة وَ 30% من مصوّتي الجبهة والعربيّة للتغيير مستعدّون للمشاركة، وَ 13% فقط من مصوّتي التجمُّع.

الجدول 3: حسب رأيك، هل يجب على المجتمع العربيّ المشارَكة في المظاهرات الاحتجاجيّة الجارية ضدّ تعديلات الحكومة الإسرائيليّة الحاليّة على جهاز القضاء؟

	القائمة العربيّة الموحَّدة	تحالف الجبهة والعربيّة للتغيير	التجمُّع الوطنيّ الديمقراطيّ	أحزاب يهوديّة وصهيونيّة
نعم	%65	%56	%60	%52
لا	%19	%23	%25	%27
يجب أن نقوم باحتجاجات خاصّة بالمجتمع العربيّ في البلدات العربيّة	%13	%17	%15	%12
لا أعرف	%2	%4	%0	%9
المجموع	**87**	**77**	**66**	**37**

الجدول 4: ما هو مدى استعدادك أن تشارك شخصيًّا في الاحتجاجات الجارية ضدّ تعديلات الحكومة الإسرائيليّة الحاليّة على جهاز القضاء؟

	القائمة العربيّة الموحَّدة	تحالف الجبهة والعربيّة للتغيير	التجمُّع الوطنيّ الديمقراطيّ	أحزاب يهوديّة وصهيونيّة
1 (غير مستعدّ بتاتًا)	%47	%41	%53	%53
2	%3	%2	%1	%2
3	%5	%4	%6	%3
4	%7	%4	%12	%3
5	%3	%15	%9	%9
6	%6	%4	%5	%4
7 (مستعدّ جدًّا)	%30	%30	%13	%27
المجموع	**87**	**77**	**66**	**37**

المواقف وَفقًا لمستويات التعليم

موقف المستطلَعين حسب سنوات التعليم (الجدول 5) يكشف عن وجود تباين في مستويات دعم مشارَكة المجتمع العربيّ في المظاهرات حسب سنوات التعليم، إذ وجدنا دعمًا أعلى لدى المستطلَعين من أصحاب مستويات التعليم المنخفض، وتراجعًا لدى مستويات التعليم العالي، ليعود ويرتفع بعض الشيء لدى الفئة الحاصلة على درجة ماجستير وما فوق. في الإمكان أن يُعْزى مصدر هذه الفروق إلى أنّ ذوي مستويات التعليم العالي مطّلعون أكثر على النقاش القضائيّ والسياسيّ بشأن الخطّة وعلى إسقاطاتها، وعلى كون الصراع صراعًا بين التيّارات الصهيونيّة، ولا يتطرّق إلى مَطالب واحتياجات المجتمع العربيّ، أو ربّما يعكس إدراكًا لدى فئة التعليم العالي أنّ خطّة وزير القضاء قد تُلحِق بهم ضررًا ماديًّا شخصيًّا إذا تحقّق الضرر الاقتصاديّ المتوقّع من الخطّة. بطبيعة الحال، لا يمكن أن نجزم فقط وَفْق الأسئلة الواردة في الاستطلاع، وفهمُ هذه الفروق يحتاج إلى دراسة أوسع وأعمق.

الجدول 5: حسب رأيك، هل يجب على المجتمع العربيّ المشارَكة في المظاهرات الاحتجاجيّة الجارية ضدّ تعديلات الحكومة الإسرائيليّة الحاليّة على جهاز القضاء؟

	ابتدائيّة	إعداديّة	ثانويّة	شهادة فوق ثانويّة	لقب أوّل من كلّيّة أو جامعة	ماجستير وما فوق
نعم	%67	%64	%58	%52	%50	%60
لا	%20	%27	%26	%22	%33	%26
يجب أن نقوم باحتجاجات خاصّة بالمجتمع العربيّ في البلدات العربيّة	%11	%4	%12	%23	%14	%9
لا أعرف	%2	%5	%4	%3	%3	%5
المجموع	**32**	**44**	**209**	**52**	**107**	**64**

كذلك وجدنا أنّ عدم الاستعداد للمشاركة الشخصيّة في المظاهرات (الجدول 6) مرتفع لدى كلّ مستويات التعليم، ما عدا الفئة الحاصلة على درجة ماجستير وما فوق. في المقابل، مستوى الاستعداد للمشارَكة (بدرجات متفاوتة) لدى ذوي مستويات التعليم المنخفض كان أعلى ممّا لدى ذوي مستويات التعليم المرتفعة، بواقع 40% لدى مستوى التعليم الابتدائيّ، وَ 26% لدى مستوى التعليم الإعداديّ، وبعدها يتراجع الاستعداد للمشارَكة إلى نحو 22% لدى فئات التعليم العالي.

الجدول 6: ما هو مدى استعدادك أن تشارك شخصيًّا في الاحتجاجات الجارية ضدّ تعديلات الحكومة الإسرائيليّة الحاليّة على جهاز القضاء؟

	ابتدائيّة	إعداديّة	ثانويّة	شهادة فوق ثانويّة	لقب أوّل من كلّيّة أو جامعة	ماجستير وما فوق
1 (غير مستعدّ بتاتًا)	%54	%52	%55	58%	%54	%42
2	%0	%3	%1	%0	%5	%6
3	%0	%2	%7	%4	%3	%5
4	%5	%11	%6	%7	%5	%4
5	%0	%4	%7	%4	%10	%14
6	%6	%1	%3	%4	%3	%4
7 (مستعدّ جدًّا)	%35	%26	%20	%22	%20	%24
المجموع	**32**	**44**	**209**	**52**	**107**	**64**

المشارَكة حسب النوع الاجتماعيّ

نتائج الاستطلاع بيَّنت أنّ ثمّة فروقًا بين المستطلَعين وَفقًا للنوع الاجتماعيّ (الجدول 7)، إذ تدعم النساء المشارَكة في الاحتجاجات أكثر من الرجال: نحو 68% من المستطلَعات، مقابل نحو 52% من المستطلَعين. هذا الدعم ينعكس كذلك في موافقة النساء للمشارَكة على نحوٍ شخصيّ في المظاهرات؛ إذ قالت نحو 30% من النساء (بدرجات متفاوتة) إنّهنّ مستعدّات للمشاركة شخصيًّا في المظاهرات، بينما قال نحو 20% (بدرجات متفاوتة) من الرجال إنّهم مستعدّون للمشارَكة شخصيًّا (الجدول 8).

الجدول 7: حسب رأيك، هل يجب على المجتمع العربيّ المشاركة في المظاهرات الاحتجاجيّة الجارية ضدّ تعديلات الحكومة الإسرائيليّة الحاليّة على جهاز القضاء؟

	ذكر	أنثى
نعم	%52	%68
لا	%30	%18
يجب أن نقوم باحتجاجات خاصّة بالمجتمع العربيّ في البلدات العربيّة	%13	%12
لا أعرف	%5	%2
المجموع	**363**	**145**

الجدول 8: ما هو مدى استعدادك لمشاركتك شخصيًّا في الاحتجاجات الجارية ضدّ تعديلات الحكومة الإسرائيليّة الحاليّة على جهاز القضاء؟

	ذكر	أنثى
1 غير مستعدّ بتاتًا	%52	%55
2	%3	%1
3	%6	%2
4	%5	%10
5	%6	%11
6	%2	%6
7 مستعدّ جدًّا	%26	%14
المجموع	**363**	**145**

المشارَكة حسب الفئات العمْريّة

تحليل النتائج وَفقًا للفئات العمْريّة يوضّح الفروق في المجتمع العربيّ، إذ نجد أنّ دعم فئات الشباب للمشارَكة في الاحتجاج والمظاهرات أقلّ من دعم الفئات العمْريّة الأكبر لها (الجدول 9). فقد قال 55% من الفئة العمْريّة 18-34 وَ 50% من الفئة العمْريّة 35-44 إنّه تجب المشارَكة، بينما ترتفع النسبة إلى 63% في

الفئة العمْريّة 45-54 وإلى 68% في الفئة العمْريّة 55-64، وإلى 60% في الفئة العمْريّة 65 عامًا فصاعدًا.

الجدول 9: حسب رأيك، هل يجب على المجتمع العربيّ المشارَكة في المظاهرات الاحتجاجيّة الجارية ضدّ تعديلات الحكومة الإسرائيليّة الحاليّة على جهاز القضاء؟

	34-18	44-35	54-45	64-55	+65
نعم	%55	%50	%63	%68	%60
لا	%26	%35	%27	%20	%21
يجب أن نقوم باحتجاجات خاصّة بالمجتمع العربيّ في البلدات العربيّة	%14	%13	%8	%11	%14
لا أعرف	%5	%2	%2	%1	%6
المجموع	**232**	**95**	**88**	**51**	**42**

الإجابة عن سؤال الاستعداد للمشاركة الشخصيّة توضّح الفروق حسب الأجيال (الجدول 10). فقد قال أكثر من 60% من الفئة العمْريّة 18-34، ومن الفئة العمْريّة 35-44، إنّهم غير مستعدّين للمشاركة شخصيًّا (بدرجات متفاوتة)، بينما تنخفض هذه النسبة في الفئة العمْريّة الأكبر سنًّا: إلى نحو 50% لدى الفئة العمْريّة 45-54، وإلى 43% لدى الفئة العمْريّة 55-64، وإلى 45% لدى الفئة العمْريّة 65 عامًا فصاعدًا.

هذه النتيجة ليست بغريبة؛ إذ تُظهِر استطلاعات الانتخابات السابقة أنّ الأجيال الشابّة هي الأقلّ مشارَكةً في الانتخابات والأبعد عن الحالة السياسيّة في إسرائيل، وهي التي شاركت في هبّة الكرامة عام 2021، وتبتعد عن الصراعات بين المعسكرات الإسرائيليّة. كذلك كشفت دراسة موسَّعة أَجراها الباحث أريك روديتسكي تناولت مشارَكة المجتمع العربيّ في الانتخابات بين عام 2015 وعام 2019، كشفت عن تراجُع مشارَكة الفئات الشابّة في الانتخابات.[1] وفضلًا عن هذا، كشفت دراسة أَجْرتها جمعيّة "بلدنا" عن ابتعاد فئة الشباب عن الانتماءات الحزبيّة والعمل الحزبيّ السياسيّ المُمَأْسَس والمنظَّم.[2]

1. روديتسكي، أريك. (2020). مشارَكة المواطنين الفلسطينيّين في انتخابات الكنيست. **أبحاث سياسيّة**، رقم 148. المعهد الإسرائيليّ للديمقراطيّة. ص 52-56. [بالعبريّة]

2. عنبتاوي، خالد. (2021). **الشباب الفلسطينيّون في أراضي الـ 48: تصوُّرات مواقف واحتياجات**. جمعيّة الشباب العرب بلدنا. ص 62-65.

الجدول 10: ما هو مدى استعدادك أن تشارك شخصيًّا في الاحتجاجات الجارية ضدّ تعديلات الحكومة الإسرائيليّة الحاليّة على جهاز القضاء؟

	34-18	44-35	54-45	64-55	+65
1 غير مستعدّ بتاتًا	%59	%56	%48	%40	%43
2	%4	%2	%3	%2	%1
3	%5	%8	%3	%1	%2
4	%7	%4	%8	%5	%5
5	%7	%7	%8	%15	%2
6	%1	%2	%5	%8	%6
7 مستعدّ جدًّا	%17	%21	%26	%28	%40
المجموع	**232**	**95**	**88**	**51**	**42**

خاتمة

خلصتْ ورقة الموقف السابقة، الصادرة في شهر شباط الماضي، التي تناولت مواقف الأحزاب العربيّة ومؤسّسات جماعيّة رسميّة وبعض النُّخَب، أنّ قضيّة المشارَكة في المظاهرات الاحتجاجيّة على خطّة وزير القضاء يريف ليفين، أو عدم المشارَكة، لم تتحوّل إلى قضيّة مركزيّة أو خلافيّة جِدّيّة داخل المجتمع العربيّ، وأنّ ثمّة جوًّا عامًّا عربيًّا غير مؤيِّد للمشارَكة. هذه الاستنتاجات استندت إلى مراجعة المواقف الرسميّة للأحزاب العربيّة وموقف لجنة المتابعة، ومن هنا تأتي الحاجة إلى فحص مواقف المجتمع العربيّ بواسطة استطلاع للرأي العامّ، ومدى تطابقها مع مواقف الأحزاب والمؤسّسات الجمعيّة.

وضّحت نتائج الاستطلاع أنّ الانقسام القائم على مستوى الأحزاب نجده كذلك على مستوى الأفراد؛ فقد وجدنا أنّ ما يقارب 57 % من المستطلَعين يدعمون مشارَكة المجتمع العربيّ في الاحتجاجات، وفي المقابل وجدنا أنّ ما يقارب نصف المجتمع (53 %) غير مستعدّ للمشارَكة شخصيًّا في الاحتجاج. هذا التناقض بين الرغبة في مشاركة المجتمع العربيّ وعدم الرغبة في المشاركة الشخصيّة يوضّح أنّ المجتمع العربيّ يدعم حركة الاحتجاج بصورة عامّة، وقد يعي خطورة

التعديلات على الجهاز القضائيّ، لكنّه لا يرى مكانًا للمشارَكة الشخصيّة في هذه الحركة.

وجد الاستطلاع فروقًا في دعم مشارَكة المجتمع العربيّ وَفقًا للنوع الاجتماعيّ؛ إذ تدعم النساء مشارَكة المجتمع العربيّ في الاحتجاج أكثر من الرجال. كذلك وَجَد أنّه ثمّة فروق وَفقًا للجيل؛ إذ تدعم الأجيال المتقدّمة سنًّا المشارَكةَ أكثر من الشباب. وكذلك ثمّة فروق وَفقًا لمستوى التعليم، إذ تدعم الشرائح الأقلّ تعليمًا مشارَكة العرب في الاحتجاج.

على الجملة، وجد الاستطلاع أنّ ثمّة انقسامات داخل المجتمع العربيّ حول موضوع المشارَكة في الاحتجاجات، ولم نجد دعمًا جِدّيًّا للبدء في احتجاجات داخل البلدات العربيّة، وأنّ مستوى الرغبة الشخصيّة في المشارَكة أقلّ بكثير من نسبة الدعم العامّ لمشاركة المجتمع العربيّ في الاحتجاجات. هذا الوضع المركَّب يعكس ابتعاد المجتمع العربيّ عن المشاركة السياسيّة عامّة، وكذلك يترجَم في تراجع نِسَب المشارَكة في الانتخابات في السنوات الأخيرة، وغياب موقف جماعيّ متّفَق عليه في المجتمع العربيّ تجاه حركة الاحتجاج، وعدم وجود مشروع جماعيّ يطرحه المجتمع العربيّ في هذه المرحلة، وقد يعكس حالة غربة بين المجتمع العربيّ وأهداف الاحتجاج، ناهيك عن أنّ غالبيّة المظاهرات تكون في بلدات يهوديّة بعيدة عن البلدات العربيّة.

برنامج المؤتمر

10:15 – 09:45 **استقبال وتسجيل**

10:30 – 10:15 **كلمات ترحيبيّة وافتتاحيّة**

د. جوني منصور: مؤرّخ وعضو الهيئة الإداريّة في مدى الكرمل.

د. مهنّد مصطفى: المدير العام لمدى الكرمل.

11:00 – 10:30 **محاضرة افتتاحيّة: عرض نتائج استطلاع مدى الكرمل**

د. سامي محاجنة: مُحاضِر مُشارك في مجالّي التربية وعلم النفس في الكلّيّة العربيّة الأكاديميّة - "بيت بيرل".

علاقات على الأطراف: قراءة في استطلاع طبيعة العلاقات بين فئتَيِ المجتمع الفلسطينيّ على طـرفَيِ الخطّ الأخضر.

12:45 – 11:00 **الجلسة الأولى**

العلاقات الاقتصاديّة: مُقارَبات اجتماعيّة وسياسيّة

رئيس الجلسة- **د. إمطانس شحادة**: مدير وحدة السياسات في مدى الكرمل.

د. رجا الخالدي: المدير العام لمعهد أبحاث السياسات الاقتصاديّة الفلسطينيّ (ماس).
آفاق التعاون والتكامل الاقتصاديّ الفلسطينيّ عبْر الخطّ الأخضر.

د. عرين هوّاري: مديرة برنامج الدراسات النسويّة في مدى الكرمل.
بين شقَّيْن: شعب يمارس وحدته وانشطاره: العلاقة التجاريّة بين الفلسطينيّين من داخل الخطّ الأخضر ومن جنين.

محمّد قعدان: طالب ماجستير في علم الاجتماع بجامعة كوليدج دبلن، إيرلندا.
الحكم العسكريّ والتهريب وصُنع الحدّ: تبعثُر العلاقات الفلسطينيّة وترميمها على خطّ الهدنة.

تعقيب: **د. يوسف عواودة**: مُحاضِر سابق في جامعة النجاح، ورئيس سابق لمجلس كفر كنّا المحلّيّ.

13:00 – 12:45 **استراحة**

14:30 – 13:00 **الجلسة الثانية**

العلاقات الاجتماعيّة - مقاربات تربويّة ونسويّة.

رئيسة الجلسة- **د. هوازن يونس**: مُحاضِرة في الكلّيّة الأكاديميّة - نتانيا، كلّيّة أونو ومركز الدراسات الأكاديميّ - روپين.

د. إسلام أبو أسعد: باحثة في مجال علم الاجتماع التربويّ.
تصوُّرات وتطبيقات التربويّين لسياسات التقويم والاحتواء تجاه التلاميذ الفلسطينيّين من الضفّة الغربيّة في المدارس العربيّة في إسرائيل.

د. سهاد ظاهر-ناشف: مُحاضِرة في علم اجتماع الصحّة في كلّيّة الطبّ في جامعة كيل بالمملكة المُتّحدة.
"رحلة جبليّة، رحلة صعبة": التجربة المَعيشة للنساء الفلسطينيّات من المناطق المُحتلة عام 1967 المتزوّجات والمُقيمات داخل الخطّ الأخضر.

تعقيب: **هيلانا إغبارية**: ناشطة اجتماعيّة، ومديرة مكتب الخدمات الاجتماعيّة - بلديّة أُم الفحم.

15:00 – 14:30 **توزيع منح لأعضاء سمينار طلبة الدراسات العليا في مدى الكرمل**

16:00 – 15:00 **وجبة غداء**

مـدى الكرمـل – المركـز العربـي للدراسـات الاجتماعيـة التطبيقيـة، هـو مؤسسـة بحثيـة مسـتقلة غيـر ربحيـة تأسسـت عـام 2000 فـي مدينـة حيفـا. يهتـم مـدى الكرمـل بالتنميـة البشـرية والقوميـة فـي المجتمـع، ويهـدف إلـى تشـجيع البحـث التطبيقـي والنظـري حـول الفلسـطينيين فـي إسـرائيل. ويركـز مـدى الكرمـل علـى سياسـة الحكومـة والاحتياجـات الاجتماعيـة والتربويـة والاقتصاديـة للمواطنيـن الفلسـطينيين فـي إسـرائيل وعلـى الهويـة القوميـة والمواطنـة الديمقراطيـة. ويسـعى المركـز إلـى توفيـر قاعـدة مؤسسـاتية ومنـاخ فكـري لدراسـة احتياجـات الفلسـطينيين فـي إسـرائيل ومسـتقبلهم الجماعـي وعلاقتهـم بإسـرائيل وبباقـي أجـزاء الشـعب الفلسـطيني والعالـم العربـي. كمـا يسـعى إلـى تدريـب جيـل جديـد مـن علمـاء الاجتمـاع والسياسـة الفلسـطينيين علـى توجهـات نقديـة فـي الدراسـات الفلسـطينية والإسـرائيلية.